جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة– كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الحوكمة المصرفية واثرها في السلامة المالية للمصارف العراقية في ظل ادارة المخاطر

دراسة لعينه من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للفترة من 2004 الى 2018

أطروحة تقدمت بها

امينة عبد الاله حلبوص العامري

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف

الاستاذ الدكتور حسين جواد كاظم

1442هـ -2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ

إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة: الآية (32)

الإهداء

إلى من أملي رضاه وغايتي حبه ورجائي غفرانه إلى الهادي سواء السبيل

الله عز وجل

إلى منارة العلم الى سيد الخلق العظيم وآلة الطيبين الطاهرين

صلى الله عليه وآله وسلم

إلى الذين سطروا بدمائهم أروع وأنصع صفحات المجد والفداء والتضحية

شهداء العراق

إلى من علمونا حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح

أساتذتي الكرام

الى من جعلوني أيقن أنَّ الألم الحقيقي يكمن حين أجد الذين شاركوني الفرح بعمق قد رحلوا

أمي وأبي رحمهم الله

إلى من ساندوني في رحلة الدكتوراه ، وذللوا أمامي صعوبة السفر على الرغم من صغرهم

أبناء إخوتي أنمار ومصطفى ومؤمل

أُهدي ثمرة جهدي هذا

الباحثة

شكر وتقدير

يامَن ذكرُه شوقٌ للذاكرين ، ويامَن شكرُه فوزٌ للشاكرين ، اللهمّ لك الحمد ، يا ذا المنّ والفضل والإحسان ، حمداً كثيراً مباركاً ، والصلاة والسلام على سيد الكائنات ونبي الرحمة ، محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الأطهار ، وأصحابه التابعين له بالإحسان ، ومن والاه إلى يوم الدين .

وبعد . . . .

فأتقدّم بخالص الشكر الجزيل والعرفان الجميل إلى أ . د . حسين جواد كاظم لتفضّله بالإشراف على البحث ، ولما قدّمه إليّ من توجيهات سديدة ومتابعة مستمرة وجهد متواصل ، فله مني صادق الدعاء بموفور الصحة والعافية والعطاء المستمر ان شاء الله .

ويتطلب مني واجب الوفاء والعرفان أن أتقدم بالشكر الجزيل الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة وأساتذتها من دون استثناء لما قدموه من مشورة ومساعدة جزأهم الله عني خير الجزاء .

ويسرني أن أتقدّم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين لقبولهم مناقشة أطروحتي، مع اعتزازي العالي بكل ما يبدونه من ملاحظات قيمة ستغني رصانة البحث وعلميته .

وأتقدّم بالشكر والثناء إلى الأساتذة الكرام الخبير اللغوي والخبير العلمي لمراجعتهم البحث ورفده بالمعلومات والآراء القيمة .

ومن واجب العرفان أن أتقدم بفائق الشكر والامتنان إلى السيد مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية الدكتور مظهر محمد صالح والاستاذ الدكتور أرشد فواد التميمي التدريسي في كلية البريمي الجامعية بسلطنة عمان لما قدموه من معلومات قيمة لإتمام أطروحتي .

وختاماً أقدّم شكري وتقديري إلى كلّ من مدّ إليّ يد العون والمساعدة أو آزرني بكلمة طيبة من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع . سائلةً الله عزّ وجلّ أن يجزيهم عني خير الجزاء .

الباحثة

المســـتخلـــص:

هدفت الدراسة الى بيان تأثير ادارة المخاطر في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية للمصارف التجارية، استهدفت الدراسة عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة 14 مصرفاً تجارياً للمدة من (2004– 2018) وبعدد مشاهدات بلغت 210 مشاهدة؛ ولغرض تحقيق هذا الهدف اسُتخدم نموذج (Baron and Kenny 1986) لاختبار تأثير المتغير الوسيط كما تم التحقق من جودة هذا النموذج باستخدام تحليل المسار (path analysis). اعتمدت الدراسة البيانات المقطعية (panel Data)، وتمت الإحصائيات الوصفية والاختبارات التشخيصية على البيانات باستخدام عدة اساليب إحصائية، تم قياس متغيرات الحوكمة المصرفية التي شملت حجم مجلس الادارة (BS)، مؤهلات مجلس الادارة (BQ)، تركز ملكية مجلس الادارة (COB) باستعمال مقاييس كمية تمثلت بنسب مالية ذات صلة كذلك الحال بالنسبة لقياس المتغيرات الوسيطة التي شملت مخاطر الائتمان (CR)، مخاطر السوق (MR)، مخاطر التشغيل (OR) اما متغير السلامة المالية(FS) فتم قياسه باستعمال انموذج CAMELS الذي يتكون من كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة والأرباح والسيولة والحساسية لمخاطر السوق. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذات دلالة احصائية لـ BG في FS لكل من (BS)، (COB) في حين لم يكن (BQ) أثر معنوي، كما أظهرت النتائج وجود وساطة جزئية لـ CR و MR في العلاقة بين BG و FS للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؛ وهذا يدل على تكاملية وتفاعلية الحوكمة المصرفية وادارة مخاطر الائتمان والسوق بالتأثير في السلامة المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين لم يظهر لأداره مخاطر التشغيل أثر وساطة في تلك العلاقة. أخيراً توصي الدراسة المنظمين ومجالس الإدارة وإدارات المصارف ولجان إدارة المخاطر فيها بضمان التوافق والتفاعل في أنشطتهم (الإشراف، والتنفيذ، والمراقبة لتحقيق أهداف المصرف، وتحسين مستويات السلامة المالية فيه.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية, السلامة المالية, مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل.

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية القرآنية	
2	الإهداء	أ
3	شكر وتقدير	ب
4	المستخلص باللغة العربية	ج
5	قائمة المحتويات	د
6	قائمة الجداول	ح
7	قائمة الأشكال	ل
8	قائمة الرموز	ن
9	المقدمة	1
10	**الفصل الأول:- منهجية الدراسة واستعراض الدراسات السابقة**	**5 - 23**
11	تمهيد	5
12	**المبحث الأول:- منهجية الدراسة**	**7**
13	**المبحث الثاني:- استعراض دراسات سابقة**	**14**
14	**الفصل الثاني:- الإطار النظري للدراسة**	**24 - 83**
15	تمهيد	24
16	**المبحث الأول:- الحوكمة المصرفية**	**26**
17	أولاً:- مفهوم الحوكمة المصرفية	26
18	ثانياً:- أسباب إعداد حوكمة خاصة بالقطاع المصرفي	29
19	ثالثاً:- مشكلات تطبيق حوكمة الشركات في القطاع المصرفي	31
20	رابعاً:- مبادئ حوكمة المصارف الصادرة عن لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي	36
21	خامساً:- دور خصائص مجلس الإدارة في حوكمة المصارف	40

ت	الموضوع	رقم الصفحة
22	سادساً:- نماذج من حوكمة الشركات في العالم	47
23	سابعاً:- دليل حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية الصادر عن البنك المركزي العراقي	52
24	**المبحث الثاني:- إدارة المخاطر**	**54**
25	أولاً:- مفهوم إدارة المخاطر	54
26	ثانياً:- مراحل إدارة المخاطر	57
27	ثالثاً:- إدارة المخاطر المصرفية حسب لجنة بازل	59
28	ربعاً:- إدارة مخاطر الائتمان	61
29	خامساً:- إدارة المخاطر التشغيلية	64
30	سادساً:- إدارة مخاطر السوق	68
31	**المبحث الثالث:- السلامة المالية في القطاع المصرفي**	**71**
32	أولاً: مفهوم السلامة المالية	71
33	ثانياً: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي	73
34	ثانياً: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي	76
35	رابعاً: نماذج قياس السلامة المالية	82
36	**الفصل الثالث:- الإطار التطبيقي للدراسة**	**84 - 141**
37	تمهيد	84
38	**المبحث الأول:- قياس متغيرات الدراسة**	**86**
39	أولاً: قياس المتغير المستقل: الحوكمة المصرفية في المصارف العراقية	86
40	ثانياً: قياس المتغير التابع السلامة المالية في المصارف التجارية العراقية	90
41	ثالثاً: قياس المتغيرات الوسيطة (المخاطر في المصارف التجارية العراقية)	121
42	**المبحث الثاني:- المعالجات الإحصائية**	**126**
43	أولاً: تحليل بيانات الدراسة	126
44	ثانياً: الإحصاء الوصفي	128
45	ثالثاً: الاختبارات التشخيصية للمتغيرات المستقلة	130

ت	الموضوع	رقم الصفحة
46	رابعاً: الاختبارات التشخيصية للمتغيرات الوسيطة	137
47	**الفصل الرابع:- اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج**	**142 - 164**
48	المقدمة	142
49	**المبحث الأول:- اختبار فرضيات الدراسة**	**144**
50	**المبحث الثاني:- مناقشة النتائج**	**156**
51	**الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات**	**165 - 172**
52	تمهيد	165
53	**المبحث الأول:- الاستنتاجات**	**167**
54	**المبحث الثاني:- لتوصيات**	**170**
55	المصادر	**173**
56	الملاحق	
57	Abstract	A

قائمــة الجــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مؤشرات قياس متغيرات الدراسة	11
2	تشريعات حوكمة المصارف في الدول	35
3	مقارنة بين نماذج حوكمة الشركات في العالم	51
4	نسب معاملات β	66
5	مؤشرات السلامة المالية: الأساسية والإضافية	74 – 76
6	حجم مجلس الإدارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004–2018	86
7	مؤهلات مجلس الإدارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004–2018	88
8	تركز ملكية مجلس الإدارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004–2018	89
9	درجات التصنيف الفرعي لأنموذج Camels	91
10	درجات التصنيف المركب لأنموذج Camels	91
11	مؤشرات مصرف الاتحاد حسب نموذج Camels للمدة من 2004–2018	92
12	درجات التصنيف لعناصر Camels الخاص بمصرف الاتحاد للمدة من 2004–2018	93
13	مؤشرات مصرف الاقتصاد حسب نموذج Camels للمدة من 2004–2018	94
14	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الاقتصاد للمدة من 2004–2018	95
15	مؤشرات مصرف الأهلي حسب نموذج Camels للمدة من 2004–2018	96
16	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الأهلي للمدة من 2004–2018	97
17	مؤشرات مصرف الاستثمار حسب نموذج Camels للمدة من 2004–2018	98
18	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الاستثمار للمدة من 2004–2018	99
19	مؤشرات المصرف التجاري حسب نموذج Camels للمدة من 2004–2018	100

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
20	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بالمصرف التجاري العراقي للمدة من 2004-2018	101
21	مؤشرات مصرف الخليج حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018	102
22	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الخليج للمدة من 2004-2018	103
23	مؤشرات مصرف الشمال حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018	104
24	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الشمال للمدة من 2004-2018	105
25	مؤشرات مصرف المتحد حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018	106
26	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف المتحد للمدة من 2004-2018	107
27	مؤشرات مصرف الموصل حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018	108
28	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الموصل للمدة من 2004-2018	109
29	مؤشرات مصرف الائتمان حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018	110
30	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الائتمان للمدة من 2004-2018	111
31	مؤشرات مصرف بابل حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018	112
32	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف بابل للمدة من 2004-2018	113
33	مؤشرات مصرف بغداد حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018	114
34	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف بغداد للمدة من 2004-2018	115
35	مؤشرات مصرف سومر حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018	116
36	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف سومر للمدة من 2004-2018	117

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
37	مؤشرات مصرف الشرق الأوسط حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018	118
38	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الشرق الأوسط للمدة من 2004-2018	119
39	درجة تصنيف المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة من 2004-2018	120
40	قياس مخاطر الائتمان في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018	122
41	مخاطر السوق في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018	123
42	مخاطر التشغيل في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018	125
43	الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل والمتغير المعتمد	129
44	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الوسيطة	130
45	نتائج اختبارات بيانات panel data لمتغيرات المستقلة	131
46	اختبار الاستقلالية للبيانات التجميعية للمتغيرات المستقلة	133
47	يوضح نتائج اختبار خطيه العلاقة بين المتغيرات المستقلة	134
48	نتائج اختبار التعدد الخطي للمتغيرات المستقلة	134
49	نتائج اختبار عدم تجانس تباين الخطأ للمتغيرات المستقلة	135
50	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة	136
51	اختبار الاستقلالية للبيانات التجميعية للمتغيرات الوسيطة	137
52	اختبار خطية العلاقة بين المتغيرات الوسيطة	138
53	نتائج اختبار التعدد الخطي للمتغيرات الوسيطة	139
54	نتائج اختبار عدم تجانس تباين الخطأ للمتغيرات الوسيطة	139
55	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات الوسيطة	140
56	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الاولى	145
57	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية	146
58	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الاولى	147
59	نتائج تحليل الانحدار التدريجي للفرضية الفرعية الرابعة	147
60	نتائج تحليل المسار للتأثير متغيرات الحكومة الثلاث على السلامة المالية بوجود مخاطر الائتمان	148

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
61	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية	150
62	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى	150
63	نتائج تحليل الانحدار التدريجي للفرضية الفرعية الرابعة	151
64	نتائج تحليل المسار لتأثير متغيرات الحوكمة الثلاث على FS بوجود MR	152
65	نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الثانية	153
66	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى	153
67	نتائج تحليل الانحدار التدريجي للفرضية الفرعية الرابعة	154
68	نتائج تحليل المسار لتأثير متغيرات الحوكمة الثلاث على السلامة المالية بوجود مخاطر التشغيل	155

قـائمــة الإشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكـــل	رقم الصفحة
1	نموذج الدراسة	10
2	الأدوات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات	39
3	مراحل عملية إدارة المخاطر	58
4	أنواع المخاطر المصرفية حسب لجنة بازل	70
5	حجم مجلس الإدارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018	87
6	يبين مؤهلات مجلس الإدارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018	88
7	تركز ملكية مجلس الإدارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018	90
8	درجات التصنيف لعناصر Camels الخاص بمصرف الاتحاد للمدة من 2004-2018	93
9	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الاقتصاد للمدة من 2004-2018	95
10	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الأهلي للمدة من 2004-2018	97
11	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الاستثمار للمدة من 2004-2018	99
12	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بالمصرف التجاري العراقي للمدة من 2004-2018	101
13	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الخليج للمدة من 2004-2018	103
14	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الشمال للمدة من 2004-2018	105
15	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف المتحد للمدة من 2004-2018	107
16	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الموصل للمدة من 2004-2018	109

رقم الشكل	عنوان الشكـــل	رقم الصفحة
17	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الائتمان للمدة من 2004-2018	111
18	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف بابل للمدة مـن 2004-2018	113
19	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف بغداد للمدة من 2004-2018	115
20	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف سومر للمدة من 2004-2018	117
21	درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الشرق الأوسط للمدة من 2004-2018	119
22	التصنيف المركب للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة من 2004-2018	121
23	مخاطر الائتمان في المصارف التجارية العراقية للمدة من2004-2018	122
24	مخاطر السوق في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018	124
25	مخاطر التشغيل في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018	125
26	عدم تجانس الخطأ للمتغيرات المستقلة	135
27	التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة	136
28	عدم تجانس الخط للمتغيرات الوسيطة	140
29	التوزيع الطبيعي لبيانات للمتغيرات الوسيطة	141

قـائمــة الرمـــــوز

ت	الرمز	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح باللغة العربية
1	OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاوني الاقتصادي والتنمية
2	BCBS	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
3	FDIC	Federal Deposit Insurance Corporation	شركة التامين على الودائع الفيدرالية
4	GDP	gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
5	BG	Banking Governance	الحوكمة المصرفية
6	FS	Financial Soundness	السلامة المالية
7	FSI	Financial Soundness Indicators	مؤشرات السلامة المالية
8	FSAP	Financial Sector Assessment Programs	برنامج تقييم القطاع المالي
9	IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
10	BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
11	FSI Core Set	Basic Indicators FSI Core Set	المؤشرات الأساسية
12	FSI En Set	Encouraged Set	المجموعة المساندة أو المشجعة
13	IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
14	IB	International Bank	البنك الدولي
15	ROA	return on assets	العائد على الموجودات
16	ROE	return on equity	العائد على حقوق الملكية
17	RM	Risk Management	إدارة المخاطر
18	CR	credit risk	مخاطر الائتمان
19	OR	Operational risks	مخاطر التشغيل
20	MR	market risk	ادارة المخاطر
21	BS	board size	حجم مجلس الادارة
22	BQ	Board Qualifications	مؤهلات مجلس الادارة
23	COB	Concentrate ownership of the board of directors	تركز ملكية مجلس الادارة

المقدمـــــــة

المقدمة Introduction

ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في المصارف لدى العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بعدما أطاحت الأزمات المالية وآخرها أزمة الرهن العقاري سنة 2007-2008 بكبريات الشركات والمصارف العالمية مثل Leman Brothers التي تعود أسبابها بحسب المراقبين الى ممارسات حوكمة الشركات غير الملائمة والإدارة غير الفعالة للمخاطر في الصناعة المالية؛ إذ بينت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجهة نظر مفادها أنَّ "الأزمة المالية يمكن أن تُعزى إلى حد كبير إلى حالات الفشل والضعف في ترتيبات حوكمة الشركات،. لهذا دأبت العديد من المنظمات الدولية ذات الصلة كلجنة بازل للإشراف المصرفي والبنوك المركزية، بإصدار إرشادات ومبادئ أساسية لكل من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر لضمان التشغيل الشامل والسليم للنظام المالي بشكل ينسجم مع مصالح أصحاب المصلحة، ووضع آليات حوكمة تستطيع من خلالها المصارف مراقبة المخاطر؛ لتكون قادرة على تحقيق الاستقرار المالي وتوافر شبكات أمان مالية وسياسات وخطط وبرامج لحماية المصارف والاقتصاد؛ كون القطاع المصرفي يعد أهم أجزاء القطاع المالي، وأنَّ سلامته واستقراره يعدان من الركائز الأساسية لسلامة القطاع المالي بصفة خاصة، والاقتصاد بصفة سنة، لا سيما في ظل التطورات الناتجة

عن العولمة والتحرير المالي والمصرفي، وانعكاساتها في تنامي ظاهرة الاندماج المصرفي، الى جانب الثورة التكنولوجية وما رافقها من لتطورات في تقانات الاتصالات وتوظيفها في الصناعة المصرفية، مما تطلب قيام مجالس إدارة المصارف بوضع سياسات خاصة بإدارة المخاطر المرافقة لنشاط المصرف من حيث القدرة على تحمل تلك المخاطر او نجنبها.

تم توضيح دور حوكمة الشركات وإدارة المخاطر في تقرير أعدته اللجنة الفرعية الدائمة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي التي تحقق في انهيار شركة، Enron؛ إذ تضمن التقرير (أنَّه وبناءً على مراجعة شاملة للأدلة التي تم العثور عليها، فإنَّ مجلس إدارة شركة Enron فشلوا في مراقبة إساءة الاستعمال، وأحيانًا تجاهل المجلس المشكلات، وفي أحيان أخرى سمح عن علم، لشركة، بالانخراط في ممارسات عالية المخاطر، وبذلك انتهك مجلس الإدارة واجباته تجاه حماية مساهمي أنرون). يبرز من خلال التقرير أنَّ مجلس الإدارة في المصارف يؤدي دورًا مهمًا في تحقيق الحوكمة الفعالة مقارنة بالشركات غير المالية.

ونظراً لكون الإخفاقات في حوكمة المصارف هي أكثر أهمية من الإخفاقات في حوكمة الشركات غير المالية؛ ذلك لأهمية دور المصارف في الأنظمة المالية والاقتصادية بتعبئة المدخرات وتوزيعها في

مختلف مجالات الاستثمار لذا فقد اكتسبت آليات الحوكمة المصرفية أهمية أكبر وبشكل ملحوظ خاصة فيما يتعلق بفعالية مجلس إدارة المصرف وعلى وجه التحديد، الأشراف على سلوك المديرين وقراراتهم. بشأن ادارة المخاطر.

تتكون الدراسة من خمسة فصول، تناول الفصل الأول منهجية الدراسة التي شملت صياغة مشكلة الدراسة واهميتها وأهدافها والفرضيات التي بنيت عليها. الى جانب عرض للأدبيات ذات الصلة في المبحث الثاني، أمَّا الفصل الثاني فخصص للإطار النظري وتضمن ثلاثة مباحث خاصة بمتغيرات الدراسة خصص المبحث الأول لمتغير الحوكمة في المؤسسات المصرفية، وركز فيه البحث على الاختلاف بين الحوكمة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية وعرض نماذج الحوكمة في عدد من دول العالم الى جانب استعرض لمبادئ الحوكمة بحسب ما أقرته لجنة بازل بداً من سنة 1999 لغاية سنة 2015، في حين يعرض ، أمَّا المبحث الثاني فخصص لإدارة المخاطر في المصارف، وتناول اهم المخاطر التي تواجهها المصارف وأساليب إدارتها، وجاء المبحث الثالث ليعرض السلامة المالية في القطاع المصرفي وبحسب ما أقره صندوق النقد الدولي , وما تبقى من هذه الدراسة فقد تم تنظيمه على النحو الآتي:

يقدم الفصل الثالث الجانب التطبيقي للدراسة، تم فيه قياس متغيرات الدراسة في المبحث الاول وتحليل البيانات باستعمال الاساليب الاحصائية في مبحثه الثاني، أمَّا الفصل الرابع فخصص لاختبار الفرضيات في المبحث الاول ومناقشة النتائج في المبحث الثاني، والقصل الخامس خصص للاستنتاجات والتوصيات وتحديد الاقتراحات لمزيد من البحث.

الفصل الأول

منهجية الدراسة واستعراض دراسات سابقة

تمهيد

يتضمن هذا الفصل مبحثان خصص المبحث الاول لمنهجية الدراسة من حيث مشكلة الدراسة واهميتها والهدف الذي قامت من اجله فضلاً عن فرضيات وعينة الدراسة كما تضمن توضيح متغيرات الدراسة والاساليب المالية والاحصائية التي تم اعتمادها في قياس وتحليل هذه المتغيرات الى جانب بيان لأنموذج الدراسة.

اما المبحث الثاني من الفصل فخصص لعرض دراسات سابقة عن كتاب وباحثين سبقونا في هذا المجال وتم عرض ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في خطوة اخيرة من هذا المبحث.

الفصل الاول

المبحث الأول

منهجية الدراسة

المبحث الأول : منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة

كثرت الجدلية حول العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية وادارة المخاطر, اذ توصل بعض الباحثين إلى وجود علاقة بين هذه المتغيرات مثل (Rosenstein&Wyatt1990) (Yermack 1996)، (Tandelilin et al. 2007) و (Brown and Caylor 2004) في حين لم يجد البعض الآخر من منهم تلك العلاقة مثل (Fosberg,1989) و (Bhagat&Black,2002)ا. وبناءً على هذه الجدلية كانت مشكلة الدراسة التي تدور حول الاسئلة النالية:

1 . هل يوجد تأثير للحوكمة المصرفية في السلامة المالية في المصارف التجارية العراقية ؟

2 . هل لمخاطر (الائتمان، السوق, التشغيل) تأثير في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية؟

ثانياً. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

1 . التعرف على تأثير الحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

2 . التعرف على تأثير مخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل) في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

3 . التعرف على نوع المخاطر التي تكون اكثر تأثيراً في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية.

4 . إضافة دليل على طبيعة العلاقة بين الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر والسلامة المالية، كمساهمة في جدلية العلاقة القائمة بين المتغيرات المدروسة.

ثالثاً. أهمية الدراسة

1 . تكتسب الدراسة اهميتها من أهمية المتغيرات المدروسة (الحوكمة المصرفية، إدارة المخاطر، السلامة المالية) وهذه المتغيرات بأمسّ الحاجة للبحث والدراسة والتحليل ضمن بيئة غير مستقرة كالبيئة العراقية.

2 . المساهمة في الأبحاث المتعلقة بالحوكمة المصرفية التي تفتقر اليها المكتبة العربية والعراقية بشكل خاص.

رابعاً. فرضيات الدراسة

قامت الدراسة على فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية وهي:

1 . **الفرضية الرئيسية:** للحوكمة المصرفية تأثير ذي دلالة إحصائية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

2 . **الفرضيات الفرعية**

أ . لمخاطر الائتمان تأثير ذي دلالة إحصائية في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

ب . لمخاطر السوق تأثير ذي دلالة إحصائية في العلاقة بين الحوكمة المصرفية و السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

ت . لمخاطر التشغيل تأثير ذي دلالة إحصائية في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

خامساً. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العراقية الخاصة اما عينة الدراسة فتشمل (14) مصرفاً تجارياً عراقيا خاصاً للفترة الزمنية الممتدة من سنة 2004 ولغاية سنة 2018، وتم استبعاد

المصارف الإسلامية لاختلاف طبيعة اعمالها ولكونها تدار من قبل مجلسين هما: مجلس الإدارة والهيئة الشرعية، كما تم استبعاد (9) مصارف تجارية حديثة التأسيس، وعليه لا تصلح لضمها ضمن الفترة الزمنية الدراسة.

سادساً. متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة ثلاث متغيرات رئيسية: هي كل من الحوكمة المصرفية (BG) كمتغير مستقل تضمن ثلاث متغيرات فرعية هي حجم مجلس الادارة (BS)، مؤهلات مجلس الادارة (BQ)، تركز ملكية مجلس الادارة (COB) وتم استبعاد كلاً من متغير الاعضاء المستقلين، وعضوية رئيس لجنة ادارة المخاطر في مجلس الادارة وتنوع الجنس؛ إذ كانت قيمهم صفرية طيلة فترة الدراسة، إمَّا المتغير الرئيسي الثاني فتمثل بالمتغير الوسيط وتناولت الدراسة ثلاثة متغيرات وسيطة هي كلاً من مخاطر الائتمان (CR)، مخاطر السوق (MR)، مخاطر التشغيل (OR)، أمَّا المتغير الرئيسي الأخير فكان السلامة المالية (FS) كمتغير تابع، وشمل ست متغيرات فرعية هي كلاً من كفاية رأس المال، جودة الموجودات، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، وتم التعبير عن قيمته النهائية من خلال درجة التصنيف المركب لأنموذج CAMELS.

سابعاً: انموذج الدراسة

يبَّن الشكل رقم (1) انموذج الدراسة الذي يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة– المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية)، والمتغير التابع (السلامة المالية)، والمتغيرات الوسيطة الثلاث: (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) ومن خلال عدة مسارات؛ حيث يشير المسار A الى العلاقة المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أمَّا المساران B1C1؛ فيشيران الى تأثير المتغير المستقل بالمتغير التابع بوجود المتغير الوسيط الاول M1 والمتمثل بمخاطر الائتمان، كذلك الحال بالنسبة للمسار DB2C2 اللذان يشيران الى تأثير المتغير المستقل بالمتغير التابع بوجود المتغير الوسيط الثاني M2

والمتمثل بمخاطر السوق، وأخيراً المساران B3C3 اللذان يشيران الى تأثير المتغير المستقل بالمتغير التابع بوجود المتغير الوسيط الثالث M3 والمتمثل بمخاطر التشغيل.

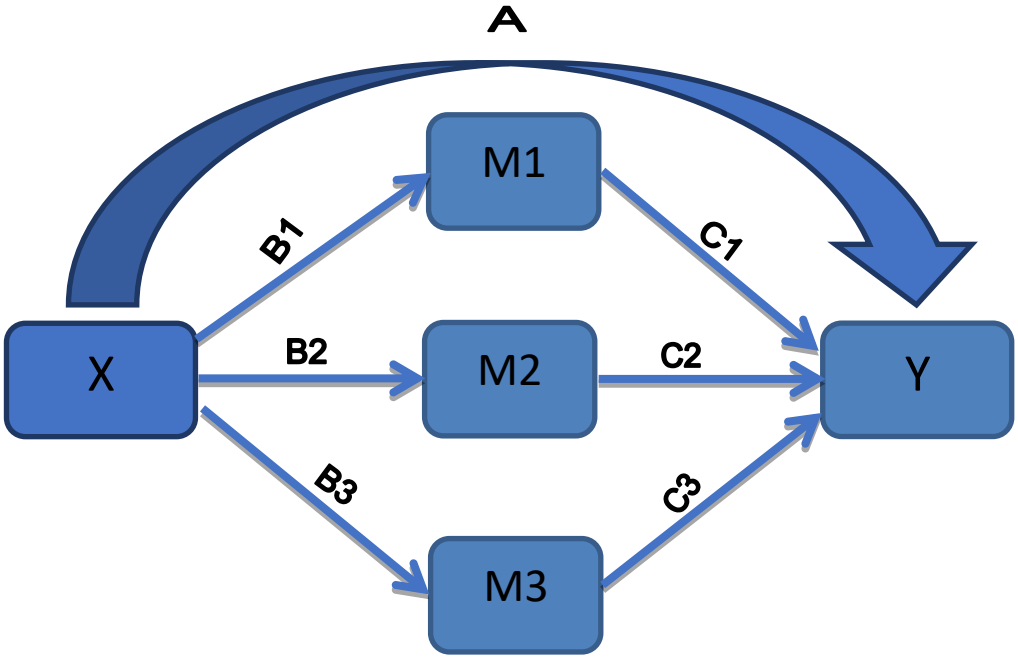

شكل رقم (1) انموذج الدراسة

حيث :

X = المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية)

Y = المتغير التابع (السلامة المالية)

M1 = المتغير الوسيط الاول (مخاطر الائتمان)

M2 = المتغير الوسيط الثاني (مخاطر السوق)

M3 = المتغير الوسيط الثالث (مخاطر التشغيل)

ثامناً: الأساليب المالية المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة

يعرض الجدول رقم (1) المؤشرات المالية التي تم اعتمادها لقياس متغيرات الدراسة وتجدر الاشارة ان قياس متغيرات الحوكمة المصرفية تم قياسها بأسلوب كمي مبتعدين عما هو معمول به في اغلب الدراسات العربية التي تعتمد اسلوب الاستبانة (Questionnaire method), كما ان متغير السلامة المالية تم التعبير عنه من خلال درجة التصنيف المركب لنموذج CAMELS.

جدول (1) المؤشرات المالية لقياس متغيرات الدراسة

المتغير المستقل : BG			
المؤشر	المقياس		الدراسة المعتمدة
BS – COB – BQ–	– عدد أعضاء المجلس – عدد الأسهم لكبار الملاك في المجلس/ عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة يأخذ رقم (2) في حالة حصول أعضاء المجلس على شهادات عليا و (1) دون ذلك.		Christina :2019 Niinikoski :2018 Aebi et al :2012
المتغير الوسيط : RM			
CR	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ اجمالي القروض		Tafri :2009
MR	الاستثمار في الأوراق المالية/ الموجودات المتداولة		Raad and Bazlul :2017
OR	المصاريف الإدارية/ الدخل		Olajide :2020
المتغير النابع : FS			
Camels Model	– كفاية رأس المال	حق الملكية / إجمالي الموجودات	Zegherd and Barghi :2017
	– جودة الأصول	الموجودات الثابتة / إجمالي الموجودات	Rostami: 2015
	– كفاءة الإدارة	المصاريف الإدارية / الإيرادات – إيرادات العملة الأجنبية	Georglos,: 2009 بتصرف الباحثة
	– الربحية * ROA * ROE	الربح الصافي بعد الضريبة / إجمالي الموجودات الربح الصافي بعد الضريبة / حق الملكية	Ayadi.A.: 2019
	– السيولة	النقد / الودائع	Souir,: 2016
	– الحساسية لمخاطر السوق	الاستثمار في الأوراق المالية / الموجودات المتداولة	Georglos,: 2019

الجدول من اعداد الباحثة بالرجوع الى المصادر اعلاه

تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لغرض تحليل البيانات جرى استخدام العديد من الأساليب الاحصائية وبما يتناسب مع الهدف من الدراسة وهي:

1 . الإحصاء الوصفي لبيان خصائص متغيرات الدراسة، إذ اسْتُعْمِلَ الوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات عن وسطها الحسابي والتفلطح والالتواء.

2 . لاختبار نماذج Panel Data اسْتُعْمِلَ اختبار husman باعتماد برنامج E-views v.7.

3 . لاختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution) للبيانات, اسْتُعْمِلَتْ اختبارات Shapiro- Wilk،Kolmogorov- Simirnov .

4 . اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بين الأخطاء الداخلة في معادلة الانحدار تم باستعمال (Durbin-Watson).

5 . اختبار VIF (عامل تضخم التباين) وكذلك اختبار التباين المسموح TOLERANCE من أجل الكشف فيما إذا كان انموذج الانحدار المتعدد للدراسة يعاني من مشكلة التعدد الخطي ام لا.

6 . اختبار استقراريه البيانات (Data Stationary) تم باستعمال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، لفحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقراريتها، وهناك العديد من الاختبارات التي طورت لهذه الغاية، ومنها اختبار (LLC) (Levin- lin- Chu Test). الذي يعمل على ربط معلومات السلاسل الزمنية ومعلومات البيانات المقطعية مع بعضها.

7 . اعتمدت الدراسة نهج (Baron and Kenny 1986) لقياس تأثير المتغير الوسيط في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. حيث يتطلب هذا النموذج توفر عدد من الشروط لأثبات تأثير

المتغير الوسيط وقد قامت الدراسة بأثبات مدى تحقق هذه الشروط مع كل متغير وسيط ضمن اختبار فرضيات الدراسة. والشروط هي:

أ . ان يكون للمتغير المستقل تأثير في المتغير التابع.

ب . ان يكون للمتغير المستقل تأثير في المتغير الوسيط.

ت . ان يكون للمتغير الوسيط تأثير في المتغير التابع.

ث . ان تكون تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع مساوياً للصفر عند وجود المتغير الوسيط.

8 . اعتمدت الدراسة تحليل المسار (path analysis) الغرض اختبار جودة (Baron and Kenny 1986).

عاشراً . أساليب جمع البيانات

1 . المراجع العربية والانكليزية من كتب، ورسائل جامعية ،وبحوث منشورة في مجلات محكمة ومقالات تضمنت متغيرات الدراسة.

2 . التقارير الإدارية والمالية المنشورة عن المصارف عينة الدراسة.

الفصل الاول

المبحث الثاني

استعراض دراسات سابقة

المبحث الثاني: استعراض دراسات سابقة presentation of previous studies

يتضمن هذا القسم عرضاً للدراسات السابقة التي تطرقت لبعض جوانب الدراسة الحالية؛ وتعدُّ ذا أهمية كبيرة؛ كونها مصدراً غنياً بالمعلومات عن الموضوع المدروس ساعدت الباحثة في تكوين فكرة شاملة عن موضوع دراستها؛ سعياً لإكمال الطريق الذي بدأ به غيرها من الباحثين وإضافة المعلومة الجديدة التي توصلت اليها من خلال بحثها، وعُرضت الدراسات التي كان اغلبها دراسات أجنبية بحسب التسلسل الزمني لها ثم قَدم تعليقاً على ما جاء في هذه الدراسات من حيث التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية.

1. دراســـة	Shahchera and Jouzdani 2010
عنوان الدراسة	"The Impact of Regulation on Soundness Banking"
هدف الدراسة	التعرف على أثر التنظيم المصرفي في السلامة المالية.
المتغيرات الفرعية للدراسة	التنظيم المصرفي: اللوائح المصرفية والممارسات الإشرافية. السلامة المالية: الربحية ونسبة رأس المال وتقلب العائد. المتغير الضابط: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
عينة الدراسة	طبقت الدراسة على خمسٍ وعشرين دولة مختلفة للفترة من 2000 إلى 2009.
أسلوب أو أنموذج القياس المستعمل	التنظيم المصرفي: economic freedom index السلامة المالية: Z-Scores نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: GDP per capita
نتائج الدراسة	يرتبط التنظيم المصرفي ارتباط ايجابي مع السلامة المالية للمصارف وارتباط عكسي مع مخاطر المصرف.
سبب اعتماد الدراسة	كمصدر لدعم الجانب النظري من الدراسة الحالية

2. دراســـة	Aebi et al 2012
عنوان الدراسة	Risk management، corporate governance، and bank performance in the financial crisis
هدف الدراسة	التعرف على أثر حوكمة الشركات وإدارة المخاطر في أداء المصارف في أثناء الأزمة المالية الاخيرة سنة 2007 -2008
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: عضوية مسؤول علاقات العملاء والمدير التنفيذي ورئيس لجنة المخاطر في مجلس الإدارة ، خصائص مجلس الإدارة. الأداء المالي: نسب الربحية
عينة الدراسة	ثلاث وسبعون مصرفاً في أمريكا الشمالية لسنة واحدة هي 2006.
أسلوب او انموذج القياس المستعمل	حوكمة الشركات: متغير وهمي، ونسبة الجزء/ عدد أعضاء مجلس الإدارة المخاطر: نسب مالية. نسب الربحية: عوائد أسهم المصارف، (ROE)،(ROA) .
نتائج الدراسة	نسب الأداء تكون أفضل في المصارف التي تضم عضوية مسؤول علاقات العملاء والمدير التنفيذي ورئيس لجنة المخاطر في مجلس الإدارة.
سبب اعتماد الدراسة	لمقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية.

3. دراســـة	Navajas and Thegeya .2013
عنوان الدراسة	Financial Soundness Indicators and Banking Crises
هدف الدراسة	اختبار إمكانية استعمال مؤشرات السلامة المالية الجوهرية FSI ومؤشرات الاقتصاد الكلي في التنبؤ بالأزمات المالية.
المتغيرات الفرعية للدراسة	المؤشرات الجوهرية FSI. مؤشرات الاقتصاد الكلي. الناتج المحلي الاجمالي GDP
عينة الدراسة	ثمانون دولة أوروبية 6% فقط من دول أفريقيا، للفترة من 2005 إلى 2012.
أسلوب او انموذج القياس المستعمل	المؤشرات الجوهرية FSI: نسب مالية. مؤشرات الاقتصاد الكلي: الناتج المحلي الإجمالي
نتائج الدراسة	وجود علاقة ارتباط سلبية بين بعض مؤشرات السلامة المالية والاقتصاد الكلي مع الأزمات المالية.
سبب اعتماد الدراسة	كمصدر يعزز الجانب انظري من الدراسة الحالية،

4. دراســـة	Wahua 2015
عنوان الدراسة	Corporate governance، financial soundness and economic development: empirical evidence from malaysia، indonesia، and turkey
هدف الدراسة	قياس أثر حوكمة الدول في السلامة المالية والتنمية الاقتصادية لكل من ماليزيا وإندونيسيا وتركيا.
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: فاعلية مجلس الإدارة، النشاط السنوي. السلامة المالية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية. التنمية الاقتصادية: دخل الفوائد. المتغيرات الضابطة : كفاءة الإدارة، فعالية مجلس الإدارة، أصحاب المصالح .
عينة الدراسة	ماليزيا، اندونيسيا، وتركيا للمدة من 2010 – 2014.
أسلوب أو انموذج القياس المستعمل	حوكمة الشركات: متغير وهمي. السلامة المالية: camels. دخل الفوائد: نسب مالية. المتغيرات الضابطة: نسب مالية.
نتائج الدراسة	الدول الثلاثة تطبق حوكمة الشركات إلى حد كبير وأثرها الإيجابي على السلامة المالية وعلى التنمية الاقتصادية فيها.
سبب اعتماد الدراسة	كمرجع لتعزيز الجانب التطبيقي للدراسة الحالية.

5. دراســـة	Alenazi. 2016
عنوان الدراسة	The Role of Corporate Governance in Enhancing Performance and Reducing Corporate Risk: The Case of the UK Banking Sector
هدف الدراسة	تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي والتشغيلي ومخاطر السيولة ورأس المال في الشركات.
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: خصائص مجلس الإدارة الأداء :الأداء المالي والأداء التشغيلي المخاطر: مخاطر راس المال ومخاطر السيولة.
عينة الدراسة	للقطاع المصرفي في المملكة المتحدة للفترة الممتدة من 2006-2010
أسلوب أو أنموذج القياس المستعمل	خصائص مجلس الإدارة: نسبة الجزء /عدد مجلس الإدارة. الأداء المالي والأداء التشغيلي: ROA،ROE . مخاطر راس المال ومخاطر السيولة:: نسب مالية، متغيرات وهمية
نتائج الدراسة	حوكمة الشركات تعزز من أداء المصرف وتقلل من مخاطر الشركات بشكل كبير.
سبب اعتماد الدراسة	لدعم الجانب النظري من الدراسة الحالية.

6. دراســـة	Cornelius. 2016
عنوان الدراسة	Effect of corporate governance on credit risk management in commercial banks in Kenya
هدف الدراسة	تحديد أثر حوكمة الشركات في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية .
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: خصائص مجلس الإدارة. ادارة المخاطر: مخاطر الائتمان.
عينة الدراسة	42 مصرفاً تجارياً في كينيا للفترة من 2010 إلى 2014.
أسلوب أو انموذج القياس المستعمل	خصائص مجلس الإدارة: نسبة الجزء /عدد مجلس الإدارة. مخاطر الائتمان: نسب مالية.
نتائج الدراسة	تساهم حوكمة الشركات في إدارة المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية الكينية.
سبب اعتماد الدراسة	الفائدة من اعتماد الدراسة : استعملت كمصدر لتعزيز الجانب النظري.

7. دراســـة	Kariuki 2016
عنوان الدراسة	Examination of the relationship between corporate governance and financial soundness of licensed deposit taking saccos in Kenya
هدف الدراسة	دراسة أثر متغيرات حوكمة الشركات في السلامة المالية للودائع المرخصة لشركة SACCO في كينيا.
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: مسؤولية مجالس الإدارة والشفافية والإفصاح والضوابط الداخلية. السلامة المالية: المؤشرات الجوهرية.
عينة الدراسة	شركة SACCO في كينيا للفترة من 2010 -2013.
أسلوب او انموذج القياس المستعمل	حوكمة الشركات: استبانة. السلامة المالية : PEARLS
نتائج الدراسة	حوكمة الشركات ذات أثر ايجابي في السلامة المالية
سبب اعتماد الدراسة	كمصدر لدعم الجانب النظري من الدراسة الحالية.

8. دراســـة	OCHIENG 2016
عنوان الدراسة	CORPORATE GOVERNANCE، RISK MANAGEMENT، FIRM CHARACTERISTICS AND FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA
هدف الدراسة	دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وادارة المخاطر وخصائص الشركة والأداء المالي في المصارف التجارية في كينيا
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: تركيبة المجلس، استقلالية المجلس، حجم المجلس إدارة المخاطر: متوسط مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات خصائص الشركة: حجم الشركة، الرافعة المالية، استقلالية المدقق. الأداء المالي: عناصر camel
عينة الدراسة	مصارف تجارية في كينيا
أسلوب او انموذج القياس المستعمل	النسب المالية لقياس متغيرات حوكمة الشركات ، وإدارة المخاطر وخصائص الشركة. السلامة المالية: استعمال انموذج camel
نتائج الدراسة	ضعف العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وخصائص الشركة والأداء المالي.
سبب اعتماد الدراسة	تعزيز الجانب العملي

9. دراســـة	Fernandes et al. 2017
عنوان الدراسة	Bank Governance and Performance: A Survey of the Literature.
هدف الدراسة	بيان تأثير حوكمة الشركات في أداء المصارف.
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات : خصائص مجلس الإدارة الأداء المالي :الربحية
عينة الدراسة	مصارف في الولايات المتحدة في فترات الأزمات المالية.
أسلوب أو انموذج القياس المستعمل	خصائص مجلس الإدارة: نسبة الجزء /عدد مجلس الإدارة. الربحية: نسب مالية.
نتائج الدراسة	لخصائص مجلس الإدارة أثر في الأداء المالي.
سبب اعتماد الدراسة	تعزيز الجانب النظري من الدراسة الحالية

10. دراســـة	BUNEA et-al 2018
عنوان الدراسة	Risk management، corporate governance and financial performance of the banking system in Romania
هدف الدراسة	دراسة أثر حوكمة الشركات في إدارة المخاطر والأداء المالي على مستوى النظام المصرفي في رومانيا.
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: وجود منصب رئيس إدارة المخاطر في المصرف، وجود لجنة مخاطر في المصرف، استقلالية أعضاء مجالس الإدارة أو مجالس الإشراف، الخبرة المالية لأعضاء مجالس الإدارة أو مجلس الرقابة. الأداء المالي: العائد على الأصول العائد على أسهم المصرف، الحجم الإجمالي لأصول المصرف، حصة الودائع المصرفية
عينة الدراسة	المصارف الرومانية
أسلوب أو انموذج القياس المستعمل	حوكمة الشركات: متغيرات وهمية الأداء المالي: النسب المالية
نتائج الدراسة	حوكمة الشركات بشكل سنة مهمة لأداء وإدارة المخاطر المصرفية.
سبب اعتماد الدراسة	تعزيز الجانب العملي من الدراسة الحالية

11. دراســـة	Abirami 2018
عنوان الدراسة	Financial soundness of Indian banking industry: bankometer analysis
هدف الدراسة	تحليل السلامة المالية لمصارف القطاع السنة والقطاع الخاص ومقارنة الوضع المالي بين القطاعين.
المتغيرات الفرعية للدراسة	مؤشرات السلامة المالية.
عينة الدراسة	المصارف السنةة والخاصة المدرجة في بورصة بومباي في الهند للفترة من 2005- 2014.
أسلوب أو انموذج القياس المستعمل	النسب المالية
نتائج الدراسة	مصارف القطاعين تحقق سلامة مالية ومصارف القطاع الخاص تتفوق على مصارف القطاع السنة.
سبب اعتماد الدراسة	لتعزيز الجانب النظري من الدراسة الحالية.

12. دراســـة	Onyema et-al 2018
عنوان الدراسة	Evaluation of financial soundness of selected commercial banks in Nigeria: An application of Bankometer S-score model .
هدف الدراسة	تقيم السلامة المالية للمصارف التجارية باستعمال انموذج Bankometer.
المتغيرات الفرعية للدراسة	المؤشرات الجوهرية.
عينة الدراسة	مصارف تجارية في نيجيريا للفترة من2000 - 2015.
أسلوب أو انموذج القياس المستعمل	Bankometer Model.
نتائج الدراسة	تتراوح درجة السلامة المالية في المصارف المختارة بين 50 و70 درجة بحسب الانموذج.
سبب اعتماد الدراسة	استعملت كمرجع لدعم الجانب التطبيقي من الدراسة الحالية.

13. دراســـة	Mavrakana. 2019
عنوان الدراسة	Corporate Governance and Risk Management in the Banking Sector.
هدف الدراسة	قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء المصارف والمخاطرة في ظل تأثير الحرية الاقتصادية.
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: خصائص مجلس الإدارة المخاطر: مخاطر الائتمان، خاطر السيولة الأداء المالي: العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية.
عينة الدراسة	المصارف الأوروبية خلال الفترة 2004-2016
أسلوب أو انموذج القياس المستعمل	استبانة.
نتائج الدراسة	اختلاف تأثير حوكمة الشركات على أداء المصارف والمخاطرة وعلى وفق للبيئة فيما اذا كانت البيئة أكثر ليبرالية أو أكثر صرامة.
سبب اعتماد الدراسة	استخدمت كمرجع لدعم الجانب النظري من الدراسة الحالية فضلاً عن الجانب التطبيقي.

14. دراســـة	Gericke. 2019
عنوان الدراسة	Corporate Governance & Risk Management in Financial Institutions: An International Comparison between Brazil and Germany
هدف الدراسة	دراسة الجوانب المختلفة لحوكمة الشركات وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية من وجهة نظر دولية بالتركيز على البرازيل وألمانيا.
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: جودة وتنظيم وأهمية حوكمة الشركات. ادارة المخاطر: جودة وتنظيم وأهمية إدارة المخاطر. المتغيرات الضابطة: البلد، السنة، المؤسسات المالية، المؤسسات غير المالية.
عينة الدراسة	أكبر خمسة مصارف في كل من البرازيل وألمانيا في فترة قدرها خمسة أشهر من يناير 2014 وتنتهي في مايو 2014.
أسلوب أو انموذج القياس المستعمل	استبانة
نتائج الدراسة	يتعادل البلدان من حيث الاهتمام في الجودة والتنظيم والأهمية لكل من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، مع إجماع بأنَّ إدارة المخاطر هي جزء من حوكمة الشركات.
سبب اعتماد الدراسة	استعملت كمصدر لتعزيز الجانب النظري.

15. دراســـة	Aloui et.al 2019
عنوان الدراسة	Market risk, corporate governance, and the regulation during the recent financial crisis
هدف الدراسة	دراسة تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على مخاطر السوق .
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: حماية المساهمين، قانون الخزانة ،المستثمرين المؤسسيين ، حجم مجلس الإدارة مخاطر السوق: تقلب سعر السهم ، سعر الصرف وأذون الخزانة
عينة الدراسة	99 شركة فرنسية في الفترة بين 2006 – 2015
أسلوب أو انموذج القياس المستعمل	نماذج GARCH وBEKK ا
نتائج الدراسة	كان للحماية العالية للمساهمين تأثير إيجابي وهام على عوائد سوق الأسهم، علاوة على ذلك ، كان لحماية المساهمين ، قانون الخزانة ، المستثمرين المؤسسيين ، حجم مجلس الإدارة ، تأثير سلبي وهام على تقلب عوائد الأسهم.
سبب اعتماد الدراسة	استخدمت كمصدر لتعزيز الجانب النظري.

16.دراســـة	Rashid et al. 2020
عنوان الدراسة	Corporate governance and banks’ productivity: evidence from the banking industry in Bangladesh
هدف الدراسة	التحقق من إنتاجية المصارف وعلاقتها بحوكمة الشركات من خلال الأداء المالي وهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة.
المتغيرات الفرعية للدراسة	حوكمة الشركات: هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة الأداء المالي: العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية.
عينة الدراسة	مصارف في بنجلاديش خلال الفترة من 2013 - 2017.
أسلوب أو انموذج القياس المستعمل	هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة: نسبة الجزء/عدد اعضاء مجلس الإدارة. إنتاجية المصارف : MPI.
نتائج الدراسة	إنتاجية المصارف البنغلادشية تتأثر بشكل كبير بهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة.
سبب اعتماد الدراسة	لتعزيز الجانب النظري من الدراسة الحالية.

- **ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة؛ في أنَّها تضمنت نوعين من المخاطر هي المخاطر المالية والمخاطر غير المالية حيث تضمنت كلاً من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل لدراسة أثرهم في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة للمصارف التجارية من جانب، ومن جانب آخر التعرف على أي من هذه المخاطر، كان له الأثر الأكبر في تغير اتجاهات العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير المعتمد؛ ولعلها الدراسة الاولى التي تضمنت أثر ثلاثة متغيرات وسيطة, على خلاف دراسة Mavrakana. 2019 التي تضمنت متغيراً وسيطاً واحداً ودراسة2016 ochieng.h.o التي اعتمدت الوسط الحسابي لعدة مخاطر وتعاملت معها كمتغير وسيط واحد، كذلك تميزت على دراسة bunea et.al 2018 ودراسة Fernandes et al. 2017 ودراسة Kariuki, D. K. 2016 و Cornelius. 2016 و Alenazi. 2016 التي تناولت الأثر المباشر فقط لحوكمة الشركات على متغيرات مختلفة في حين تناولت الدراسة الحالة وجود متغير وسيط بين الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل والسلامة المالية كمتغير تابع. كما تميزت الدراسة الحالية باستخدام نموذجان لقياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة حيث تم اختبار جودة النموذج القياسي الاول (Baron and Kenny 1986) باستخدام نموذج ثاني هو (path analysis).

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

تعدُّ الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة للمخاطر بمنزلة حجر الزاوية الرئيسي لإدارة المصرف كونها تساعد في ضبط سلوكيات العمل المصرفي وتهيئ ظروف عمل تجنبه التعثر المالي والإداري وحالات الإفلاس لا سيما في ظل التحرر من القيود المالية وتقدم تكنولوجيا العمل المصرفي وما رافقه من مخاطر تعرض مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين الى مخاطر جسيمة في حال عدم وضع وسائل جديدة للتحكم بالعمل المصرفي من أجل خلق نظامٍ مصرفي يحقق الاهداف التي وجد من اجلها في تعبئة المدخرات وتوجيه الاموال نحو التوظيف السليمٍ , ما دفع المنظمات المالية الدولية تصب جهودها لتحقيق سلامة النظم المالي والمصرفي على وجه الخصوص.. لذا تم تسليط الضوء في هذا الفصل على الحوكمة المصرفية في المبحث الاول وضمن عدة محاور بدأت بمفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي واسباب وجود حوكمة خاصة بهذا القطاع فضلاً عن عرض لنماذج الحوكمة في العالم وفي العراق. اما المبحث الثاني فخصص لإدارة المخاطر وتم التركيز فيه على انواع المخاطر وطرق ادارتها حسب ما اقرته لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي. واخيراُ كان المبحث الثالث الذي خصص للسلامة المالية في القطاع المصرفي وتضمن مفهوم السلامة المالية واهم مؤشراتها حسب صندوق النقد الدولي .

الفصل الثاني

المبحث الأول

الحوكمة المصرفية

أولاً: مفهوم الحوكمة المصرفية The concept of banking governance

تتصف حوكمة الشركات بشكل عام بالسعة وتعددية الأبعاد؛ لهذا نجد مجموعة متنوعة من التعريفات وضعها كتاب وباحثون ومنظمات دولية ذات صلة بحسب منظور كل منهم لهذ المفهوم. فمنهم من وصفها بأنها نظام متكامل للرقابة وبعضهم الآخر يجا انَّها مجموعة من العلاقات التي تنظم العمل بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين من بينهم (Dermine, 2011: P3)، الذي بين ان حوكمة الشركات تنطوي على مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين وتوفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء؛ في حين وصفها آخرون بأنَّها مجموعة من القوانين التي تهتدي بها الإدارة لتوجيه الشركات كما جاء في تعريف لجنة (Cadbury,1992) بأنَّها "الطريقة التي يتم بها توجيه الشركات والسيطرة عليها، وتناول البعض الاخر مفهوم حوكمة الشركات على وفق الهدف الذي تسعى اليه الشركات وانقسموا بهذا الى فريقين يجادل الفريق الأول بقيادة Friedman 1976 أنَّ حوكمة الشركات: هي عبارة عن إدارة الأعمال على وفق رغبات المساهمين وتهدف إلى جني أكبر قدر ممكن من المال مع الالتزام بالقواعد الاساسية للمجتمع المنصوص عليها في القانون والأعراف المحلية (The institute of company secretaries of India, 2019:3)، وهذ يشير الى أنَّ حوكمة الشركات : هي آلية تعظم قيمة المساهمين وتعالج المشاكل بين المساهمين والمدراء بسبب الوكالة[1].

---

[1] تدور نظرية الوكالة Agency Theory حول العلاقة بين الملاك والمديرين. تم تقديمها من قبل Berle and Means عام 1932 وطورها Jensen and Meckling عام 976 واللذان عرفاها بأنها عقد يقوم بموجبه احد الطرفين (المالك) بتوكيل طرف اخر (الوكيل أو المدير) للقيام بالأعمال نيابة عنه بنية قيام المدراء باتخاذ قرارات تصب في مصلحة الملاك وتعظم ثروتهم، وبموجب هذا التوكيل حصل المدراء على معلومات اكثر وافضل ومعرفة اكبر بالشؤون الداخلية للشركة مقارناً بالملاك المتغيبين عن الشركة ما تسبب بظهور مشاكل عرفت بمشاكل الوكالة نتيجة لقيام المدراء بالعمل بطريقة المصلحة الذاتية كلما اتيحت لهم الفرصة بذلك وبشكل يتعارض مع مصلحة الملاك تتفاقم مشاكل الوكالة عند اتخاذ القرار, اذ يفتقر الملاك الى معلومات كافية قياساً بالمدراء, كذلك في حال الخطر الأخلاقي وهو شكل من أشكال الانتهازية ويشمل التهرب من المهام واستهلاك الامتيازات (Karra et al, 2006: 863) يضاف الى ذلك عند قيام المدراء بزيادة قوتهم ومكانتهم من خلال الاستثمارات طويلة الأجل التي يمكن أن تزيد من حجم الشركة بدلاً من تحقيق الفوائد,. تعرضت نظرية الوكالة لانتقادات عدة من بينها هو أن تعيين وكلاء يفرض على الملاك أو المساهمين قبول وجود مستوى معين من المصلحة الذاتية للمدراء ويتم التحقق من أي تجاوزات لهذا المستوى من خلال أنشاء هيكل حوكمة بتشكيل مجلس إدارة يقوم بمراقبة المدراء وامتثالهم وتحفيزهم على تعظيم ثروة الملاك. ودفع حوافز التعويض أي تقديم الاجر كحافز للأداء الأفضل وعليه سوف يتم تحويل المخاطر الى (المدير) الامر الذي يولد دافع لديه للعمل بشكل يتماشى مع مصلحة المالك (Chrisman et al., 2007: 1031) ويضيف (Moez, 2018: 259) ان الملكية الإدارية هي الشكل الانسب لخفض تكاليف الوكالة التي يتكبدها الملاك، حيث يصبح المدير التنفيذي مساهمًا حينها يتحمل نفس مخاطر المساهمين مما يدافعه للحفاظ على مصالح الشركة.

ويضيف (Macmillan,2004: 3): أنَّ الحوكمة الرشيدة تعود بالنفع على الجميع وسوؤها يعرض الشركات الى مخاطر كبيرة إذا ما عالجتها بالوقت المناسب فإنَّها تؤدي إلى الإضرار بسمعة الشركة وحصتها السوقية ومن ثمَّ قيمة المساهمين. يلحظ من خلال التعريفات أعلاه تبني إدارة الشركات لأنموذج المساهمين الذي يركز على تعظيم ثروة المساهمين كأولوية لأهداف الشركة على عكس ما ينادي به الفريق الاخر بأن الشركة ملزمة ليس فقط تجاه مساهميها ولكن تجاه أصحاب المصلحة جميعهم الذين تعد اسهاماتهم ضرورية لنجاح الشركة وأنَّ حوكمة الشركات هي بمنزلة شبكة من العلاقات ليس فقط بين الشركة ومساهميها، ولكن بين الشركة ومجموعة واسعة من الأشخاص الآخرين من موظفين وعملاء وموردين وغيرهم (Turlea et al, 2010: 28) وهذا يتوافق مع تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الذي ينص على أنَّ حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين ، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء (OECD, 2014: 13). وفي هذا أشاره الى تبني هذا الفريق انموذج أصحاب المصلحة[1] .

أمَّا فيما يتعلق بمفهوم حوكمة المصارف التي يذهب بعضهم إلى تسميتها بحوكمة الشركات للمنظمات المصرفية أو حوكمة الشركات في القطاع المصرفي؛ فان المفهوم لا يخرج في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات لأنَّ القطاع المصرفي يخضع إلى قانون الشركات وقانون المصارف فقد تناولت لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي (BCBS) حوكمة الشركات من منظور مصرفي وأوضحت أنَّها الطريقة التي يدير بها مجلس الإدارة والإدارة العليا الأعمال المصرفية وشؤون المصارف وأوصت اللجنة

---

[1] اشار فريمان عام 1984 أن الشركات تكون مدينة أو مسؤولة عن مجموعة أكبر من أصحاب المصالح كالموظفين والعملاء والدائنين والموردين والمجتمع و يكون المساهمون من ضمنهم كونهم يوفرون رأس مال الشركة, يمكن تعريف نظرية أصحاب المصلحة على أنها "أي مجموعة أو فرد يمكنه التأثير أو يتأثر بتحقيق أهداف المنظمة (Bouheni et.al., 2016:17)) ويجادل أنصار هذه النظرية على أن الشركة وعند رسم استراتيجيتها يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار علاقتها المترابطة مع أصحاب المصلحة اذ يبين (Alenazi, 2016: 20) بأن كل مجموعة من أصحاب المصلحة تشارك في أنشطة الشركة ويكون لها الهدف نفسه وهو تحقيق الربح وأن إدارة الشركة يجب أن تحمي مصالح جميع أصحاب المصلحة بالتساوي اذ لا يسبق أو يخلف أحدهم الاخر. تعرضت هذه النظرية الى نقد شائع وهو صعوبة الموائمة بين المصالح المتضاربة لجميع أصحاب المصلحة لا سيما في الصناعة المصرفية , اذ يزداد أصحاب المصلحة في هذه الصناعة (المودعين، وحملة الديون والحكومة وغيرهم).

أن يكون مجلس إدارة المصرف مؤهلاً ولديه الخبرة المطلوبة لإنجاز مسؤولياته بوضع الخطط والأهداف الاستراتيجية، وأنشاء نظام مؤسسي قوي الى جانب نظام رقابة فعال تدعمه المراجعة الداخلية المستقلة والمؤهلة، مع الاهتمام بالمساءلة والمسؤولية والشفافية ونظام التعويضات، وتشمل الحوكمة في المصارف أيضًا مسؤوليات الإدارة العليا في إدارة أعمال المصرف اليومية، وتحديد قدرة المصرف على تحمل المخاطر، وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة (BCBS,2010:2). ويتفق (Rozansky,2021:11) مع هذا حين بيَّن وضمن المبادئ التوجيهية لتعزيز حوكمة الشركات في المنظمة المصرفية الأمريكية أن حوكمة المصارف هي مجموعة من العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين وأدوارهم ومسؤولياتهم مع التركيز على القضايا التي تنفرد بها المؤسسات المصرفية. ويتوسع (National Bank of Ethiopia,2019:6) في تعريف حوكمة المصارف حين بين أنَّها عملية إدارة اعمال وشؤون المصرف وتوجيهها نحو تعزيز وازدهار الأعمال وصولاً الى الاهداف النهائية المتمثلة في تحقيق قيمة المساهمين على المدى الطويل، وكذلك العملاء واصحاب المصلحة الآخرين، وفي هذا إشارة واضحة للتوازن بين التزام المصرف بالمسؤولية تجاه المساهمين وحماية مصالح المودعين وأخذ مصلحة أصحاب المصالح الآخرين على حد سواء من دون التركيز على حماية حقوق المساهمين فقط ، أمَّا الدراسة الحالية فتجد أنَّ الحوكمة المصرفية هي مزيج من الإجراءات، والعمليات، والثقافات المتناغمة مع درجة التماثل والغموض والتعقيد المصاحبين للعمل المصرفي فتسهم بتحقيق الموائمة في مصالح المودعين والمساهمين وباقي أصحاب المصلحة وتضمن التشغيل السليم للقطاع المصرفي.

ثانياً: أسباب إعداد حوكمة خاصة بالقطاع المصرفي

نظراً لما تؤديه المصارف من دور مهم في الاقتصاد الوطني من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان للمشروعات التجارية والصناعية وتقديم الخدمات المالية إلى كثير من الزبائن؛ فقد انفردت بخصائص عن باقي المؤسسات الأمر الذي يجعل من محاولة تطبيق أدوات حوكمة الشركات غير المالية فيها أمراً يواجه العديد من المشاكل؛ لذا كان من الضروري وجود معايير حوكمة خاصة لهذا القطاع تكون دليلا لإدارات المصارف تعزز بموجبها الأثر الرقابي وتكون مرشدا يمكنها من القيام بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية بغية تحقيق سلامة واستقرار النظام المالي؛ ومن أسباب وضع آليات حوكمة خاصة بالمصارف هي ما تنفرد به المصارف من خصائص منها:

1 . تتعامل المصارف مع أنواعٍ مختلفة من المخاطر مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر رأس المال والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة (Gebba, 2015: 38).

2 . تتصف المصارف بانتقال عدوى الاضطرابات إذ يمكن أن يؤدي إخفاق مصرف إلى إصابة النظام المالي بأكمله بفعل الارتباط القوي بين المصارف، ما يؤدي في النهاية إلى أزمة مصرفية خطيرة ينتقل أثرها الى المجالات الاقتصادية جميعها وبشكل كبير (Haan & Vlahu,2013: 76).

3 . إنَّ المصارف تتعامل مع أنواعٍ مختلفًا من أصحاب المصالح من مودعين، مساهمين ، موردين، دائنين، مراجعين، مدققين والمجتمع عموماً أوسع مما هو عليه في الشركات الأخرى. كما انَّ نشاط المصارف بشكل عام يكون أكثر تعقيداً قياساً بباقي المؤسسات وإنَّ جودة القروض المصرفية وجودة الموجودات وتعقيد الأدوات المالية لا يمكن ملاحظتها بسهولة فيها لذلك تخضع المصارف للتنظيم والإشراف بشكل كبير نظرًا لأثرها الكبير في كل من الائتمان وأنظمة الدفع واستقرار النظام المالي والتنمية الاقتصادية؛ فقد تفرض الجهة التنظيمية قيودًا على الأعمال المصرفية مثل تقييد خيارات

الاستثمار للمصارف ووضع متطلبات رأس المال أو التأثير على القرارات الإدارية، وتقييد خيارات المخاطر، أو فرض معايير إلزامية لجودة وسمات حوكمة المصارف مثل قيود على تكوين مجلس الإدارة أو قيود على تركيز ملكية الأسهم. (Fernandes et al., 2017: 12).

4 . تختلف المؤسسات المصرفية بطبيعة منتجاتهم وخدماتهم عن باقي الشركات، فهي تهتم بالابتكارات المالية بشكل أكبر من باقي الشركات، لاسيما البنود خارج الميزانية Off-Balance Sheet، منها المشتقات المالية Derivatives، (عقود الخيارات Options، العقود المستقبلية Futures، عقود المبادلات، العقود الآجلة Forwards) مما تطلب دوراً أكبر لإدارة المصارف ومجالس إدارتها في وضع سياسات وإجراءات على مستوى المصرف لإدارة مخاطر المشتقات المالية وتحدد فيه القدرة على تحمل تلك المخاطر (Heremans, 2007: 4).

5 . تتصف أعمال المصارف بعدم تطابق تاريخ الاستحقاق فالجزء الأكبر من مطلوباتها يكون بشكل ودائع وهي سائلة تمامًا ومتاحة للمودعين عند الطلب، وفي المقابل تمنح القروض بآجال استحقاق مختلفة؛ فتؤدي هذه الوظيفة إلى عدم تطابق الاستحقاق بين جانبي الميزانية العمومية للمصرف فلا تستطيع المصارف الوفاء بجزء كبير من التزاماتها في وقت معين؛ لأنَّ موجوداتها غير سائلة إلى حد كبير.

6 . تستطيع المصارف تغيير تكوين مخاطر أصولها بسرعة أكبر من معظم الصناعات غير المالية وقد لا يكون هذا التغيير ملحوظًا على الفور لبعض أصحاب المصالح.

7 . إنَّ مشاكل الاختلاس تكون أكثر حدة في الصناعة المصرفية؛ بسبب السيولة العالية التي تحتفظ بها المصارف واغلبها ودائع العملاء، التي يمكن أن تغري الموظفين غير المخلصين (Gebba,2015: 39).

ثالثاً: مشكلات تطبيق حوكمة الشركات في القطاع المصرفي

Problems of implementing corporate governance in the banking sector

إنَّ ما تتميز به المؤسسات المصرفية من خصائص عن باقي المؤسسات تجعل من موضوع ممارسة حوكمة الشركات في المصارف تواجه العديد من المشاكل منها :

1 . **مشاكل الوكالة Agency Problems**: وتزداد حدة هذه المشاكل في القطاع المصرفي بسبب تعدد الأطراف في هذا القطاع ومنها:

أ . **مشاكل المساهمين والمديرين:** تنشأ هذه المشاكل نتيجة لفصل الملكية عن الإدارة؛ إذ يكون هناك تعارض ينتج عنه عدم التوافق في المصالح بين هذين الطرفين (Bouheni,2016:74)، فقد يكون هناك آراء مختلفة بخصوص المخاطر؛ إذ يحبذ المساهمون المخاطر على عكس المديرين الذين يفترض أن يتجنبوا المخاطر (Mülbert, 2010:56) فيزداد الصراع قوة بين المديرين والمساهمين في المصارف في ظل عدم تناسق المعلومات، فإذا رغب المساهمون بالتأثير عند صنع القرارات فإنَّهم بحاجة لتحمل تكاليف الحصول على المعلومات اللازمة، وفي الواقع لا توجد الرغبة لدى المساهمين لأنفاق الأموال من أجل الحصول على تلك المعلومات (Kokkinis 2015: 42).

ب . **مشاكل المديرين والمودعين Managers and depositors problems**: عندما يتخذ المديرون قرارات ذات مصلحة ذاتية فانهم يمارسون سلوكيات غير مرصودة منها على سبيل المثال المجازفة بتوظيف الاموال بشكل يعرض اموال المودعين للخطر او الإقراض الداخلي لأطراف ذات صلة بالعمل المصرفي او الاستمرار بمنح المكافئات والحوافز والتي ثبت أنها من الأسباب الرئيسة لفشل المصارف ذلك لان الحوافز لدى الإدارات غير الحكيمة والاحتيالية يزداد

الى أن يتم استيعاب كافة الأرباح المتحققة من مشروع معين يصعب معه تكوين احتياطيات تحمي المودعين (Vandenameele, 2017: 52).

ت . **مشاكل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين Board and CEO problems**: بفعل المزايا المعلوماتية لدى المديرين الى جانب الغموض الذي يحيط بموجودات المصرف يصبح من الصعب على مجلس الإدارة التأكد من عمل المديرين وما إذا كانوا قد اتخذوا مواقف أكثر حيادية تجاه المخاطر (Mülbert, 2010: 116).

2 . مشاكل التنظيم المصرفي Banking Regulation

نظراُ لأثر المصارف في التمويل والمساهمة في الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية تهتم الحكومات بتكثيف الأشراف والتنظيم عليها بشكل يختلف عن باقي المؤسسات الاقتصادية من أجل حمايتها من الفشل والحفاظ على استقرار النظام المالي وسلامته، ويتم ذلك بفرض قيود على الأنشطة المصرفية مثل توجيه استثمارات المصارف وتحديد متطلبات الحد الأدنى من رأس المال أو توجيه الائتمان أو فرض معايير الزامية لتكوين مجلس الإدارة كوجود تمثيل حكومي في المجلس أو تقييد تركز الملكية الأمر الذي يعيق من عمل آليات حوكمة الشركات التقليدية في المصارف، فعلى سبيل المثال عند فرض المنظمين القيود على تركز الملكية في المصارف؛ فإنَّ هذا الإجراء يسهم في تقليل أثر قوى السوق من السيطرة على الشركات ضمن عمليات الاستحواذ العدائية، ومن المعروف أنَّ أحد مزايا الاستحواذ العدائي هو ضبط سلوك المديرين وإزاحة من يثبت ضعف أداءه، وخلق رادع لدى المديرين باتجاه العمل بكفاءة وفاعلية، وهو ما لا يحدث عند تطبيق آليات حوكمة الشركات في المصارف (Turlea, 2010: 112).

3 . مشاكل نظام التأمين على الودائع deposit insurance system

في أعقاب الفشل الذي تعرضت له مؤسسات الإيداع في الولايات المتحدة عام 1929 أصدر الكونغرس الأمريكي قانون البنوك عام 1933، الذي تأسست بموجبة (FDIC) على الرغم من الأثر الإيجابي لنظام التامين على الودائع في حماية الأموال المودعة، ومنع التدفق المفاجئ للمودعين إلاَّ أنَّه يقلل من حافزهم في مراقبة المصارف طالما أنَّهم يشعرون بالأمان على ضمان ودائعهم، أو سحب الأموال في حال كان المصرف يواجه الكثير من المخاطر مما يحفز المساهمين على زيادة المخاطر؛ لأنَّهم قادرون على تحويل خسائرهم الى طرف ثالث مع الاستمرار بتلقي أي أرباح تنتج عن سلوك محفوف بالمخاطر (Fernandes.el.at, 2017: 15).

4 . مشاكل تعدد أصحاب المصالح في المصارف Multiple Stakeholders in Banks

إنَّ تعدد أصحاب المصالح في المؤسسات المصرفية يعيق من عمل آليات حوكمة الشركات فيه بالشكل الذي يصعب في ظلها المواءمة بين مصالح جميع الأطراف (Adams & Mehran, 2003: 125) فإذا نظرنا الى المودعين نجدهم مصدراً مهماً من مصادر أموال المصرف، وعند فرض الجهة التنظيمية إجراءات لحماية المودعين كتحديد نسبة ومجال الاستثمار المصرفي؛ فإنَّ هذا يتعارض مع طرف آخر من أصحاب المصلحة وهم المساهمون الذين يطمحون لزيادة العائد على الاستثمار، وهكذا فأنَّ هذه الشبكة من العلاقات التي لا نجدها في الشركات الأخرى تجعل من الضروري أن تكون هناك رؤية واسعة لحوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية تؤخذ بالحسبان مصالح الفاعلين جميعهم، وليس فقط المساهمين عند اتخاذ القرارات، كما يجب تبني آليات عدة للتنسيق بين هذه المصالح من أجل إزالة العقبات التي تحول من دون ذلك؛ لأنَّ الأطراف جميعهم من مساهمين ومودعين والدائنين ودافعي الضرائب وغيرهم معرضون للخطر ويترتب على ذلك أن تكون الآليات في مكانها الصحيح (Laeven, 2013: 89)

5 . مشاكل التعويضات في المصارف Compensation in Banks

يتضمن نظام التعويضات محاذير عدة عند تطبيقه في الصناعة المالية، وأول هذه المحاذير هو غياب الرافعة المالية في المصارف على عكس الشركات غير المصرفية التي تعتمد حقوق الملكية بشكل كلي من دون وجود نوع آخر من الداعمين وهذا يتعارض مع طبيعة المؤسسات المصرفية؛ إذ يشكل المودعين النسبة الأكبر من الممولين، ففي حال تعويض المديرين بمنحهم أسهم سيولد هذا تضارباً مع مصالح حاملي الديون؛ ذلك لأنَّ المديرين في هذه الحالة وبوصفهم مساهمون سوف يتحول اهتمامهم الى اتباع استراتيجية فعالة تهتم بحملة الأسهم وقيمة الشركة ومن ثم يتولد لديهم حافز للعمل في ظل مخاطر أعلى مما هو مرغوب به الأمر الذي يقلل من التضارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين الاَّ أنَّها تزداد بين الادارة والمودعين، والتحذير الآخر أن الشركات غير المصرفية تنعدم فيها الصلة بين الحوافز والمخاطرة على النقيض من انموذج المكافأة في المصارف الذي يعتمد على درجة المخاطرة (Becht .et.al, 2011: 446)

6 . مشاكل غموض العمل المصرفي Mystery of The Banking Business

إنَّ الغموض الذي يتصف به نشاط المصارف عن باقي المؤسسات غير المالية ينتج عنه توزيع غي متكافئ وعدم تناسق في المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية يصعب مهمة أصحاب المصالح من مراقبة مديري المصارف الى جانب انعدام الشفافية لدى المصارف يمكن في كثير من الأحيان للمديرين والذين يكونون على تماس مباشر مع النشاط باستغلال المستثمرين الخارجيين أو ممارسة أنشطة احتيالية مثل الإقراض من الداخل من دون علم مستثمري الأسهم الخارجيين والمودعين ودافعي الضرائب (Mambondiani, 2011: 49)

بناءاً على ما تقدم من مشكلات في تطبيق أدوات حوكمة الشركات في المصارف وبالنظر للدور المهم للمصارف في الاقتصاد الوطني كان لا بُدَّ من مراعاة الاختلافات في الحوكمة بين الخدمات المصرفية وغير المصرفية فضلاً عن ضرورة وجود معايير حوكمة خاصة لهذا القطاع تكون دليلا لإدارات المصارف تعزز بموجبها الأثر الرقابي وتكون مرشدا يمكنها من القيام بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية بغية تحقيق سلامة واستقرار النظام المالي؛ ما دفع بالمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية ومنذ

مطلع الألفية الثانية بتطوير قوانين حوكمة الشركات لتشمل أنواع أخرى من الكيانات في القطاع المالي كأنَّ أبرزها حوكمة الشركات في المصارف (Van der Elst, 2015: 5) واحتلت لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS الصدارة بنشر مبادئ حوكمة الشركات الخاصة بالمصارف منذ عام 1999 من خلال ورقة بعنوان تعزيز حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية اعقبتها منظمات أخرى في عدد من دول العالم كما موضح في الجدول رقم (2).

الجدول (2) تشريعات حوكمة المصارف في بعض الدول

البلد	السنة	اسم التشريع الخاص بحوكمة المصارف
دولي (لجنة بازل)	1999	تعزيز حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية
أوروبا		
إيطاليا	2008	لائحة بشأن تنظيم المصارف وحوكمة الشركات
ايرلندا	2010 ، 2013	قانون حوكمة الشركات لمؤسسات الائتمان وتعهدات التأمين
هولندا	2009	قانون الأعمال المصرفية
المملكة المتحدة	2009	مراجعة لحوكمة الشركات في المصارف البريطانية وغيرها من كيانات الصناعة المالية: التوصيات النهائية
دول غير أوروبية		
قطر	2006	إرشادات حوكمة الشركات للمصارف والمؤسسات المالية.
الأردن	2007	قانون حوكمة الشركات للمصارف في الأردن.
تيجيريا	2010 2014	– مدونة حوكمة الشركات للبنوك في نيجيريا. – قانون حوكمة الشركات للمصارف في نيجيريا، والمبادئ التوجيهية للإبلاغ عن المخالفات في الصناعة المصرفية النيجيرية.
سنغافورة	2010	إرشادات حول حوكمة الشركات للمصارف والشركات المالية القابضة وشركات التأمين المباشر.
اليمن	2013	قانون حوكمة الشركات للقطاع المصرفي.
العراق	2018	دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف. *

المصدر (Díaz and Idowu 2018 , p39)

رابعاً. مبادئ حوكمة المصارف الصادرة عن لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي

BCBS Principles of Corporate Governance for Banks issued by the Basel Committee on Banking Supervision and Supervision

اهتمت BCBS بتعزيز ممارسات حوكمة الشركات السليمة للمؤسسات المصرفية، من خلال نشر إرشادات بهذا الشأن منذ عام 1999 لغاية 2015 بهدف مساعدة المشرفين على المصارف وتوفر نقطة مرجعية لتعزيز تبني المنظمات المصرفية في بلدانهم ممارسات حوكمة الشركات السليمة؛ وفيما يلي توضيح لتلك الإرشادات:

1 . مبادى حوكمة المصارف الصادرة عن BCBS لسنة 1999

بينت BCBS في الورقة الأولى من مبادئ الحوكمة الصادرة عام 1999 أنَّ الحوكمة تؤثر على كيفية تحديد المصارف أهدافها بما في ذلك تحقيق عوائد للمالكين وإدارة العمليات اليومية للشركة مع مراعاة مصالح أصحاب المصلحة المعترف بهم ومواءمة أنشطة الشركة وسلوكياتها والتوقع أنَّ المصارف ستعمل بطريقة آمنة وسليمة. تضمنت ورقة عام 1999 ممارسات الحوكمة السليمة وضع أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم المؤسسية التي يتم توصيلها في أنحاء المؤسسة المصرفية جميعها كذلك وضع خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة في جميع أنحاء المنظمة والتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لشغل مناصبهم، ولديهم فهم واضح لدورهم في حوكمة الشركات ولا يخضعون لتأثير لا داعي له من قبل الإدارة أو من الجهات الخارجية مع ضمان وجود رقابة مناسبة من قبل الإدارة العليا فضلاً عن الاستعمال الفعال للعمل الذي يقوم به المدققون الداخليون والخارجيون تقديراً لوظيفة التدقيق المهمة التي يقدمونها والتأكد من أن مناهج التعويض متوافقة مع القيم الأخلاقية للمصرف وأهدافه واستراتيجيته وبيئة الرقابة الى جانب إجراء حوكمة الشركات بطريقة شفافة (BCBS, 1999:33).

2 . مبادئ حوكمة المصارف الصادرة عن BCBS لسنة 2006

ركزت هذه الورقة على اهمية دور مجلس الإدارة وتحديد مسؤولياته من حيث الموافقة على الأهداف الاستراتيجية للمصرف والإشراف عليها، كذلك وظائف الرقابة الداخلية فضلاً عن التأكد على سياسة التعويضات وممارسة أنشطة المصرف بشفافية، وقدمت الجنة أيضاً توجيهات بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر تضمنت فهم بيان المخاطر على مستوى الشركة، وضرورة ترسيخ إدارة المخاطر في ثقافة المصارف واستعمال مقاييس سهلة الفهم ومتعددة مع مراعاة شمول عملية إدارة المخاطر لاختبارات إجهاد صارمة وتحديد الرغبة في المخاطرة بطريقة تراعي الأداء طويل الأجل، ووضع حوافز واضحة للتحكم في التعرض للمخاطر على وفق الرغبة المعلنة في المخاطر، كما حظي إصلاح نظام المكافآت في المصارف على أولوية لجنة بازل وعدت التعويضات السليمة جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر وأوصت أنَّه لا ينبغي ربط سياسات التعويضات بشكل غير ملائم بالأرباح المحاسبية قصيرة الأجل، ويجب ربطها بالمحافظة على رأس المال على المدى الطويل والنظر في مقاييس الأداء المعدلة بحسب المخاطر ويتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولية التخفيف من المخاطر الناشئة عن سياسات المكافآت لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر، كما يجب على المصارف تقديم إفصاح كاف عن سياسات التعويضات لأصحاب المصلحة والتأكد من أن المساءلة وخطوط السلطة محددة بوضوح (BCBS,2006:43).

3 . مبادئ حوكمة المصارف الصادرة عن BCBS لسنة 2010

نشرت BCBS في عام 2010م نسخة محدثة من مبادئ الحوكمة الفعالة للشركات في المصارف لغرض إعداد نظام مصرفي أكثر أمانا وموثوقية يتجاوز الإخفاقات في حوكمة الشركات التي ظهر الكثير منها في الازمة المالية عام 2007، ومنها ضعف إشراف مجلس الإدارة على الإدارة العليا، وعدم كفاية إدارة المخاطر والهياكل التنظيمية والأنشطة غير الشفافة للمصرف, وركزت اللجنة على توزيع

الصلاحيات والمسؤوليات بما في ذلك كيفية حماية مصالح المودعين والوفاء بالتزامات المساهمين ومراعاة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين المعترف بهم من المشرفين والحكومات، وحاملي السندات وغيرهم، وتسعى هذه المبادئ إلى حماية هذه المصالح من خلال توسيع نطاق واجب مجلس الإدارة؛ إذ أوصت اللجنة بتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المصارف بما في ذلك الموافقة على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف واستراتيجية المخاطر وحوكمة الشركات وقيم الشركة والإشراف عليها؛ وان يكون مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الإشراف على الإدارة العليا، كما يجب أن يحدد مجلس الإدارة ممارسات الحوكمة المناسبة لعمله وأنَّ يكون لديه الوسائل اللازمة لضمان اتباع هذه الممارسات ومراجعتها بشكل دوري من أجل التحسين المستمر (BCBS, 2010:45).

4 . مبادئ حوكمة المصارف الصادرة عن BCBS لسنة 2015

بعبارة الحوكمة الفعالة للشركات أهمية بالغة للتشغيل السليم للقطاع المصرفي والاقتصاد ككل" بدأت BCBS النسخة المنقحة الصادرة عام 2015 وركزت ايضاً على اهمية دور مجلس الإدارة، وقيامه بتحديد هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله ووضع وسائل لمتابعة هذه الممارسات ومراجعتها باستمرار، كما أكدت اللجنة على إدارة المخاطر وأوجبت أن يكون لدى المصارف وظيفة إدارة مخاطر مستقلة وفعالة، وأن يتمتع مسؤول المخاطر بما يكفي من المكانة والاستقلالية والموارد والوصول إلى مجلس الإدارة، وأوصت اللجنة بأن يواكب تطور إدارة مخاطر المصارف والبنية التحتية للرقابة الداخلية التغييرات في ملف مخاطر المصارف إلى مشهد المخاطر الخارجية والممارسات في الصناعة. كذلك تضمنت هذه الورقة وظيفة الامتثال؛ فقد اوجبت على مجلس الإدارة إنشاء وظيفة امتثال والموافقة على سياسات وعمليات المصارف لتحديد وتقييم ومراقبة وإعداد التقارير وتقديم المشورة بشأن مخاطر الامتثال، كما وسعت هذه الورقة من دور وظيفة التدقيق الداخلي ونصت على أنَّه يجب أن تدعم هذه الوظيفة مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ حوكمة فعالة وطوال مدة عمل المصارف، كذلك تناولت الورقة

هيكل المكافآت، وأوصت بدعم هيكل المكافآت في المصارف الحوكمة السليمة وإدارة المخاطر، كما عاودت اللجنة التأكيد على ضرورة أن تتسم حوكمة المصارف بالشفافية الكافية تجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين والمشاركين في السوق، ولم تهمل اللجنة دور المشرفين ووجوب تقديم التوجيه والإشراف على حوكمة الشركات في المصارف من خلال التقييمات الشاملة والتفاعل المنتظم مع مجالس الإدارة والإدارة العليا. (BCBS, 2015).

مما تقدم يمكن القول إنَّ مبادى حوكمة المصارف آنفة الذكر الصادرة عن BCBS تضمنت استعمال أدوات داخلية وخارجية تتم من خلالها حوكمة العمل المصرفي بهدف حماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح لاسيما المودعين من التعرض إلى مخاطر الأعمال المصرفية وخلق نظام مصرفي آمن وسليم ويبين الشكل رقم (2) هذه الأدوات.

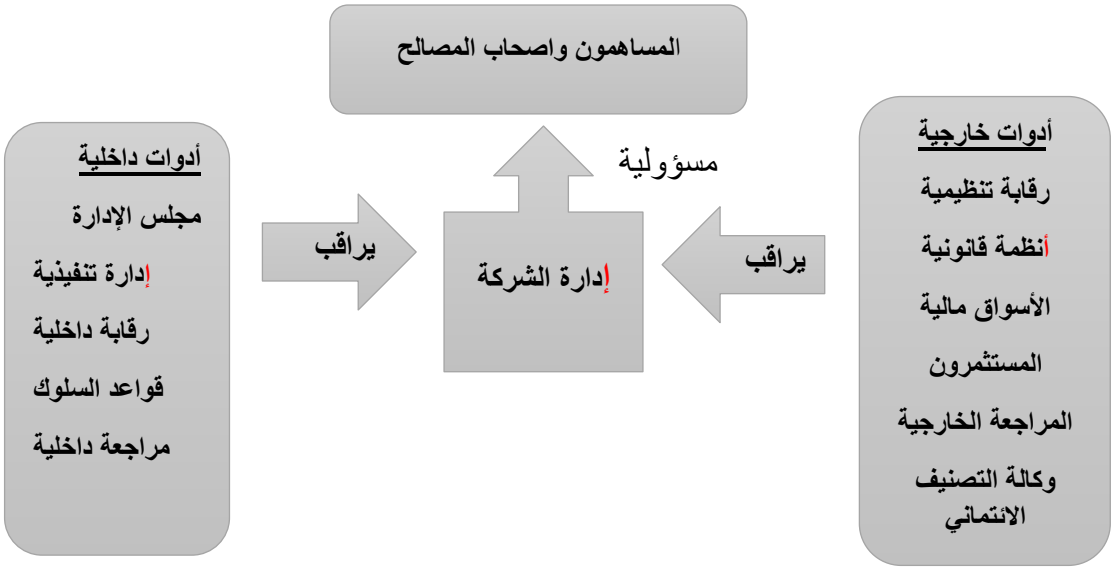

الشكل رقم (2) الأدوات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات

المصدر (MACMILLAN, 2004: 25)

من الواضح أنَّ لجنة بازل حددت المسؤولية الأساسية للحوكمة الجيدة في المصارفبأنَّها تقع على عاتق مجلس إدارة المصرف مدعوم بوظيفة إدارة المخاطر فكما هو الحال في حوكمة الشركات للكيانات غير المصرفية، فإنَّ مجلس الإدارة هو محور الاهتمام في القطاع المصرفي؛ لكن المطالب المتعلقة بتكوينه ومؤهلاته ومسؤولياته وممارساته أعلى بكثير مما تتطلب الشركات غير المصرفية لتعدد الأطراف فيها؛ إذ يتوجب أن يأخذ المجلس بالحسبان المصالح المشروعة للمساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة الآخرين وكذلك وتعزيز وظيفة إدارة المخاطر.

خامساً: دور خصائص مجلس الإدارة في حوكمة المصارف

The role of the characteristics of the board of directors in the governance of banks

حظيت خصائص مجلس الإدارة باهتمام العديد من الباحثين بشكل واسع منهم (Fernandes et al. 2017: 16) الذي أشار الى أنَّ مجلس الإدارة هو أحد اهم آليات حوكمة الشركات ووحدة التحليل الأساسية فيها ويعود له الأثر الكبير في تحقيق حوكمة ذات جودة عالية وفعالية مميزة، وأضاف (Kimenju,2016:34) أنَّ القصور في مسؤوليات مجلس الإدارة يمكن أن يعرض مبادئ حوكمة الشركات جميعها للخطر، وأنَّ افتقار أعضاء المجلس لثقافة الحوكمة لا سيما في المجال الإشرافي فضلا عن عجزهم في تعيين أعضاء مؤهلين وذوي خبرة ومعرفة سيعرض السلامة المالية للمصرف لمخاطر كبيرة. كما اكد (Doyle,2019:30) أنَّ الحوكمة الرشيدة تعني تطوير قدرة الإدارة، بما في ذلك قدرة فريق القيادة والإدارة والموظفين.

إنَّ القدرة التي يتمتع بها مجلس الإدارة من حيث تقديم التوصيات واتخاذ الإجراءات المناسبة ومراقبته تنفيذ تلك الإجراءات؛ تنعكس إيجابيا على المركز المالي للشركة؛ ذلك لأنَّ المجالس التي يتمتع أعضاءها بالقدرة على تقديم المشورة القيمة ومراقبة وصياغة استراتيجية فعالة وتقييم سليم للإدارة العليا

يكون قادرا على إلزام الإدارة العليا بتقديم الحجج والتبريرات المنطقية للخيارات التي اختارتها مع التركيز على تعظيم قيمة المساهمين ومراعاة مصالح الأطراف كافة ذات الصلة؛ ونظراُ لهذا الدور المهم فقد احتل مجلس إدارة المصرف اهتماماً كبيراً من لدن العديد من الدول والمنظمات العالمية؛ كالمملكة المتحدة التي كلفت Daivid walker لرأسة لجنة الأزمة المالية ووضع توجيهات تعزيز الحوكمة على مستوى مجالس إدارة المصرف، ورفع تلك التوصيات الى الحكومة وأصبحت تلك التوصيات كأساس لقانون الحوكمة في المملكة المتحدة عام 2010 (Maxfield et al., 2018: 55). كما اوصت لجنة بازل وفي أعقاب الأزمة المالية عام 2007–2008 على ضرورة توفير خصائص محددة لمجلس إدارة المصرف تمثلت بما يأتي: (BCBS, 2010:67)

أ . لكي يقوم مجلس الإدارة بتأدية مهامه فلا بد أن يكون له الحجم الذي يمكنه من تأدية تلك المهام بطريقة فعالة.

ب . يجب أن يمتلك أعضاء مجلس الإدارة الخبرة والكفاءة والمؤهلات التي تمكنهم من أداء المهام المناطة بهم.

جـ . استقلالية مجلس الإدارة وضرورة أن يتضمن أعضاء مستقلين غير مرتبطين بأي مهام إدارية أو مالية او اجتماعية مع المصرف.

د . يجب أن لا ينشغل أعضاء مجلس الإدارة من المديرين بمناصب متعددة تشغلهم عن ممارسة المهام المناطة بهم في المصرف.

هـ . عند تشكيل مجلس الإدارة ينبغي مراعاة التنوع في الجنس بما لا يقل عن نسبة 40% كعضوية للنساء في مجلس الإدارة.

و . أن تنبثق عن مجلس الإدارة لجان عدة تمارس المهام التي تصدر من مجلس الإدارة، ويكون عملها مكملاً لعمل مجلس الإدارة، ومن هذه اللجان لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الترشيحات ولجنة التعويضات.

وادناه دور خصائص مجلس الادارة في حوكمة الشركات :

1 . حجم مجلس الادارة board size

اختلفت الدراسات بشأن دور حجم مجلس الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية، وتحقيق أداء مالي سليم؛ إذ نجد (Himaj,2014:69) يؤكد على أنَّ حجم المصرف، وطبيعة الأنشطة التي يمارسها يكون له أثر كبير في تحديد تركيبة مجلس الإدارة، وقدرة هذه التركيبة على إدارة المخاطر إذ يصف المصارف الصغيرة التي تمارس أنشطة تقليدية بسيطة (قبول ودائع ومنح ائتمان) بأنَّ لأعضاء مجالس إداراتها القدرة على ممارسة الإشراف بشكل مستقل ومختص لأنشطة إدارة المخاطر، إلاَّ أنَّ هذا الأمر يصعب في المصارف الكبيرة التي تتصف بكبر حجم الأنشطة المصرفية وتعقدها وعدم التماثل في المعلومات الخاصة بها التي تتجاوز أعضاء مجلس الإدارة، وحتى المنظمين والمدققين بشكل تتناقص معه الكفاءة في تحديد درجة المخاطرة ومراقبتها؛ الأمر الذي يستدعي اهتمام المجالس باتباع أفضل السبل لتخطي تلك العقبات، أمَّا (Rehman et al.2021: 10) فيجد أنَّ الزيادة في عدد الأعضاء يكون له ارتباط عكسي مع درجة المخاطر، ورفض أن تكون هناك علاقة إيجابية بين حجم المجلس والمخاطر، أمَّا من حيث دور حجم المجلس في تحقيق ربحية المصرف فيرى (Mavra,2019:10) أنَّ لحجم مجلس الإدارة تأثيراً كبيراً في عملية اتخاذ القرارات التي تنعكس على ربحية المصرف وأدائه؛ إذ أشار الى أنَّ مجلس الإدارة الكبير له تأثير سلبي على ربحية المصرف؛ ووصف هذا النوع من المجالس بأنَّها أقل فاعلية عند ممارسة الأثر الرقابي والإشرافي، وعلى العكس من هذا يجد أن مجالس الإدارة الصغيرة تكون ذات تأثير إيجابي كبير في عملية اتخاذ القرارات التي تنعكس على ربحية المصرف وادائه؛ كونها تزيد من العائد

على الأصول (ROA)؛ لكون هذا النوع من المجالس تكون أسرع في عملية اتخاذ القرار وذات فاعلية اكبر من المجالس الكبيرة. تجدر الإشارة الى أنَّ لجنة بازل (BCBS, 2015) لم تحدد رقما دقيقا لمجلس الإدارة المثالي؛ بسبب وجود الكثير من العوامل التي يعتمد عليها في تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة، مثل حجم المصرف ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، المصرف, الا أنَّ اللجنة أوصت أن يكون عدد أعضاء المجلس كافيا لضمان التوازن والافادة من خبرات الأعضاء.

2. مؤهلات مجلس الإدارة board qualifications

أكدت لجنة بازل في توصياتها بشأن حوكمة المصارف الصادرة عام 2006 على أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لشغل مناصبهم، وأن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في حوكمة الشركات وأن يكونوا قادرين على ممارسة حكم سليم بشؤون المصرف (BCBS,2006)؛ إذ يعد تأهيل أعضاء مجلس الإدارة أمرًا بالغ الأهمية كي يكون المجلس فعالاً في أداء مسؤولياته الرئيسية من مراقبة الرئيس التنفيذي ومراجعة والرقابة الداخلية و,تحديد أهداف الأداء ومراقبة العمليات التجارية والإفصاح والتعاملات مع الأطراف ذات الصلة؛ لهذا يحتاج مجلس الإدارة إلى تعيين أعضاء يتمتعون بالخبرة والمؤهلات ذات الصلة ومن حملة الشهادات الجامعية على وجه التحديد حيث يؤدي المستوى التعليمي العالي إلى قرارات مؤسسية أفضل لاسيما في الشركات المصرفية التي تتطلب قدرًا كبيرًا من المعرفة المحددة بسبب تعقيد نشاطها (MAMBONDIANI,2011: 119).

درست بعض الأدبيات الحديثة تأثير مؤهلات مجلس الإدارة على أداء المصارف الأوروبية والأمريكية في الأزمة المالية الأخيرة في الفترة 2007–2008، واستنتجت أن وجود أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة المالية في أكثر من 29 مصرفاً المانيًا كان مرتبطًا بشكل سلبي بخسائر المصارف وعند ضم المديرين التنفيذيين الحاصلين على درجة الدكتوراه في مجلس الإدارة صاحبه انخفاض في مخاطر محفظة المؤسسات المالية وارتفاع إيجابي في أداء المصارف، (Becht et al.

(249 :2011. كما أنَّ أموال انقاذ المصارف تنخفض مع زيادة الخبرة المالية للأعضاء، وومن ثمَّ فإن المصارف التي لديها خبراء ماليون في مجالس إدارتها هي أقل عرضة لتتلقى المساعدات (Fernandes et al. 2017:26).

3 . استقلالية اعضاء مجلس الادارة

the independence of the members of the board of directors

الاعضاء المستقلون هم أشخاص من خارج المصرف لا تربطهم اي علاقات مالية أو إدارية او اجتماعية مع المصرف، ويكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص، ويجد(Vandenameele ,2017: 20) أنَّ وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة فيه من الإيجابيات والسلبيات على أداء المصرف والمخاطر التي قد تواجهه؛ فقد يكون وجودهم مفيد؛ لكون الخبرة المالية التي يتمتع بها الأعضاء المستقلون تجعلهم على دراية تمكنهم من فهم أفضل للأثار المترتبة على القرارات التي تتخذها الإدارة، كما أنَّهم، ومن منطلق سعيهم في المحافظة على سمعتهم كمراقبين وكمتخذي قرارات سليمة تكون لديهم الحوافز القوية للتدقيق السليم والمراقبة القوية على أداء المديرين ومن ثم يسهمون في تقليل السلوك الانتهازي لدى المديرين وتقليل التضارب والنزاعات بينهم وبين باقي الأطراف، وقد يؤدي وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة الى نتائج سلبية منها تقليل الأثر الرقابي لباقي أعضاء المجلس، فضلاً عن ذلك فإنَّ فاعلية الأعضاء المستقلين يعتمد على مدى امتلاكهم الكفاءة والمعرفة بالأعمال الداخلية للمصارف التي ينتمون الى مجالس إدارتها، وإذا كانوا يفتقرون الى هذه العناصر حينها لا تكون استقلالية الأعضاء قيد اتت بثمارها، ويؤيد (Alenazi,2016: 66) هذا الرأي بقوله: إنَّ هؤلاء الأفراد هم أعضاء غير إداريين في مجلس الإدارة، و يقضون بضعة أيام فقط من السنة في تأدية واجباتهم في مجلس الإدارة ، وبغض النظر عن خبرتهم ومعرفتهم، فمن المرجح أن لا يكونوا على دراية بالقضايا اليومية مقارنة بالمديرين التنفيذيين الذين هم في وضع أفضل بكثير للمشاركة في مناقشات مجلس الإدارة، كما شكك في قدرة

الاعضاء المستقلين على أداء وظائف لجنة المخاطر. ومن ثم، فإن الافتقار إلى المهارات الفنية الكافية لتقييم المخاطر، وعدم القدرة على تخصيص المزيد من الوقت لأمور مجلس الإدارة، كان يُنظر إليه على أنَّه مسؤول عن الإخفاقات الكبيرة في الحوكمة والإشراف والتنظيم التي سهلت مشاركة المديرين في الإقراض المحفوف بالمخاطر للائتمان في محاولة لكسب المزيد من العائدات.

4 . تنوع الجنس gender diversity

يعد تنوع مجالس الإدارة (أي إشراك النساء في مجالس إدارة الشركات) موضوعًا مثيرًا للجدل. أخذ مزيدًا من التركيز، إذ يعتقد أن تنوع مجلس الإدارة يؤثر على حوكمة الشركات إمَّا بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن الأسباب التي تدعو الى إشراك النساء في مجلس الإدارة هو ان النساء يكن اكثر تحفظاً في التعامل مع المخاطر والتعامل مع التقارير المحاسبية مقارنة بالذكور، كذلك تتميز النساء بالتحفظ في نقل المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وهو ما يكون له انعكاس على ممارسة إدارة الأرباح وجودة التقارير المحاسبية، وأظهرت الأدبيات محدودية وجود النساء في مجالس الإدارة في أنحاء العالم جميعه، وأنَّ العلاقة بين التنوع في الجنس وأداء الشركات كانت متناقضة، فبالنظر إلى السياق الأمريكي، لم توجد علاقة بين التنوع في الجنس وأداء الشركة؛ في حين توجد علاقة سلبية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة من الإناث وأداء الشركة ضمن السياق الالماني، أمَّا السياق الياباني فثبت وجود علاقات إيجابية بين وجود النساء في مجلس الإدارة والقيمة السوقية المضافة (MVA) وقيمة الشركة (Shungu et al., 2014: 97).

5 . لجأن مجلس الإدارة في حوكمة الشركات the board of directors Committees

تنبثق من مجلس الإدارة مجموعة من اللجآن تقوم بتقديم خدماتها بشكل غير متحيز من اجل تحسين كفاءة وفاعلية مجلس إدارة الشركة، في مراقبة النشاط ورصد المخاطر التي تواجه المصرف بشكل موضوعي حفاظاً على قيمة المساهمين؛ لذلك أوصت لجنة بازل للرقابة والاشراف(BCBS)

للأعوام (2015,2010,2006) بضرورة قيام مجالس الإدارة بتعيين لجان فرعية تابعة له هي لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التعويضات ولجنة الترشيحات ولجنة الامتثال، وأوجبت أن تكون هذه اللجان من مديرين مستقلين أو غير تنفيذيين، واختلفت الدراسات بشأن العلاقة بين عمل هذه اللجان وأداء المصرف والمخاطر فقد أشار (Atuahene, 2016: 222) الى أنَّ هناك علاقة إيجابية بين لجأن مجلس الإدارة وأداء المصرف كون استقلالية أعضاء اللجان تجعلهم أكثر تحمسا للأثر الرقابي ومتابعة الإجراءات الإدارية من أجل حماية مصالح المساهمين ؛الأمر الذي يؤدي الى التقليل من مشاكل الوكالة؛ بسبب ثقة المساهمين نظراً لوجود لجان تعالج المسؤوليات الرئيسية من خلال تكرار اجتماعاتها وتوفير وقتاً كافياً لحوار هادف واتخاذ قرارات بالأجماع. وعلى النقيض من هذا وجد (Shungu et al., 2014: 97) أن وجود هذه اللجان يكون لها اثراً سلبيا على أداء المصرف وعلل السبب في هذا الى التكاليف الإضافية مثل تكاليف، المكافئات، ونفقات الاجتماعات والسفر وغيرها وأضاف بأن وجود هذه اللجآن قد يعيق عمل المديرين التنفيذيين بسبب زيادة الاشراف والمراقبة.

6 . اشراك الادارات في عضوية مجلس الإدارة

Involve departments in the membership of the board of directors

يعد اشراك الادارات جميعها في عضوية مجلس الإدارة خطوة لتبني ثقافة الحوكمة من أجل الوصول الى الأهداف المطلوبة، وفي هذا السياق بيَّن (Bunea et al.,2018:190) أنَّ ضم مدير إدارة المخاطر بين أعضاء مجلس الإدارة يكون له أثر إيجابي في تقليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف؛ مسوغاً هذا بأنَّ وجوده سيجعل المجلس على اطلاع بحجم المخاطر الفعلية من جانب، ومن جانب آخر وبفعل خبرته في مجال إدارة المخاطر فأنَّه سيقدم المقترحات عن كيفية إدارة وضبط تلك المخاطر وطرائق تجنبها. في حين بيَّن (Aebi et al. 2012:36) أنَّ إشراك مسؤول علاقات العملاء في عضوية مجلس الإدارة أسهم في رفع عوائد الأسهم وعائد حقوق الملكية، ويعود السبب في هذا الى الوقوف على

المشكلات التي تواجه المستثمرين والمساهمين والمودعين ، وكل من يكون مسؤول علاقات العملاء على اتصال مباشر معهم وحلها في الوقت ذاته من دون أن يكون هناك تحيز المدير التنفيذي الذي قد يدير الامور بحسب ما تقتضيه مصلحته الشخصية.

7 . تركز ملكية ownership concentration

هناك نوعان من هياكل الملكية: هما هيكل الملكية المركزة التي تكون مركزة في عدد قليل من العائلات أو الأفراد وهذه الفئة تسيطر وتدير المصرف يطلق عليها (الداخليين)، والنوع الثاني هو هيكل الملكية المشتتة وتتوزع في عدد كبير من المالكين، ويمتلك كل منهم عدداً قليلاً من الأسهم لا تحفزهم على مراقبة أنشطة المصرف او الاشتراك في سياسات أو قرارات الإدارة، ويطلق عليهم (الخارجيين). إن تركز ملكية الأسهم بيد مجموعة من المساهمين ومنهم المستثمرون المؤسسون Institutional Shareholder كصناديق التقاعد، والمصارف، والصناديق المشتركة، وشركات التأمين يكون له دور كبير في تحسين أداء الشركات ولا يقتصر أثرهم على الأداء قصير الأجل، وإنَّما يوجهون إدارة الشركة للعمل بما يعزز الأداء على المدى الطويل من خلال الخبرات التي يمتلكها المالك المؤسسي والرقابة المستمرة على الإدارة فضلاً لما تحققه الحصة المرتفعة من الأسهم التي تعود للشركات في حماية الشركة من الضائقة المالية، وتعزيز أداء الشركات(Mirchandani1& Gupta,2018: 199).

سادساً: نماذج من حوكمة الشركات في العالم Corporate Governance Models

1 . الانموذج الأوربي The European Model

ويعرف بنظام القانون المدني أو انموذج أصحاب المصالح، ويستند هذا الانموذج الى نظرية أصحاب المصلحة Stakeholder Theory؛ إذ يدعو الى إنشاء حقوق لأصحاب المصالح جميعهم، ومشاركتهم في قرارات الشركة، ويقع على عاتق المديرين ضمن هذا الانموذج التزامات لحماية مصالح الجميع وليس فقط المساهمين، وبحسب هذا الانموذج فإنَّ الموظفين هم من أصحاب المصلحة الرئيسين

في الشركة، ويكون لهم الحق في إدارتها، وانتخاب ممثل عنهم في مجلس الإشراف ويتم تنفيذ حوكمة الشركات من خلال مجلسين هما مجلس الإشراف الذي ينتخب المساهمون اعضاءه ويتكون من أعضاء النقابات والهيئات التشريعية لمجلس العمل، والثاني يطلق عليه مجلس الإدارة ويتكون من المديرين التنفيذين الذين يُعينهم مجلس الإشراف وتتحدد واجباته بممارسة الأنشطة التجارية في الشركة بالشكل الذي يراعي فيه مصلحة أصحاب المصلحة جميعهم ، بينما يقوم مجلس الإشراف بمراقبة مجلس الإدارة يتسم هذا الانموذج بتشتت الملكية؛ إذ تكون الملكية مشتركة كما يتميز بتركيزه على الرقابة الداخلية لنشاط الشركة (نظام داخلي)، ويعمل هذا الانموذج في الاقتصاديات التي تستند على المصارف وتسمح لها أن تكون من المساهمين الكبار فيها من أجل الحصول على الدعم المالي وبتكلفة أقل لتمويل المشاريع الكبيرة ولا تخضع فيه المصارف لسيطرة السوق (Alenazi, 2016: 115).

2 . الانموذج الأنجلو أميركي The Angelo American Model

يعرف كذلك بنظام القانون العام أو انموذج المساهمين ، ويستند على نظرية المساهمين Shareholder Theory[1] التي تهتم بتعظيم ثروة المساهمين؛ لذلك يتولى مجلس الإدارة حماية مصلحة المساهمين بوصفهم الملاك للشركة بدلاً من مصلحة لأصحاب المصلحة جميعهم، ومجلس الإدارة بحسب هذا الانموذج يتكون من مستوى واحد أغلب اعضائه مديرون غير تنفيذين، كما يختلف هذا الانموذج من حيث دور المدير التنفيذي عند ممارسته في الولايات المتحدة عمَّا عليه في المملكة المتحدة اللذان يعدَّان من أكثر الدول تطبيقا لهذا الانموذج، فالولايات المتحدة تسمح بازدواجية وظيفة

---

[1] ميلتون فريدمان واضع نظرية المساهمين عام (1962) يرى أنَّ "المسؤولية الوحيدة للأعمال تجاه المجتمع هي تعظيم الأرباح للمساهمين، ضمن الإطار القانوني والعرف الأخلاقي للبلد" على وفق لهذه النظرية، يُنظر إلى الشركات على أنها أدوات لخلق قيمة اقتصادية لأولئك الذين يخاطرون برأس المال في المنظمة. وفي عام (1970) اضاف ان "المدير التنفيذي للشركة هو موظف لدى مالكي الشركة، ومن ثمَّ فهو مسؤول مباشرة تجاه أصحاب العمل ومسؤوليته هي إدارة الأعمال على وفق رغبات المالكين والتي تتمثل عمومًا في جني أكبر قدر ممكن من الإرباح كما أضاف أن توسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية للأعمال التجارية إلى ما بعد جني الأرباح يتعارض مع مبدأ النظام الاقتصادي للسوق الحرة وإجبار الشركات على خدمة المجتمع من خلال العمل الخيري يشبه التسول على وفق لفريدمان، فإن إنفاق الشركات على المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس فقط غير مسؤول ولكنه غير قانوني وينطوي على سرقة أموال المساهمين، وصرح فريدمان: أن السبب الوحيد المقبول للانخراط في المسؤولية الاجتماعية للشركات هو إذا كانت مدفوعة بالمصلحة الذاتية ولغرض تعزيز مصالح المنظمة، ومن ثمَّ، إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات تساهم في تحقيق أرباح الشركات، فهذا مقبول تمامًا (Mohammed, 2020: 49).

رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ؛ في حين يكون هذا الأمر محظور في المملكة المتحدة، ونتيجة لتنوع الممارسات والهياكل في كل بلد يحدث اختلاف في قدرة وقوة المدير في ضبط استخدام الموارد، والبلدان التي تعتمد على هذا الانموذج تتصف بأنَّها تمتلك أسواقاً رأسمالية عميقة ومتطورة فضلا عن هيكل ملكية ذي أنتشار على نطاق واسع وامتلاك قواعد محكمة وأنظمة فعالة للتحكم بأسواق رأس المال، إذ إنَّها تعتمد على تلك الأسواق في تمويل شركاتها وتوجيهها من جانب، وتتولى تلك الأسواق تقييم الأداء الجيد والضعيف لتلك الشركات من جانب آخر (Tosuni, 2013: 31)، ويوفر هذا الانموذج حرية أكبر للمديرين في التصرف؛ نظرا لتشتت هيكل الملكية وانتشار المساهمين بشكل يؤدي الى ضعف الأثر الرقابي لهم وتدني نشاطهم في حوكمة الشركات التي تعد أحد عيوب هذا الانموذج، فضلا عن اهتمام المديرين بقياس الأداء قصيرة الأجل؛ إذ إنَّهم مهوسون بالأداء الجيد قصير الأجل، ويمكن تفسير هذا السلوك لتجنب عمليات الاستحواذ العدائية للشركات التي تقوم في أحد جوانبها على استبدال الإدارات الضعيفة بإدارات كفؤة، وعلى وفق هذا الانموذج يمتلك المساهمون المؤسسون تأثيراُ أكبر من باقي المساهمين كما أن وجود النقابات العمالية يكون منخفضاً وذا نفوذ أقل نسبياً، ومن مميزات هذا الانموذج أيضا تشتت هيكل رأس المال بشكل كبير و دخول وخروج الأسهم وبتكلفة منخفضة (Crowther & Seifi, 2011: 17).

3 . الانموذج الياباني Japanese Corporate Governance System

ويتسم هذا الانموذج بوجود مساهمين كبار أغلبهم من المصارف، الى جانب المساهمين المؤسسين الذين يهتمون كثيرا بحوكمة الشركات التي يمولونها؛ لذلك تؤدي المصارف دوراُ مهما في تحديد هيكل الحوكمة من حيث الرقابة على الإدارة وضبط أدائها، وبموجب العلاقة التي ترتبط بها المصارف مع شركائها التي تكون عادةً طويلة الأجل ،فإنَّها تتيح للشركات الوصول الى رأس المال بأقل التكاليف، وتبرز الطبيعة ذات الأمد الطويل في العلاقات بين الفئات المتعددة في الشركات بمشاركة

الموظفين والموردين وبشكل أكبر لتعكس الثقافة والعقلية اليابانية التي أثرت بقوة على نظام حوكمة الشركات (Holle1998:55)، يتمتع هذا الانموذج بمزايا منها جعل الشركات خاضعة لرقابة المصارف التي تسهم فيها من خلال العلاقة طويلة الأمد بين المصرف والشركات واحتفاظ المصرف بكل من الديون وحقوق الملكية، والتدخل النشط في حالة تعرض الشركات لضائقة مالية.

إنَّ هذه العلاقة المصرفية الرئيسية تضمن أن يعمل المصرف مراقباً مفوضاً، ويساعد في التغلب على مشاكل الوكالة، فضلا عن إفادتها من خبرات ومميزات المصارف في الحصول على التمويل بما يعزز من أدائها في الأجل الطويل، الا أنَّ هذا الانموذج لا يخلو من الانتقادات وهي: الملكية المركزة لدى عدد قليل من المستثمرين التي تمكنهم من التأثير على الإدارة واستغلال أو تهميش صغار المساهمين (Allen& Zhao, 2007: 11).

4 . انموذج حوكمة الشركات في المؤسسات المالية

The corporate governance model in financial institutions

يستند هذا الانموذج على عدة نظريات وهي نظرية المساهمين ونظرية أصحاب المصالح الى جانب نظرية الاعتماد على الموارد Resource Dependence Theory[1]، وفي هذا الانموذج يوجد طرفان وهما الأطراف الداخلية كلاً من مجلس الإدارة، ومجلس الرقابة، والمساهمون، والمودعون والمديرون، والأطراف الخارجية وهم كلا من الموردين ،والعملاء، والشركاء، وسوق المال والجهات التنظيمية، ويكون مجلس الإدارة ضمن هذا الانموذج مسؤولاً أمام عدة جهات كالمساهمين والمودعين

---

[1] تهتم هذه النظرية ببيان علاقة الشركة مع البيئة ولا سيما البيئة الخارجية وتفسر هذه العلاقة بأن الشركات لا يمكنها الاعتماد على نفسها فقط من حيث القدرة التشغيلية, وإنما تكون بحاجة الى مدخلات (موارد) تأتيها من بيئتها الخارجية التي بدونها لا تستطيع الشركة تحقيق أهدافها (Hillman et al, 2009: 34) تعد الشركة ناجحة حسب هذه النظرية اذ تمكنت من تنفيذ استراتيجيات تمكنها من التكيف مع حالة عدم التأكد في البيئة الخارجية مثل إجراء عمليات دمج أو تنويع في العمليات أو إنشاء هياكل تعاونية بشكل (بيئة تفاوضية)، وتفترض النظرية وجود سوق عمل يتصف بالفعالية النسبية يدار بشكل جيد، اذ تكون الموارد المطلوبة متاحة يتم الوصول إليها بشكل تنافسي (Geyskens et al., 2006: 45) تركز النظرية على تأثير مجلس الإدارة ودوره في الحصول على الموارد من خلال ارتباط أعضاءه وعلاقاتهم مع البيئة الخارجية التي تمكنهم من الحصول على المهارات والمعلومات وقدرتهم على اختراق الجمهور الخارجي مثل الموردين والمشترين والجهات التشريعية وصناع السياسة العامة , وسعت النظرية من دور أعضاء مجلس الإدارة ليشمل قيام الأعضاء من ذوي الاختصاص بتقديم مساعداتهم للإدارة العليا في كل ما يخص تطوير الأداء وأوصت كذلك بضرورة حصول أغلب القرارات التي يتخذها المدراء على الدعم من قبل مجلس الأداة (Chidziva, 2016: 29).

والجهات التنظيمية، أمَّا من ناحية هيكل الملكية فهناك مؤسسات مالية تخضع للسيطرة الحكومية، في حين يخضع بعضهم الآخر للملكية الخاصة (العائلية)، ويتسم هذا الانموذج بضعف آلية السوق في الرقابة على المؤسسات المالية (Alam et al., 2019: 190)، تجدر الإشارة أنَّ التحسينات التي جرت على آليات حوكمة الشركات بسبب الأزمة المالية عام 2007–2008 أدت الى إحداث تغيرات على مستوى أهم انموذجين لحوكمة الشركات في العالم وهما الانموذج الأنجلو أمريكي والانموذج الأوربي من حيث عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعدد أصوات المساهمين لانتخاب المديرين وموافقة المساهمين على تعويضات المديرين التنفيذيين (Sánchez.et.al.,2020). وأدناه مقارنة بين نماذج حوكمة الشركات في العالم يعرضها الجدول رقم (3).

الجدول (3) مقارنة بين نماذج حوكمة الشركات في العالم

المعيار	الانموذج الأوربي	الانموذج الياباني	الانموذج الأنجلو اميركي	أانموذج المؤسسات المالية
الجهة التي يعمل لمصلحتها الانموذج	أصحاب المصلحة جميعهم	أصحاب المصلحة جميعهم	المساهمين	يجمع بين مصالح المساهمين وباقي أصحاب المصلحة
هيكل الملكية	تركز ملكية لعدد محدد	تركز في الملكية لكبار المساهمين وفي مقدمتهم المصارف	تشتت في الملكية	تنوع في الملكية بين الملكية الحكومية والملكية الخاصة
الجهة ذات التأثير الأكبر في الشركة	المساهمون الكبار	المساهمون الكبار	الإدارة	الإدارة في المؤسسات المملوكة للحكومة والمساهمون في المؤسسات الخاصة
قوة سوق المال كآلية للحكم على الشركات	آلية السوق ضعيفة قياسا بالمصارف	آلية السوق ضعيفة	آلية السوق قوية	آلية السوق ضعيفة قياسا بالمصارف
حقوق المساهمين الأقلية	مهمشة	مهمشة	اقل بكثير من المساهمون المؤسسون	يقتضي حماية حقوق الأقلية
هيكل الحوكمة	متعدد المستويات يتكون في مجلس اشرافي ومجلس إدارة	متعدد المستويات يتكون في مجلس اشرافي ومجلس إدارة	مستوى واحد (مجلس إدارة)	متنوع يسمح بوجود مجلس أو مجلسين

الجدول من إعداد الباحثة

وتجد الدراسة ان افضل انموذج لحوكمة الشركات هو الانموذج الذي يحقق ويراعي مصالح جميع اصحاب المصلحة بضمنهم المساهمين, دون تحيز لطرف على حساب باقي الاطراف ذات العلاقة ولعل هذا يتجسد في انموذج الحوكمة للمؤسسات المالية حيث يصلح للمؤسسات ذات الملكية الخاصة والمؤسسات ذات الملكية العامة ويجمع بين مصالح المساهمين وباقي أصحاب المصلحة

سابعاً: دليل حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية الصادر عن البنك المركزي العراقي

بهدف مواكبة التطورات الدولية وتعزيز نظام حوكمة مؤسسية فعال لتطبيق ممارسات أفضل في القطاع المصرفي، كان البنك المركزي العراقي حريصاً على إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال مواكبة التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية بهدف الحد من المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي؛ لذا أعدَّ البنك المركزي دليلاً لحوكمة المؤسسات المصرفية بشكل يتفق مع ما متعارف عليها دوليا، واستنادا إلى القوانين العراقية ذات الصلة الى جانب لمعايير الدولية الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الدولية مثل IFC، BCBS، AAOIFI, OECD، IFSB ؛ لتعزيز ألاطر العامة للحوكمة في المصارف، ومساعدة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لمتابعة وإشراف الأنشطة والعمليات المصرفية، بشكل يضمن حماية لحقوق المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح كافة، وقد ألزم البنك المركزي على المصارف العاملة في العراق جميعها بتشكيل لجان تنبثق عن مجلس الإدارة، من بينها "لجنة الحوكمة المؤسسية لإعداد دليل حوكمة خاص بكل مصرف يعتمد من قبل مجلس الإدارة بما يتفق ومتطلبات الحد الأدنى للدليل الصادر عن البنك المركزي.

يتضمن الدليل إحكام خاصة بتشكيل مجلس الإدارة من بينها أن يكون عدد أعضاء المجلس (7) أعضاء على الأقل يُنتخبون في اجتماع الهيئة العامة مع مراعاة وجود اعضاء مستقلين بما لا يقل عن (4) أعضاء أو ثلث أعضاء المجلس، من بينهم عضو يمثل مساهمين الاقلية ويشترط أن لا يكون احدهم موظفاً، او إدارياً، أو مديراً مفوضاً في مصرف آخر، وأن لا يملك أكثر من 5% من أسهم أي شركة او

تكون له أي صلة قرابة بأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الرابعة، كما تضمنت أحكام الدليل ضرورة التنويع الجنسي بين أعضاء مجلس الإدارة؛ وذلك بوجود عنصر نسوي بين اعضاءه. مع اشتراط أن يتمتع ثلثي أعضاء المجلس بالمؤهلات والخبرة والشهادات الجامعية ذات الصلة بالعمل المصرفي، مع التأكيد على عدم الازدواجية بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام أو المدير المفوض. وضمن آليات BG فقد حدد البنك المركزي العراقي مهام ومسؤوليات مجلس إدارة المصرف ومنها ان يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية سلامة الأوضاع المالية للمصرف وملاءته وسمعته والأشراف والرقابة على الأداء بشكل دوري، والامتثال لتعليمات البنك المركزي، ومتطلبات الجهات التنظيمية والجهات الرقابية الأخرى المتعلقة بعمل المصرف، ومراعاة مصالح "أصحاب المصلحة كافة ووضع استراتيجية فعالة لإدارة ومراقبة المخاطر وضمان تنفيذها، بهدف عدم تعرّض المصرف لمخاطر تفوق مستوى المخاطر المقبولة، مع تهيئة أدوات وبنى تحتية مناسبة لإدارة تلك المخاطر تكون قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة أنواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف (دليل البنك المركزي العراق لعام 2018).

الفصل الثاني

المبحث الثاني

إدارة المخاطر

المبحث الثاني : إدارة المخاطر

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر The concept Risk management

تعدُّ النظرية المالية الحديثة القائمة على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية والنماذج الأخرى ذات الصلة أساساً لمبدأ عدم المراجحة؛ أي لا يمكن تحقيق العوائد الزائدة إلا عن طريق المخاطرة، وهذا المبدأ يجعل من الضروري الاعتراف بأنَّ إدارة المخاطر ليست مجرد تفضيل ولكَّنها مصحوبة بزيادة السعي لتحقيق الربح للشركات (skoglund& chen,2015:1).

تواجه المصارف أنواعاً متعددة من المخاطر منها ما هو داخلي ينشأ عن عمل المصرف ومعاملاته، يسهم في حدوثها عدة اطراف، منها ما يتسبب بها إخفاق المقترضين عن سداد ما بذمتهم وتسمى Credit Risk، أو ما يتسبب بها المودعون عند طلب اموالهم بمعدلات سريعة Liquidity risk الأمر الذي يدُخل المصرف في أزمة في حال نفاذ أمواله تضطره الى بيع أصوله بأقل من قيمتها، والبعض الاخر من المخاطر يتسبب بنشؤها حدوث تغييرات في أسعار السوق كتغيرات أسعار الفائدة Interest rates وسعر الصرف exchange rates وسعر الاوراق المالية stock prices التي ينتج عنها فقدان أصول المصرف لقيمتها، كذلك المخاطر الاستراتيجية نتيجة الاستراتيجية المصاغة بشكل غير صحيح أو الأخطاء في تنفيذها التي تؤثر سلبًا على الوضع المالي للمصرف، والى جانب هذه المخاطر تواجه المصارف مخاطر خارجية لا تعتمد على عمل المصرف وإنَّما تأتي من خارجه مثل مخاطر البلد المرتبطة بالتطور غير الملائم للوضع الاقتصادي والسياسي في الدولة أو المخاطر القانونية المرتبطة بتعديل التشريعات والمخاطر المرتبطة بالدورات الاقتصادية للاقتصاد والتطور غير الملائم لوضع السوق الناتج عن انتقال الاقتصاد إلى دورة تنمية سلبية (Bojinov, 2016: 5)

تخضع المخاطر المالية لترابطات معقدة قد تؤدي إلى زيادة ملحوظة في ملف المخاطر الإجمالي للمصرف على سبيل المثال، عادةً ما يكون المصرف الذي يعمل في مجال العملات الأجنبية

معرضًا لمخاطر العملة، ولكنَّه سيتعرض أيضًا لمخاطر السيولة الإضافية ومخاطر أسعار الفائدة إذا كان المصرف يحمل مراكز مفتوحة أو عدم تطابق في دفتره الآجل، وترتبط المخاطر البيئية ببيئة عمل المصرف، بما في ذلك الاقتصاد الكلي والمخاوف المتعلقة بالسياسة، والعوامل القانونية والتنظيمية، والبنية التحتية العامة للقطاع المالي وأنظمة الدفع. تشمل المخاطر البيئية جميع أنواع المخاطر الخارجية التي إذا حدثت يمكن أن تعرض عمليات المصرف للخطر أو تقلل من قدرته على الاستمرار في العمل (Greuning & Bratanovic,2009:3).

تعرف المخاطر بشكل عام بأنها حالة من عدم اليقين تؤدي الى تغير في اتجاهات الأرباح والخسائر وتقود في النهاية الى الابتعاد عن أهداف المنظمة من خلال انحراف العائد عن ما هو متوقع ويتضمن هذا الحصول على عائد أقل أو عدم الحصول على عائد (Bessis, 2012: 14). وفي المصارف يتم إدارة المخاطر RM التي تواجهها المصارف من خلال القياس المستمر لموجوداتها والتعرضات الأخرى للمصارف بعد إجراء تحديد لكامل المخاطر، ومن ثم الرقابة الفعالة لها واتخاذ التدابير الكفيلة لتقليل احتمالية الخسارة.

تعرف إدارة المخاطر Risk Management بأَّنها العملية التي يتم من خلالها تحديد وتقييم التعرض للخسائر التي تواجهها الشركات، وتبني أفضل التقنيات والاستراتيجيات الممكنة للتعامل معها (Rejda,2011: 30) اما (Buttimer et al., 2008:14) فعرفها بأنَّها العلمية التي تنفذها المصارف للسيطرة على الخسائر المالية وانكشافاتها. اما (Galal,1999:8) فبين إنَّ إدارة المخاطر هي العملية التي يمارس بها المديرون تحديد المخاطر الرئيسية، والحصول على تدابير لواجهتها واختيار المخاطر التي يجب تقبلها والمخاطر التي يجب تجنبها وبأي وسيلة.

غالبًا ما يُنظر إلى المخاطر المصرفية من حيث أصلها (مخاطر سعر فائدة أو سعر الصرف أو مخاطر سوء العمليات) أو من حيث النتائج التي تحدثها والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية للمصرف (انخفاض الربحية، والخسارة، النفقات الإضافية، إلخ...) (Türsoy, 2018: 1).

لم تعد (RM) نشاط مصرفي يتعلق بجودة القروض فقط بل تطورت وأصبحت مجموعة معقدة من الأدوات والإجراءات في بيئة مالية تتسم بالحداثة ، بحيث أصبح بقاء المنظمة يعتمد على قدرتها على توقع التغير والاستعداد له ، بدلاً من انتظار التغيير والتعامل معه (Zakaria & Islam, 2019: 10) ونظراً لكون المخاطر مترابطة بالشكل الذي تولد فيه الأحداث في أحداها تداعيات واختراقات لمجموعة أخرى من المخاطر؛ لذلك أصبحت الحاجة ملحة لفهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتأكد من مواجهتها والتحكم بها بشكل فعال، أو إدارتها بشكل صحيح فضلاً عن ضرورة التعامل مع المخاطر بوعي ومعرفة كاملة وهدف واضح بحيث يمكن قياسها والتخفيف من حدتها لحماية المصرف من التعرض لخسائر غير مقبولة تؤدي الى فشله أو تلحق أضراراً بمركزه التنافسي.

إنَّ ضمان عمل المصرف في بيئة سليمة تتسم بانخفاض عدم اليقين والخسائر المحتملة يتطلب من المديرين اتخاذ تدابير موثوقة لإدارة المخاطر؛ لتوجيه رأس المال نحو تلك الأنشطة التي تحقق أفضل النسب بين المخاطر والعائد، وبهذا فإنَّ الإدارة بحاجة الى تقدير لحجم الخسائر المحتملة للبقاء ضمن الحدود الموضوعة من خلال اعتبارات داخلية دقيقة.

تحتاج المصارف والمؤسسات المالية المماثلة إلى تلبية المتطلبات التنظيمية لقياس المخاطر ومع ذلك، فمن الخطأ الجسيم الاعتقاد أنَّ تلبية المتطلبات التنظيمية هو السبب الوحيد أو حتى الأهم لإنشاء نظام سليم وعلمي لإدارة المخاطر، ويحتاج المديرون إلى إجراءات موثوقة للمخاطر لتوجيه رأس المال إلى الأنشطة الأفضل، إنَّهم بحاجة إلى تقديرات لحجم الخسائر المحتملة للبقاء ضمن الحدود التي

تفرضها السيولة المتاحة بسهولة، من قبل الدائنين والعملاء والمنظمين؛ إنَّهم بحاجة إلى آليات لمراقبة المواقف وخلق حوافز للمخاطرة الحكيمة من لدن الأقسام والأفراد.

ثانياً: مراحل إدارة المخاطر The Stages of risk management

تمر عملية ادارة المخاطر بعدة مراحل وهي:

1 . تحديد المخاطر Risk Identification

في هذه المرحلة تحدد مجالات التشغيل جميعها إذ لا يقتصر تحديد المخاطر على الأنشطة الأساسية بل يجب أن يتضمن الأنشطة الأساسية وغير الأساسية للكيان فضلاً عن الأنشطة الداخلية والخارجية على سبيل المثال إدارة الموارد البشرية كنشاط داخلي، أو العلاقات الخارجية مع الكيانات العامة كنشاط خارجي. (Boateng, 2020: 39)

تفيد الإشارة الى أنَّ بعض المخاطر تحصل للمرة الأولى ولم يسبق للمصرف التعامل معها في الماضي بالشكل الذي يصعب فيه الاعتماد على التجربة السابقة، وهو ما يجعل من عملية تحديد المخاطر تواجه بعض الصعوبات التي تتطلب إدارة مخاطر تضم عناصر من ذوي خبرة جيدة في هذا المجال.

2 . قياس المخاطر Risk Measurement

تؤدي عملية تحديد المخاطر الى معرفة أنَّ هناك بعض المخاطر تظهر في بعض الأقسام بينما لا تظهر في أقسام أخرى في المنظمة، أو أنَّها تزيد أو تنقص في أقسام أخرى مما يقود الى إجراء قياس لتلك المخاطر والنظر الى كل نوع بحسب أبعاده الثلاثة (حجمه، مدته، احتمالية حدوثه)، وتفيد عملية قياس المخاطر في التأكد من مدى الخسارة التي تنشأ في حالة حدوث الخطر، وأنَّ القياس في الوقت المناسب للمخاطر يكتسب أهمية كبيرة في اتخاذ التدابير اللازمة في وقتها المناسب (Moti et al. ..2012: 32)

3 . مراقبة المخاطر Risk Monitoring

ويتم في هذه الخطوة الرصد المستمر وإعادة تقييم مستمرة لضمان ملاءمة التدابير جميعها ضمن إطار إدارة المخاطر في الأوقات جميعها. ويتم هذا من خلال المراجعة المنتظمة للعمليات المعرضة للمخاطر لتنفيذ التدابير المحددة في حالة إدراك خطر أو عدة مخاطر بأنَّ حدوثها أصبح وشيكاً أو قد تتحقق بشكل جزئي (Bojinov, 2016: 11).

4 . التحكم بالمخاطر Risk Control

ويقصد بها اتخاذ التدابير المناسبة؛ لتقليل احتمالية حدوث الخطر ويتم أمَّا بتجنب تلك المخاطر من خلال تجنب الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر والاكتفاء بالاستثمارات الأقل خطورة مع مراعاة أن لا تكون تكاليف هذا الإجراء أكبر من تكاليف حدوث الخطر، وعاداً ما يلجأ المصرف الى هذا الإجراء عندما تكون الوقاية من المخاطر أمراً مستحيلاً، أما الإجراء الآخر للتعامل مع المخاطر فيتم من خلال تحويل المخاطر عن طريق الاستعانة بمؤسسات خارجية مثل شركات التأمين أو مصارف أخرى أو يقوم المصرف بإجراء ثالث، وهو قبول المخاطر وتحملها مع الأخذ بحسان مستوى المخاطر واحتمالية حدوثها وشدتها وعادة ما تبذل المصارف جهوداً اكبر في هذا الإجراء (Boateng, 2020: 40) والشكل رقم (3) يبين مراحل ادارة المخاطر

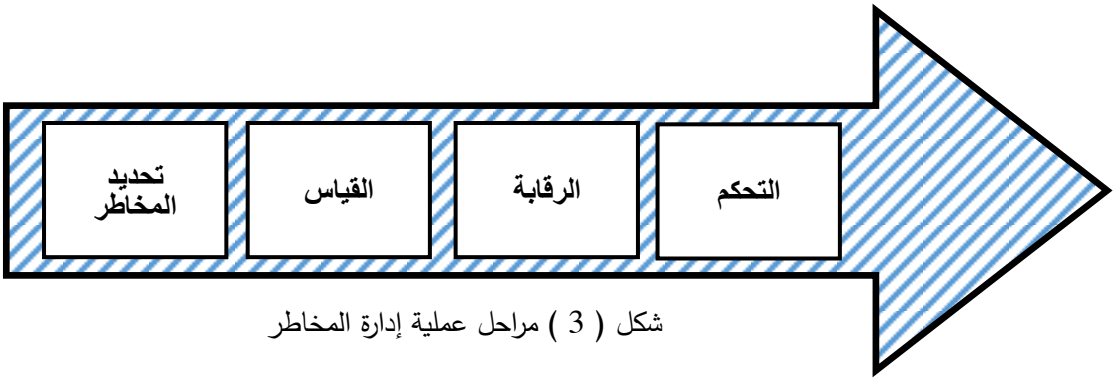

شكل (3) مراحل عملية إدارة المخاطر

المصدر : (Boateng, 2020: 39)

ثالثاً: إدارة المخاطر المصرفية حسب لجنة بازل

Banking Risk Management According to the Basel Committee

احتل موضوع إدارة المخاطر المصرفية حيزاً كبيراً من نشاط BCBS منذ تأسيسها عام 1974 لا سيما بعد تفاقم أزمة الدين الخارجي للدول النامية وارتفاع حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية وتعثر العديد من البنوك حيث أوصت اللجنة بأنَّ يشرف مجلس الإدارة على إنشاء نظام إدارة المخاطر وصيانته في المصرف من خلال إطار حوكمة المخاطر؛ إذ تساعد أنظمة الحوكمة، وإدارة المخاطر السليمة في الشركة بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي والضوابط الداخلية وأنظمة المعلومات الإدارية (MIS) وإدارة المواهب على تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، وعلى عكسه يمكن أن تؤدي الثغرات في حوكمة الشركات والمخاطر إلى زيادة ملف مخاطر المصرف وزيادة مخاطر الاحتيال والخسائر التشغيلية الأخرى، وانعكس اهتمام اللجنة بموضوع المخاطر المصرفية بصدور اتفاقيات بازل(I،II،III)؛ إذ اهتمت كل اتفاقية بجملة من القضايا فنلاحظ أنَّ اتفاقية بازل I ركزت في تقريرها الصادر سنة 1988 على المخاطر الائتمانية وكيفية حساب الحدود الدنيا لرأس المال اللازم لتغطية هذا النوع من المخاطر فقط , واحتسب معدل كفاية رأس المال وفقاً لهذه الاتفاقية كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال } \left(\text{الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية}\right)}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\%$$

حيث تضمن الشريحة الأولى والتي تسمى رأس المال الأساسي Core Capital (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح غير الموزعة)؛ أمَّا الشريحة الثانية التي تسمى رأس المال المساند Supplementary Capital فتتكون من (الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الأصول + المخصص العام للقروض والتسهيلات الائتمانية (الشحادة واخرون,2015: 349)

نظراً للتطورات والمستجدات في السوق المصرفية العالمية إعادة لجنة بازل النظر في اتفاقية 1988، وتم أدخال تعديل آخر على أسلوب قياس مخاطر الائتمان واستحداث إسلوب جديد للتعامل مع مخاطر التشغيل التي تم إدخالها ضمن بازل II عام 2004 الى جانب مخاطر للسوق ومخاطر الائتمان كما تضمنت تقديم أسلوب لمعالجة عملية التوريق كأحد أساليب إدارة المخاطر؛ إذ تقع هذه التعديلات ضمن الدعامة الأولى للاتفاقية والخاصة بمتطلبات كفاية رأس المال، أمَّا الدعامة الثانية التي تضمنتها الاتفاقية فهي خاصة بالمراجعة الإشراقية التي ركزت على ضرورة أن تقوم المصارف بعملية تقييّم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها واستراتيجية المحافظة على مستويات رأس المال، والدعامة الثالثة التي تضمنتها اتفاقية II خاصة بانضباط السوق، إذ هدفت هذه الدعامة الى توفير متطلبات الأفصاح بالشكل الذي يسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال المصارف؛ الأمر الذي يمكن المصارف والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار، فضلاً عن تجنب أنحراف السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استعمالها للتعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه المصارف، وبهذا فقد أصبحت معادلة حساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر الثلاثة (الائتمان، السوق، التشغيل) كما يلي: (غانية,2015: 40)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{اجمالي رأس المال}}{\left(\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}\right)} \geq 8\%$$

لقد كشفت الأزمة المالية عام 2008 عن تعاملات غير آمنة للمصارف مما دفع لجنة بازل عام 2010 لوضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية تمخضت في اتفاقية بازل III ؛ وذلك لجعل المصارف قادرة بشكل أفضل على مواجهة الأزمات وتعزيز الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي.

ألزمت اتفاقية بازل III المصارف بالاحتفاظ بما يعادل (4.5%) من الموجودات ذات المخاطر كرأس مال ممتاز، كذلك تكوين احتياطي جديد من الاسهم العادية يعادل (2.5%) من الموجودات، كما ألزمت اللجنة احتفاظ المصارف باحتياطي يتراوح بين (الصفر – 2.5%) من حقوق المساهمين لمواجهة للآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية وتوفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لضمان عدم تأثر دورة المصرف في منح الائتمان والاستثمار مع ضمان نسب محددة من السيولة لتلبية التزاماته اتجاه العملاء، ولعل من أكثر الأمور أهمية في الاتفاقية الثالثة هو رفع متطلبات كفاية رأس المال من (8%) الى (10.5%) مع التركيز على جودة رأس المال ؛ إذ تتطلب قدر أكبر من حقوق المساهمين في إجمالي رأس المال، كما ألغت الاتفاقية الشريحة الثالثة (القروض المساندة لأجل سنتين) في معدل كفاية رأس المال، وبهذا أصبح معدل كافية رأس المال بحسب بازل III كما يلي(بوحناش,2020 : 54) :

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{(\text{الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية})}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \geq 10.5\%$$

رابعاً: إدارة مخاطر الائتمان Credit Risk Management

يعد الائتمان النشاط الأساسي لتوليد الدخل في المصارف الأمر الذي يدفع بإدارات تلك المصارف الى تحمل مخاطرها وقبولها؛ لذا تظل إدارة مخاطر الائتمان أمر بالغ الأهمية من أجل بقاء المصارف ونموها، وإلا فإنَّها تؤدي الى تعرضها الى ضائقة مالية قد تنتهي الى انهيارها، تعرف مخاطر الائتمان بأنَّها احتمال فشل العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد وضمن الشروط المتفق عليها (Suresh & Paul, 2018:250)؛ مما يعني ضمناً تخلف المقترض عن السداد وخسارة محتملة للمبلغ الأساسي وأسعار الفائدة للمقرض (Moenninghoff,2018:50)، من خلال قيمة أصول المقترض التي تقل عن مطالبات الدائن في حالة تقصير المقترض ومن ثمَّ فهي تعني أن المدفوعات قد

تتأخر أو قد لا تتم على الأطلاق مما يؤدي الى مشاكل في التدفق النقدي ويؤثر على سيولة المصرف. وتنشأ مخاطر الائتمان من عوامل خارجية وأخرى داخلية (جوهرية)؛ تشمل العوامل الخارجية حالة الاقتصاد كالتضخم والقيود المفروضة على التجارة والعقوبات الاقتصادية والسياسات الحكومية، أمَّا العوامل الجوهرية فتشمل أوجه القصور في سياسات القروض وإدارتها ونقص في حدود التركز الائتماني وحدود الأقراض غير المحدد أو قصور موظفي إدارة المخاطر في تقييم المخاطر وغياب آلية المراقبة والمراجعة بعد صرف القرض(Bessis,2012:41). ويضيف (Arnaboldi,2019:22) أنَّ القروض المتعثرة عمومًا أنَّها قروض بنكية تخضع للتأخر في السداد، ومن غير المحتمل أن يتم سدادها من دون الحاجة إلى بيع الضمان. أنَّ الأزمات المالية والركود اللاحق أدى إلى عدم قدرة المقترضين على سداد قروضهم على نطاق واسع لذا واجهت المزيد من الأسر والشركات صعوبات في السداد المستمرة وحتى الإفلاس.

ساهمت التطورات المالية بظهور أدوات جديدة لإدارة مخاطر الائتمان، وتعد إدارة محفظة القروض من اهم مجالات إدارة مخاطر الائتمان؛ إذ توفر مقاييس لتنويع مخاطر الائتمان والتعامل مع التحسين الأمثل لملف المخاطر والعائد من خلال تغيير هيكل المحفظة، وكذلك ظهور سوق تداول القروض، فقد تصبح القروض التي عادة ما تكون غير سائلة قادرة على المتاجرة في سوق منظم الى جانب الاستعمال المتزايد للتوريق للتخلص من المخاطر في السوق بدلاً من الموازنة التقليدية بين تكلفة التمويل في الميزانية العمومية مقابل تكلفة الأموال في السوق (Bessis,2012: 34).

بشكل عام تتضمن عملية إدارة مخاطر الائتمان أتباع المصرف ثلاثة مبادئ قبل منح الائتمان تتمثل بما يلي (Suresh & Paul, 2018: 81).

1 . مبدأ الاختيار

يتحتم على المصارف أن تختار بدقة أولئك الذين سيتم منحهم الائتمان، فتبدأ هذه المرحلة بأول ممارسة وهي (Know your customer key) (أعرف عميلك) وتعدُّ الأساس لخطوات نجاح عملية إدارة مخاطر الائتمان وتتم من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تخص العميل عن طريق الاجتماع وجهاً لوجه بين العميل وبين الشخص الذي يرشحه المصرف، الذي ينبغي أن يتمتع بمعرفة واسعة وقدرة على تفسير الإشارات اللفظية ومشاهدة الإشارات غير اللفظية. وتقع هذه المهمة على عاتق وحدة الاستعلام المصرفي الموجودة في المصرف التي يمكن من خلالها تحديد أوليات المخاطر وتصنيفها وترتيب المخاطر الكامنة في عمل العميل في وقت التحليل.

2 . مبدأ التحديد

تُحدد المبالغ القصوى التي يتم أقراضها لأفراد أو لمجموعات محددة ، كما يجب تصنيف القروض بحسب الحجم ووضع قيود على نسبة القروض الكبيرة الى إجمالي الإقراض، كما يتعين على المصرف مراعاة الأصول ذات المخاطر القصوى لإجمالي الأصول والاحتفاظ بحد أدنى من الأصول التي تكون مخاطرها الأئتمانية ضئيلة كالنقد والأوراق المالية الحكومية.

3 . مبدأ التنويع

يتوجب على البنوك تنويع محافظ قروضها بحيث يتم توزيعها على أنواع مختلفة من المقترضين والقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المختلفة؛ لتجنب التركيز المفرط لمخاطر الائتمان.

وقد حددت لجنة بازل II مدخلين لإدارة مخاطر الائتمان هما: (Lessambo, 2020: 161)

1 . المدخل المعياري

يتم من خلال هذا المدخل إعطاء وزن للمخاطر على وفق مراكز التعرض للمخاطر (حكومات، شركات، مصارف) وبحسب درجة التصنيف التي تحددها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذا المركز؛ إذ يحسب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الائتمان بحسب هذا المدخل على وفق الصيغة الآتي:

$$\sum^{n} RWI \times Ai = RWA$$

إذ : $RWA \times 0.08 = RC$

RWI = وزن الخطر للأصل إذ Ai = الأصول (i = 1، 2، i .... n)

RWA = الأصول المرجحة بالمخاطر

RC = رأس المال للقانوني (الشرائح الثلاث)

2 . مدخل التصنيف الداخلي

وبحسب هذا المدخل يقوم المصرف بتقدير أهمية القرض لكل عميل والتعرف على ملاءته المالية؛ وذلك لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي على أساسها سيحدد الحد الأدنى لرأس المال.

خامساً: إدارة المخاطر التشغيلية Operational Risk Management

عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها : مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو الأحداث الخارجية، وأوصت اللجنة بأهمية إدارة هذه المخاطر وضرورة أن يكون هناك رأس مال لتغطيتها جنباً الى جنب مع مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ضمن التعديل الثاني في بازل 11 (coleman,2011:1) .

تعد مخاطر التشغيل عنصرا مهما للمخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية ويخصص لها مبالغ كبيرة من رأس المال المخصص للتخفيف من حدتها، وتوضع هذه المخاطر بدقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وتقدر عادة ما بين 15 و 25 ٪ من إجمالي المخاطر لذا تستحق الاهتمام الجاد(Chaudhuri& Ghosh,2016:8)، وتتضمن هذه المخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تتكبدها المصارف بسبب إخفاق أو القصور في العمليات الداخلية والأنظمة والأفراد كإهمال الموظفين أو المعلومات الإدارية غير الكافية، أو سوء المعالجات للمواقف، أو تحدث بسبب عوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها من قبل المصرف مثل الهجمات الإرهابية والكوارث الطبيعية أو الإجراءات التنافسية، وفي كلتا الحالتين فإنها تؤدي الى آثار عكسية على الأداء المالي وعلى رأس مال المصرف، وتبذل المصارف جهوداً كبيراً من أجل تقليل المخاطر التشغيلية من خلال بناء قدرات الموظفين؛ وذلك بزجهم في برامج التدريب والتطوير أو من خلال بناء قدرات الأنظمة؛ وذلك بالاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة أو تحسين خطط الطوارئ (Birindelli & Ferretti, 2017: 9).

حددت لجنة بازل II ثلاثة أساليب لإدارة المخاطر التشغيلية من خلال احتساب رأس المال اللازم لتغطيتها وكما يلي: (Patricia and Eduardo :29)

1 . مدخل المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach

يُحدد رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل من خلال نسب مئوية من إجمالي الدخل في الثلاث سنوات السابقة يطلق عليها بـ (a) وحددتها اللجنة بـ (15%)، ويُحتسب رأس المال التشغيلي على وفق هذا المدخل من خلال المعادلة الآتية:

$$K_{BIA} = \left[\sum A(GI_{1\ldots n} \times a)\right]/n$$

إذ : K_{BIA} = متطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل.

$GI_{1\ldots n}$ = متوسط إجمالي الدخل السنوي في السنوات الثلاث السابقة وهو عبارة: عن صافي الإيراد من الفوائد مضافاً إليه صافي الإيراد من غير الفوائد مستبعداً منه أي أرباح أو خسائر من الأوراق المالية أو أية أرباح غير عادية وفي حال كان الدخل في أحدى السنوات الثلاث سلباً أي خسارة، فإنَّها تستثنى وتقتصر على السنوات التي يكون فيها الدخل موجباً؛ وإذ لم يتحقق هنا يترك للمصرف تقديره.

N = عدد السنوات 4

2 . المدخل المعياري The Standardized Approach

أساس هذا المدخل تقسيم أنشطة المصرف الى ثمانية خطوط عمل Business Lines كما مشار اليها في الجدول رقم (4) حيث تُحتسب متطلبات رأس المال وفق هذا المدخل من خلال متوسط إجمالي دخل ثلاث سنوات سابقة لكل خط عمل وضربه في معامل بيتا كما في المعادلة أدناه:

$$KTSA= \{\Sigma 1\text{-}3 \text{ years max } [\Sigma (GI1\text{-}8 \times \beta 1\text{-}8), 0]\} / 3$$

إذ : KTSA = متطلبات رأس المال

G_{1-8} = متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات

β_{1-8} = نسبة مئوية ثابت حسب كل خط عمل

جدول (4) نسب معاملات β

خطوط الأعمال	معامل β%
تمويل الشركات β4	18
التجارة والمبيعات β2	18
أعمال التجزئة المصرفية β3	12
المواد والتسويات β5	18
خدمات الوكالة β5	15
إدارة الأصول β5	12
أعمال السمسرة بالتجزئة β8	12

المصدر : (Stanisław,2007:41)

3 . المدخل القياسي المتقدم (AMA) – Advance Measument Approach

ويُعد هذا المدخل أكثر تقدماً من المدخلين السابقين ويناسب البنوك الكبيرة التي تمتلك شركات تابعة (مجموعة مصرفية)، ويكون عملها يتصف بالتطور والتعقيد؛ إذ يُحتسب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل كما يلي (Moosa ,2008:5)

- تقسيم خطوط عمل المصرف الى ثمانية خطوط كما هو الحال في الأسلوب المعياري.
- تحديد مؤشرات التعرض السلطة الرقابية للمخاطر لكل خط عمل وتتمثل هذه المؤشرات بإجمالي الدخل، إجمالي المكافئات، إجمالي الأصول، عدد العمليات، عدد العاملين، عدد الحسابات، قيمة العمليات، القيمة الدفترية للأصول المالية.
- تجميع البيانات عن أحداث الخسائر التشغيلية Loss Events كالاحتياطي الداخلي، ممارسات العمالة، الاحتيال الخارجي، آمن أماكن العمل.
- يُحتسب احتمال خسائر الحدث والخسائر الناتجة عن حدوث الحدث Loss Given Event من خلال العودة للبيانات التاريخية المتوفرة في المصرف.
- تحديد الخسائر المتوقعة EL من حاصل ضرب EI، PE،LGE وكما يلي:

$$EL_{ij} = PE_{ij} \times LGE_{ij} \times EI_{ij}$$

إذ i : خط العمل، j : الحدث المسبب للخطر.

ثم يتم تحديد متطلبات رأس المال لكل خط على حدة بضرب الخسائر المتوقعة EI في معامل معين تُحدده الجهات الرقابية.

وفي الخطوة الأخيرة ومن خلال إجمالي متطلبات رأس المال KAMA لكافة خطوط الأعمال سيتم أحتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل كما في المعادلة:

$$K_{AMA} = \sum EL_{ij} = 1 - 8، j = 1 \dots 7$$

سادساً: إدارة مخاطر السوق Market Risk Management

تعرف مخاطر السوق بانها: مخاطر التقلبات في قيم المحفظة بسبب تقلب أسعار السوق (Jorion ,2003:265) أو هي مخاطر الخسائر في المراكز داخل وخارج الميزانية العمومية الناشئة عن التحركات في أسعار السوق (Scott,2005:16) وفي المصارف ترتبط هذه المخاطر بالتغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للموجودات إذ تنشأ من مصادر متعددة من بينها التغير في أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم وسعر الصرف الأجنبي، ومحافظ الأوراق المالية، التي تؤدي الى تدهور أرباح المصرف فعلى سبيل المثال ترتفع مخاطر أسعار الفائدة مع انخفاض القيمة السوقية لموجودات المصرف كالقروض أو الأوراق المالية؛ بسبب الزيادة في أسعار الفائدة وعلى العكس، أمَّا مخاطر أسعار الصرف فإنَّها تنشأ بسبب التحول غير المنظم في سعر الصرف الأجنبي الذي يؤدي الى تأثيرات سلبية على التزامات المصرف، تعمل عدة عوامل في التأثير على سعر الصرف، وتكون خارج إرادة المصرف منها الاستقرار السياسي والتضخم أو الدين العام أو الحجز في الحساب الجاري والمضاربة ،التي قد تسبب خسائر كبيرة تلحق بالمصارف؛ بسبب تدهور أسعار موجوداتها أو مطلوباتها بالعملة الأجنبية كذلك الأضرار التي ستصيب الاستثمارات الخارجية فضلاً عن عدم قدرة المصرف على مواجهة منافسيه الأجانب، وعادةً ما تقوم المصارف ومن أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر بالتعامل بالمشتقات بالخيارات والعقود الآجلة (Chen, 2017: 21)، أمَّا بالنسبة لمخاطر أسعار الأسهم فهي المخاطر الناشئة عن تحركات معاكسة في القيمة السوقية للمحافظة ذات الصلة بالأسهم التي تسبب خسائر في رأس المال أو الأرباح (IShtiaq, 2015: 21).

ساهمت العديد من المؤسسات المالية في تطوير نماذج لقياس مخاطر السوق كان لها في كثير من الأحيان ميزة الإعلان عن منهجياتها الداخلية ومع ذلك، فقد ظهر دافع كبير أيضًا من السلطات الإشرافية عندما تم توسيع متطلبات رأس المال لتشمل مخاطر السوق، اعتمدت السلطات منهجية مماثلة

لنماذج القيمة المعرضة للمخاطر، وفرض علامة على السوق بالنسبة للمواقف والحد الأدنى من رأس المال القادر على تغطية "جزء كبير من الخسائر التي كان سيتم تسجيلها خلال أي فترة احتفاظ مدتها أسبوعين كما استعملت السلطات الإقناع الأخلاقي لإقناع تلك المؤسسات المالية التي لديها نشاط تجاري مهم لتطوير أنظمة صارمة لقياس مخاطر السوق، وتوفير هيكل تنظيمي ملائم وسمحت للمصارف الأكثر تقدمًا باعتماد نماذجها الداخلية الخاصة بها؛ لتحديد متطلبات رأس المال المتعلقة بمحافظها التجارية، ولم تفرض السلطات الإشرافية أي توجيهات تتعلق بالمحتوى الفعلي للنماذج، بل اقتصرت عملها على التحقق من متانتها وفعاليتها. وبهذه الطريقة، وافقوا على تقييد سلطاتهم التنظيمية لتمكين المصارف من استعمال نموذج واحد لقياس المخاطر لأغراض الإدارة التنظيمية والداخلية، وبهذه الطريقة، قدمت السلطات في كثير من الأحيان الدافع الحاسم لإدخال نظام إدارة المخاطر. في الواقع، أجبرت متطلباتها المصارف على تطوير مستودع بيانات بناءً على القيم السوقية لمراكزها؛ كان توافر هذه البيانات بمنزلة حافز لتطوير النماذج الداخلية (Resti&Sironi,2007:256) وستتناول الدراسة قياس مخاطر السوق كما حددتها لجنة بازل بما يلي: (The Basel II: 40)

1 . الطريقة المعيارية Standard Method

وتتم من خلال تحديد طريقة لكل نوع من هذه المخاطر؛ إذ تُحتسب المخاطر المتعلقة بمعدلات الفائدة وأخرى لأسعار الأسهم وكذلك لأسعار الصرف واسعار السلع.

2 . طريقة النماذج الداخلية Internal Modeling Method

وهي نماذج إحصائية متطورة تستعملها المصارف بدرجة ثقة معينة ؛ لتقدير مخاطر السوق يومياً وفي ظل الظروف العادية للسوق، وتعتمد على قاعدة بيانات لأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار السلع التي يُتاجر بها المصرف. إنَّ اختيار البنك المركزي أيَّاً من هذين المنهجين بوصفه الجهة الإشرافية ؛وذلك بالاعتماد على مراجعة نظم وعمليات إدارة المخاطر وفهما التي تتبعها

المصارف، وقد يشجع المراقبون المصارف على استعمال المنهجين معاً ذلك؛ لأنَّ الهدف من هذه المناهج هو: إدخال نظام حوافز فعال لإدارة أفضل للمخاطر؛ وذلك بطلب رأس مال أقل في حالة اختيار منهج التقييم الداخلي ورأس مال أعلى في حالة الأخذ بالمنهج الموحد. والشكل (4) يبَّن أنواع المخاطر المصرفية بحسب تصنيف لجنة بازل.

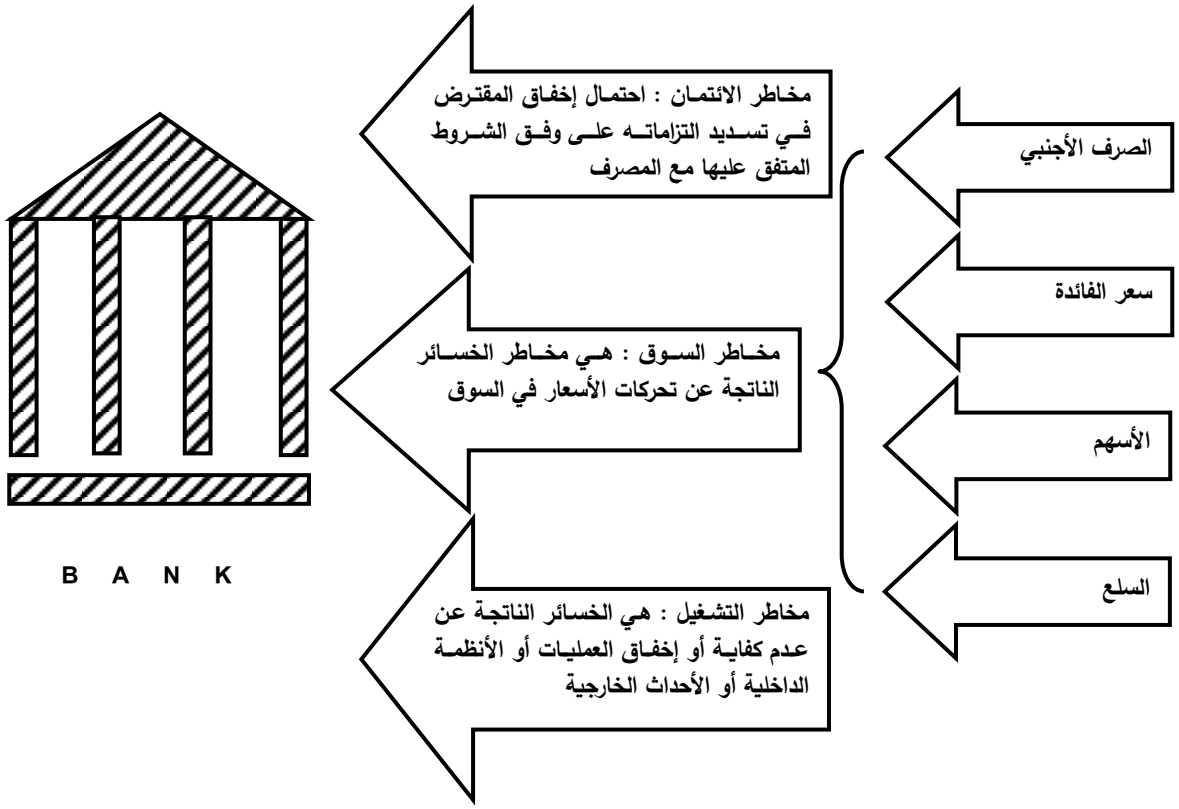

شكل (4) أنواع المخاطر المصرفية حسب لجنة بازل

المصدر: (Apostolik et al., 2009: 12)

الفصل الثاني

المبحث الثالث

السلامة المالية في القطاع المصرفي

المبحث الثالث: السلامة المالية في القطاع المصرفي

أولاً: مفهوم السلامة المالية The concept of financial soundness

نظراً للدور الذي تؤديه المصارف في الاقتصادات الوطنية والدولية، وارتباط رفاهية البلدان بسلامة نظامها المصرفي، وما يحققه القطاع السليم من استقرار في النظام المالي أصبحت هناك حاجة إلى تقييم وقياس السلامة المالية للمصارف باستمرار للكشف عن المصارف الضعيفة في النظام المالي لتجنب إفلاس المصارف أو على الأقل التقليل من آثاره خاصة وان المشاكل في المؤسسات المصرفية لن تؤدي إلى تعطيل الوساطة المالية فقط، وإنَّما تمتد الى عرقلة فعالية السياسة النقدية (Makkar & Singh, 2015: p23) ولعل ما حدث في الأزمة المالية عام 2007–2008 التي تضمنت انهيار العديد من والمؤسسات المالية التي أثرت بشدة على الاقتصاد الأمريكي؛ وتسببت بارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض في (GDP) الى 4.7٪ خير دليل على ذلك(Schoen, 2016: p806) .

في الأعمال المصرفية تعني السلامة المالية قدرة المصرف في الحفاظ على وضع الملاءة المالية؛ لإنجاز خطط التوسع والنمو طويلة الأجل ومقاومة الآثار المختلفة التي لا مفر منها الناتجة عن التأثيرات الخارجية والداخلية حيث اشار (Mörttinen et al,2005: 55) أنَّ سلامة المصارف ترتبط ارتباطًا وثيقاً بمفهوم الملاءة المالية Financial Solvency إذ تبرز الملاءة المالية القدرة على تغطية الالتزامات طويلة الأجل، وتمثل الفرق بين الموجودات والمطلوبات،. فإذا كان إجمالي الموجودات أقل من إجمالي المطلوبات، فإن المصرف يواجه مخاطر الإفلاس ويقال إنَّه معسر.

بمعنى آخر، تشير السلامة المالية الى الصحة المالية العامة للمصرف، أو القطاع؛ وهذا يشمل القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند استحقاقها مع الامتثال للمتطلبات التنظيمية، ويمكن أيضا أن يعادل عدم وجود ضائقة مالية، (Ouma & Kirori 2019:p 93). اما

(Mishkin & Eakins, 2012:p 430) فأشارا الى أنَّ السلامة المالية: هي العملية التي تتحقق من خلال التقليل من المخاطر، فعندما تُجبر مؤسسة مالية على الاحتفاظ بقدر كبير من رأس المال السهمي، فإن المؤسسة ستخسر الكثير إذا فشلت، ومن ثمَّ فمن المرجح أن تمارس أنشطة أقل خطورة مما يقلل من احتمالية فشل المؤسسة المالية، ويزيد بشكل مباشر من سلامتها المالية. وفي هذا إشارة واضحة الى اهمية وجود إدارة متخصصة بالمخاطر في كل مصرف؛ لتحديد المخاطر المصاحبة للنشاط المصرفي وقياسها؛ من أجل وضع الحلول الاستباقية للتقليل من آثارها السلبية، وأضاف (Salina, 2017: 42-43) أنَّ السلامة المالية هي القدرة على الاستمرار لفترة طويلة على المستوى نفسه وقدرة المنظمة على العمل بشكل طبيعي، ومقاومة الآثار المختلفة التي لا مفر منها من التأثيرات الخارجية والداخلية وأضاف أنَّ السلامة المالية للمصرف هي حالة تكون فيها المؤشرات التي تميز كفاية رأس المال وجودة الموجودات والربحية والسيولة، ضمن حدود معينة، ويؤدي الفشل في تحقيق هذه الحدود إلى تحويل المصرف من حالة سليمة إلى حالة غير سليمة، وأنَّ تحديد هذه الحدود هو أهم مرحلة في عملية تقييم السلامة المالية في القطاع المصرفي؛ إذ يرتبط تعريف عدم السلامة المالية بالتغيرات في النسب المالية التي تظهر تدهورًا في الحالة المالية للمصرف ويصبح المصرف غير سليم عندما يكون هناك تدهور في كفاية رأس المال وجودة الموجودات والربحية والسيولة؛ ومن ثمَّ فإن عدم السلامة المالية هو صفة للمصرف الذي تنخفض فيه المؤشرات التي تميز كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة، فضلاً عن فعاليتها عن حدود معينة.

تختلف سلامة المصارف عن الاستقرار المالي، فالاستقرار المالي هو الحالة المستقرة التي يؤدي فيها النظام المالي وظائفه الاقتصادية الرئيسية بكفاءة، مثل تخصيص الموارد وتوزيع المخاطر، وكذلك تسوية المدفوعات، ويكون قادرًا على القيام بذلك حتى في حالة حدوث صدمات وحالات ضغوط، وفترات من التغيير البنيوي العميق (Schinasi, 2004: 14)، ويغطي الاستقرار المالي النظام المالي بأكمله،

في حين تأخذ سلامة المصارف منظورًا قطاعياً مركزاً على المصارف، وأنَّ السلامة المالية مهمة للاستقرار المالي، كما ان مراقبة سلامة المؤسسات المالية ستساعد في اكتشاف أي تراكم محتمل للمخاطر النظامية التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة (Tomuleasa, 2019: 53)،

ثانياً: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي

Financial Soundness Indicators in the banking sector (FSIs)

تُعد مؤشرات السلامة المالية FSI مقاييس لسلامة القطاع المالي للبلد وتتضمن كل المعلومات المجمعة من المؤسسات المالية والمصرفية ونظرائهم من الشركات والأفراد والأسواق التي تعمل فيها هذه المؤسسات وتشكل جزءًا أساسيًا لا يتجزأ من مجموعة أدوات المراقبة الاحترازية الكلية للسلطة التنظيمية، ويعود تاريخ جمع هذه المؤشرات إلى عام 1999، عندما أطلق IMF و IB برنامج (FSAP) لمراقبة ضعف النظام المالي. تم جمع مجموعة فرعية من FSIs كجزء من FSAP، بعد مشاورات واسعة في عام 2000، صاغ صندوق النقد الدولي IMF بالتعاون مع (IASB) و(BIS)، و (BCBS)، ومنظمات دولية وإقليمية أخرى دليلاً يتضمن المفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات وتقانات تجميع FSI، ومنذ ذلك الحين وضعت مجموعة متسقة من الإرشادات في دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية (IMF, 2006: p2) وتعديلاته التي كان آخرها تعديل عام 2019.

تنقسم مؤشرات السلامة المالية إلى مجموعتين الاولى هي المؤشرات الأساسية FSI Core Set خاصة بالمؤسسات المصرفية وتغطي هذه المؤشرات المالية كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والأرباح والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، أمَّا المجموعة الثانية فيطلق عليها المجموعة المساندة أو المشجعة Encouraged Set وتضم مؤشرات خصصت للمؤسسات المالية وغير المالية والأسر وسيولة السوق وأسواق العقارات وكما مدرج في الجدول (5)؛ تجدر الإشارة أنَّ جهود IMF قد

ترافقت مع إجراءات ضبط السوق Discipline Market التي هي أحد الدعامات الأساسية في تحديد كفاية رأس المال الذي تمتلكه وتحدده BCBS التي تهدف الى تعزيز نشاط النظام المالي الدولي وقوته، وتكمن القيمة الأساسية لمؤشرات السلامة المالية في خصائصها التي يحتمل أن تشير إلى الضائقة العامة داخل القطاع المصرفي، وفي قدرتها على التمييز بين المصارف القوية والضعيفة من خلال مقارنات عبر المؤشرات، وسوف تساعد مؤشرات السلامة المالية الخاصة بالمؤسسات المالية، من حيث المبدأ سلطات الدولة على معالجة القضايا الناشئة في الوقت المناسب، كما تعد مؤشرات السلامة المالية أدوات مفيدة لمراقبة الصحة العامة لقطاع مصرفي معين (IMF, 2019: 5).

جدول (5) مؤشرات السلامة المالية: الأساسية والإضافية

المجموعة الأساسية:	للمؤسسات المصرفية
كفاية رأس المال	– رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر – المستوى الأول من رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر – القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات الى رأس المال
جودة الموجودات	– القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض – التوزيع القطاعي للقروض على إجمالي القروض
الأرباح	– العائد على الموجودات – العائد على حقوق الملكية – هامش الفائدة على الدخل الإجمالي – المصاريف غير المتعلقة بالفوائد على الدخل الإجمالي
السيولة	– الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات – الموجودات السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل – نسبة التمويل المستقر الصافي لمؤسسات الإيداع التي طبقت بازل III،1
الحساسية لمخاطر السوق	– صافي الموقف من التحويل الخارجي إلى رأس المال

مجموعة إضافية	
المؤسسات المصرفية	– التعرضات الكبيرة لرأس المال – التوزيع الجغرافي للقروض على إجمالي القروض – مركز إجمالي الموجودات في المشتقات المالية لرأس المال – إجمالي مركز المطلوبات في المشتقات المالية لرأس المال – دخل التداول إلى إجمالي الدخل – نفقات الموظفين لنفقات غير الفوائد –الفارق بين معدلات الإقراض المرجعية والودائع –الفرق بين أعلى وأدنى سعر بين – ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (غير المصرفية) – القروض بالعملات الأجنبية إلى إجمالي القروض – الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية مقابل إجمالي المطلوبات – نمو الائتمان للقطاع الخاص
المؤسسات المالية الأخرى	– الموجودات إلى إجمالي موجودات النظام المالي – الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي
صناديق الاستثمار	– التوزيع القطاعي للاستثمارات – توزيع استحقاق الاستثمارات
شركات التأمين	– حقوق المساهمين من إجمالي الموجودات المستثمرة (التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة) – النسبة المجمعة (التأمين على غير الحياة فقط) – العائد على الموجودات (التأمين على الحياة فقط) – العائد على حقوق الملكية (التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة)
صناديق التقاعد	– الموجودات السائلة لمدفوعات المعاشات التقاعدية المقدرة في العام المقبل – العائد على الموجودات
الشركات غير المالية	– إجمالي الدين إلى حقوق الملكية – الدين الخارجي إلى حقوق الملكية 1 – الديون بالعملة الأجنبية إلى حقوق الملكية – إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 1 – العائد على حقوق الملكية – الأرباح إلى الفوائد والمصروفات الرئيسية – الأرباح على حساب الفوائد

الأسر	– ديون الأسرة إلى الناتج المحلي الإجمالي – خدمة الديون المنزلية والمدفوعات الرئيسية للدخل – ديون الأسرة إلى الدخل المتاح للأسرة
أسواق العقارات	– أسعار العقارات التجارية – القروض العقارية السكنية إلى إجمالي القروض – القروض العقارية التجارية إلى إجمالي القروض

المصدر : (IMF(2019

ثالثاً: محددات السلامة المالية في القطاع المصرفي

Determinants of financial soundness n the banking sector

اهتمت العديد من الأدبيات في أنحاء العالم بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة بدراسة ماهية المحددات التي يقع على عاتقها تحقيق السلامة المالية، وتوصلت تلك الدراسات الى جملة من المحددات تُصنف الى ثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى خاصة بالمصرف، والمجموعة الثانية تقع ضمن الصناعة الي يعمل فيها المصرف والمجموعة الأخيرة خاصة بالبيئة الاقتصادية وكما مبين ادناه:

1 . المحددات الخاصة بالمصرف Bank Specific Determinants

أ . مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicator

يعد أحد أهم مؤشرات السلامة المالية التي تضمن للقطاع المصرفي حماية من الخسائر الناجمة عن منح القروض وغيرها من المشاكل غير المتوقعة ويساعد في تعزيز ثقة المنظمين والمودعين بالمصرف، كما تعزز الكفاية في رأس المال من كفاءة واستقرار المصرف؛ لكونه يستطيع أن يحقق التوازن مع المخاطر المتوقعة، وتشير المستويات المرتفعة من رأس المال الى قوة ومتانة المركز المالي للمصرف كما تسهم بتوسيع العمليات والأنشطة المصرفية وابتكار وتقديم خدمات جديدة تمكن المصرف من خلق الميزة التنافسية (Charles & Kenneth, 2013: 704).

ب. مؤشر جودة الموجودات Assets Quality Indicator

تحتل جودة الموجودات أهمية خاصة في التقييم المصرفي، لأنَّها تمثل الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، وأنَّ حيازة المصرف على موجودات ذات كفاءة عالية يعني ذلك توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة ورأس المال، كما أن لها تأثيرًا على سمعة المصرف وسلوك المستثمر الذي ينعكس في سعر السهم، (Aspal et al. 2019: 170) وتعكس الجودة في موجودات المصرف الكفاءة في القرارات الائتمانية والاستثمارية؛ لارتباط هذه القرارات بحجم القروض والسلف الممنوحة ونوعها، وكذلك أوجه الاستثمار التي ستوجه إليها موجودات المصرف، ويجب تقييم موجودات المصرف باستمرار؛ لتسهيل قياس مستوى وحجم المخاطر المرتبطة بعمليات منح الائتمان حماية لمحفظة القروض من القروض المتعثرة التي تعد أحد أهم العوامل في انخفاض جودة الموجودات، وتؤدي إلى انخفاض هوامش الربح مما يعرض سلامة المصارف للخطر، بينما تؤدي زيادة نسبة ربح الموجودات إلى زيادة جودة الموجودات وسلامة الخدمات المصرفية. (Boateng, 2019: 44).

جـ . كفاءة الإدارة Management Efficiency

تعد الإدارة الكفؤة شرطًا أساسيًا لقوة أي مؤسسة مالية ، وضمان قدرتها على مواجهة أي تغيرات في بيئتها التشغيلية، والتعامل مع المستجدات فيها وتعكس قدرة الإدارة على ضبط سياسة المصرف وإدارته بشكل سليم، وفهم جيد للمخاطر المحتملة في الأنشطة المصرفية من جانب، ومن جانب آخر تعكس كفاءة الإدارة التزام الأخيرة باللوائح والتعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية (Nzioki, 2011: 24) وتمثل الإدارة الرشيدة الممارسات التي تدار بها الشركات والقدرة على التحكم الجيد لإدارة أعمالها، وتحقيق توازن بين أهداف المؤسسة، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية، مع

مصالح الأفراد؛ لذا فهي تمثل مجموعة من الأدوات والإجراءات المنظمة لطبيعة العلاقات بين جميع الأطراف في المنظمة (Barakat & Hussainey, 2013: 255).

د . الربحية Profitability

تعد الربحية من مؤشرات السلامة المالية التي تسعى المصارف الى تحقيقها باستمرار ويعبر عنها من خلال (ROA) الذي يشير الى ارباح المصرف عن كل وحدة نقدية من إجمالي موجوداته، كذلك من خلال (ROE) الذي يمثل مقدار صافي الإيرادات التي يمكن للمصرف تحقيقها من حقوق المساهمين، وبشكل أكثر تحديدًا، يمكن تفسير هذا المقياس فيما يتعلق بقدرة المصرف على استعمال رأس مال المستثمرين بشكل فعال تعكس الأرباح القوية قدرة المصرف على دعم العمليات الحالية والمستقبلية لتطوير المؤسسة المالية، والقدرة على استيعاب الخسائر من خلال بناء قاعدة رأسمالية مناسبة وتمويل توسعها ودفع أرباح كافية لمساهميها، وأنَّ المصارف التي تشهد عوائد منخفضة على الموجودات والعائد على رأس المال لديها مخاطر متزايدة في مواجهة الصعوبات، وسيكون لها تأثير سلبي على سلامة المصارف. (Tomuleasa 2019: 26-29).

هـ . السيولة Liquidity

تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه أصحاب الودائع وقدرته على منح الائتمان ومتطلبات الاحتياطي، كما تشير الى درجة الأمان التي يتمتع بها المصرف من جرَّاء امتلاكه حجم كبير من الأصول يرقى الى مستوى السحب غير المتوقع من لدن المودعين، تستطيع المصارف التي تمتلك السيولة النقدية الكافية وما يعادلها من مواجهة وتذليل الصدمات عند حدوثها، وأنَّ مركز السيولة المرتفع يساعد المصرف على كسب الدخل الناتج من تمويل القروض والسلف ،كما أنَّ السيولة الكافية تعكس أداء جيد للمصرف الذي يكون له آثار واضحة على زيادة الاستثمار؛ إذ يكافئ الأداء المالي الجيد

المساهمين على استثماراتهم ، وهذا بدوره يشجع على زيادة الاستثمار وامداد المصرف بمصادر أضافية للأموال (Ongore & Kusa, 2013: 241). إلاَ أنَّ الاحتفاظ بحجم كبير من السيولة يكون له آثارٌ ومؤشراتً سلبية على كفاءة الإدارة في تبني استراتيجية استثمارية تحمي مصالح المستثمرين، وبعكسه فانَّ امتلاك موجودات قادرة على التحويل بسهولة الى نقد سوف تستطيع إدارة المصرف أن تحقق مركزاً مناسباً للسيولة التي يمتلكها، أمَّا نقص السيولة الكافية في المصرف فسوف يعرضه لخطر فقدان الودائع مما يؤدي إلى تآكل المعروض من النقد ومن ثمَّ إجبار المؤسسة على التخلص من أصولها الأكثر سيولة (Alessandro et al., 2018: 94).

و . الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to the market

الحساسية لمخاطر السوق هي الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية، أو أسعار السلع أو أسعار الأسهم بشكل سلبي على الأرباح ورأس المال، وتشارك المصارف بشكل متزايد في عمليات متنوعة، وكلها تنطوي على جانب واحد أو أكثر من جوانب مخاطر السوق؛ حيث يؤدي ارتفاع معدل مخاطر السوق إلى تعريض المؤسسات ذات المواقف الحساسة تجاه المطلوبات للانخفاض في صافي دخل الفائدة؛ لذلك يتطلب إيجاد طرائق بديلة للتخفيف من مخاطر السوق كاستعمال الأدوات المالية مثل المشتقات المالية ، وأن تكون نشطة في أسواق هذه المنتجات (Muriithi et al., 2016: 225). ومن المقاييس المهمة لقياس مدى حساسية التغير في الأسعار هي نسبة التغير في أسعار الأوراق المالية التي تبين مدى تأثر موجودات المصرف بالتغيرات التي قد تحدث في أسعار الاسهم من خلال الاستثمار في الأوراق المالية.

ز . التركز المصرفي Banking Concentration

اختلفت الأدبيات في دراسة تأثير التركيز المصرفي في السلامة المالية يرى (Barakat and Huissainey, 2013) أنَّ تركيز السوق المصرفي له تأثير ضار على BS بالنسبة للمصارف العاملة في الاتحاد الأوروبي؛ إلاَّ أنَّ (Mirzaei et al. 2013:44) يجد أنَّ المصارف التي تتمتع بحصة سوقية أعلى تكون لديها مرونة أعلى لمواجهة الصدمات، مما يؤثر بشكل إيجابي على سلامتها المالية، كما يؤكد (Tabak et al. 2016:65) على أنَّ التركيز المصرفي له أثر فيما يتعلق بسلوك المخاطرة للمصارف، لاسيما على المصارف الصغيرة ؛ إذ تضطر إلى قبول المزيد من المخاطر من أجل التعامل مع حجم المنافسين الآخرين في السوق المالية؛ يقاس التركيز في السوق المصرفية عن طريق موجودات المصارف الثلاثة أو الخمسة الكبرى الى إجمالي موجودات المصارف التجارية، أو الحصة السوقية.

2 . محددات البيئة الاقتصادية Economic Environment Determinants

أ . الموقف النقدي Monetary stance

درس (Kunt & Huizinga,2012) العلاقة بين التغير السنوي في أسعار المستهلك، كمقياس للتضخم، والسلامة المالية؛ ووجد أنَّ التضخم يمكن أن يؤدي إلى زيادة حالة عدم اليقين في القطاع الاقتصادي، وضمنيًا في المستوى العام للمخاطر، مما يؤثر سلبًا على السلامة المالية، من جانب آخر، تعد السياسة النقدية أحد المساهمين الرئيسيين في الاستقرار المالي، من خلال تحكم البنوك المركزية بأسعار الفائدة التي تؤثر على مرونة المصارف؛ لتحفيز النمو الاقتصادي (Mirzaei, et al, 2013).

ب . الإجراءات التنظيمية Organizational Procedures

إنَّ التطورات التكنولوجية المتسارعة وما رافقها من تعقيد متزايد في الأسواق والخدمات المالية الى جانب ما سببته الأزمة المالية العالمية لعام 2007–2008؛ دفع بصانعي السياسات على متابعة التحول من التنظيم التقليدي إلى إطار تنظيمي ورقابي جديد، يتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة والمتغيرة في الأدبيات، ويُقاس تأثير الإطار التنظيمي على FS من خلال القيود المفروضة على أنشطة المصرف أو باستعمال مؤشر سيادة القانون؛ إذ لاحظ (Kouki & Mabrouk 2016:34) فرض قيود أكبر على المصارف سيدفعها الى ايجاد مصادر دخل جديدة من دون الاكتراث للمخاطر المرتفعة، مما يؤثر سلبًا على السلامة المالية. في حين أكد (Demirgüç & Detragiache 2011:24) على أنَّ سيادة القانون لها تأثير إيجابي على السلامة المالية، من حيث وجود نظام قانوني كفء ومستقر وأخلاقي وعادل الذي يكون له اثر إيجابي على نشاط المصرف بفعل زيادة المرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

جـ . العوامل الهيكلية Structural Factors

تدرس الأدبيات العوامل الهيكلية باستعمال تأثير الدورة الاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية؛ إذ تُقاس الدورة الاقتصادية من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويجد (Mirzaei et al. 2011: 21) أن الظروف الاقتصادية الأفضل ستؤدي ضمنيًا إلى درجة أعلى من السلامة المالية، كما يعد مستوى التنمية الاقتصادية عاملاً حاسمًا لـ FS، ومن ثمَّ فإنَّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيؤثر بشكل إيجابي على FS ، مما يشير إلى أن التنمية الاقتصادية الأعلى، المترجمة إلى رفاهية اقتصادية أعلى ستمكن المصارف من الصمود أمام الصدمات الخارجية. .

رابعاً: نماذج قياس السلامة المالية Financial Soundnees Measurement Models

تأمين قطاع مصرفي قوي وسليم ومستقر أمر في غاية الاهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة وللاقتصاد ككل، وانطلاقًا من هذا الاهمية وسعت الجهات الرقابية الدولية وكذلك الباحثين والأكاديميين اهتمامهم بتقييم وتحليل سلامة النظام المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص؛ فظهرت العديد من الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع واستعملت نماذج مختلفة لقياس السلامة المالية مثل Altman Z mode، Bankometer S-Score mode ونموذج CAMELS كدراسة (Onyema et al. 2018: p23) التي قاس فيها السلامة المالية للمصارف التجارية في نيجيريا باستعمال نموذج "Bankometer S-Score model" وهو نموذج يمكن الباحثون من تصنيف المصارف التي تتمتع بالسلامة المالية من عدمها؛ وذلك من خلال الدرجة المعيارية التي حددها النموذج وهي (S>70) للمصارف التي تكون في وضع سليم، أمَّا (Atkeson et al. 2013: 29) فقد استعملوا طريقة أخرى لقياس FS للشركات من الناحية الكمية في دورات الأعمال في الولايات المتحدة؛ وذلك باستعمال بيانات عن تقلبات حقوق الملكية والموجودات وتوصل الى أنَّ التقلبات في حقوق الملكية والموجودات تؤدي إلى تباين في السلامة المالية للشركات، كذلك الدراسة التي أجراها (Sharma & Mayanka 2013) بالاعتماد على نموذج Altman Z الذي طبق على الصناعة المصرفية الهندية وكانت نتائج النموذج ان المركز المالي للمصارف الهندية كان مرضيًا واقترحت الدراسة استخدام نموذج CAMELS لإبداء الملاحظة القاطعة لسلامة أي شركة لكون هذا النموذج يعد أحد أكثر النماذج استعمالا لتقدير أداء المصرف وسلامته، الى جانب استعمال السلطات التنظيمية له كأداة إشراف مصرفي، وأُجريت إحدى الدراسات لتقييم السلامة المالية باستعمال نموذج CAMELS تتمثل في البحث الذي أجراه (Roman & Şargu 2013) عن النظام المصرفي الروماني الذي خرج بنتيجة مفادها أنَّ نموذج Camels يساعد في تسلط الضوء على نقاط القوة ونقاط الضعف في المصارف، الى جانب الدراسة التي أجراها

(Bastan et al. 2016) لمعرفة أثر التفاعل بين متغيرات السلامة المالية على سلامة المصارف التجارية الايرانية باستعمال نموذج CAMELS ، واظهرت النتائج أنَّ كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة وجودة الموجودات هي أهم قضايا المصارف الإيرانية في إدارة السلامة المصرفية، وتطوير هذه العوامل الثلاثة هو السبيل للخروج من المشاكل التي قد تواجهها.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد

يتضمن الفصل الثالث الجانب التطبيقي وقد قسم لمبحثين خصص المبحث الاول لقياس متغيرات الدراسة (الحوكمة المصرفية, ادارة المخاطر, السلامة المالية) للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2004 لغاية 2018 وقد تم قياس متغير الحوكمة المصرفية باعتماد الاسلوب الكمي, اما ادارة المخاطر فد تم قياسها باستخدام المؤشرات المالية في حين تم اعتماد نموذج CAMELS لقياس متغير السلامة المالية للمصارف.

اما المبحث الثاني من هذا الفصل فخصص للمعالجات الاحصائية وتحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (E-views) الى جانب الإحصاء الوصفي والاختبارات التشخيصية للمتغيرات.

الفصل الثالث

المبحث الأول

قياس متغيرات الدراسة

المبحث الأول: قياس متغيرات الدراسة

أولاً: قياس المتغير المستقل: الحوكمة المصرفية في المصارف العراقية

ويتضمن متغير الحوكمة المصرفية ثلاث متغيرات فرعية هي حجم مجلس الادارة ومؤهلات مجلس الادارة وتركز ملكية المجلس وتم قياسها اعتماداً على المؤشرات المدرجة في الجدول(1) وكما يلي:

1 . قياس حجم مجلس الإدارة

يعبر عاداُ عن حجم مجلس الإدارة بعدد اعضاء المجلس, ويشير الجدول رقم (6) ان حجم مجلس الإدارة في المصارف العراقية تراوح بين (5–10) اعضاء, وهو يتوافق مع ما جاء في قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004 في المادة (17) الفقرة الثانية التي تنص على ان يكون اعضاء مجلس إدارة المصرف لا يقل عن خمسة اعضاء, كذلك ما نصت عليه المادة (3) الفقرة الثانية من دليل حوكمة المؤسسات في المصارف التي اوجبت ان يكون عدد اعضاء مجلس الإدارة لا يقل عن 7 اعضاء. وهذا يشير الى التزام المصارف عينة الدراسة بالعدد المحدد لأعضاء المجلس . والشكل رقم (5) يوضح حجم مجالس ادارة المصارف عينة الدراسة خلال الفترة من 2004 لغاية 2018.

جدول (6) حجم مجلس الإدارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004–2018

السنة	الاتحاد	الاقتصاد	الاستثمار	الأهلي	التجاري	الخليج	الشمال	المتحد	الموصل	الائتمان	بابل	بغداد	سومر	شرق أوسط
2004	7	4	7	7	7	9	6	7	7	7	7	9	7	7
2005	7	4	7	7	7	9	6	7	7	7	7	9	7	7
2006	7	4	7	7	7	9	6	7	7	7	7	9	7	7
2007	7	4	7	7	7	9	6	7	7	7	7	9	7	7
2008	7	5	7	7	7	9	6	7	7	7	7	7	7	10
2009	7	5	7	7	7	9	6	7	7	7	7	7	7	10
2010	7	7	7	7	7	9	7	7	7	7	7	7	7	9
2011	7	7	7	7	7	9	7	7	7	7	7	7	7	9
2012	7	7	7	7	7	9	7	6	7	7	7	7	7	9
2013	7	7	7	7	7	9	7	6	7	7	7	7	7	9
2014	7	7	7	7	7	9	7	5	7	7	7	7	7	9
2015	7	5	7	7	7	5	9	5	7	4	7	7	7	9
2016	5	5	7	7	7	5	7	7	7	7	7	7	6	9
2017	5	5	7	7	7	5	7	7	7	7	7	7	6	9
2018	5	5	7	7	7	5	7	7	7	7	7	7	7	9

الجدول من إعداد الباحثة

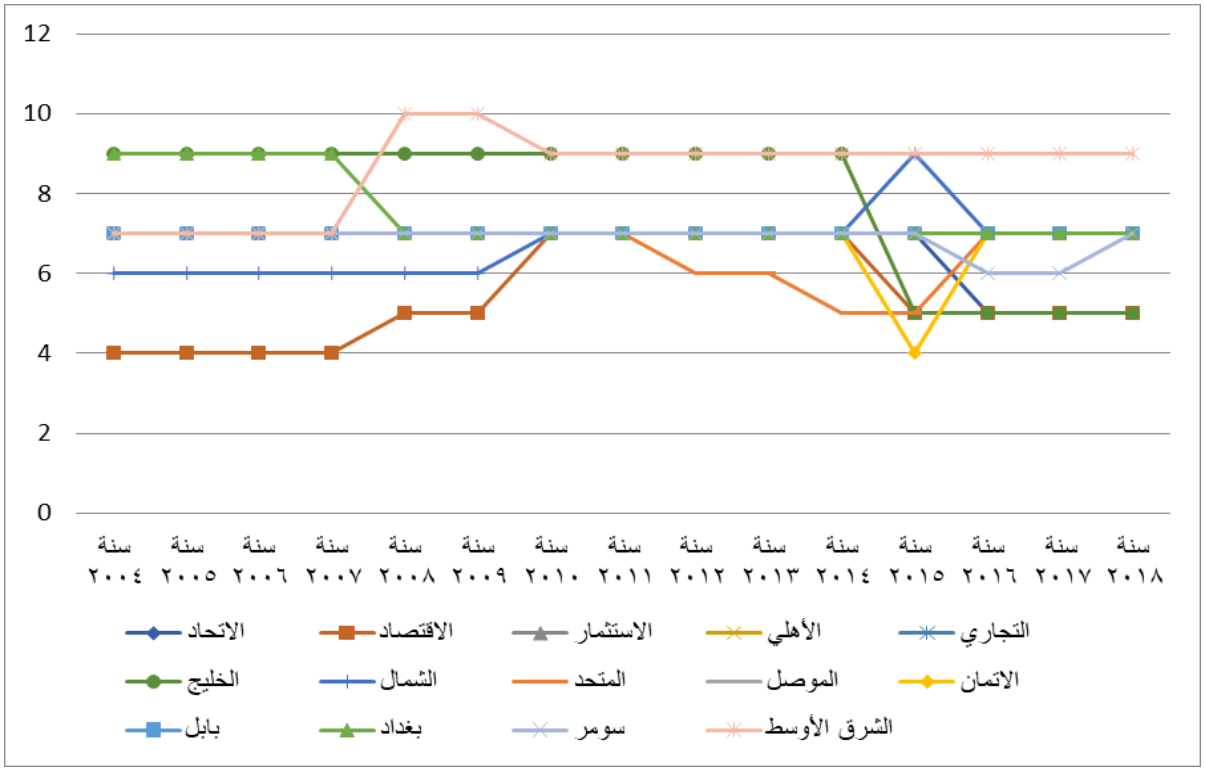

شكل (5) حجم مجلس الإدارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018
المصدر: من اعداد الباحثة

2 . قياس مؤهلات مجلس الإدارة

يعرض الجدول رقم (7) مؤهلات مجلس الادارة في المصارف التجارية العراقية للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي تم التعبير عنها بالشهادات العليا (درجة الماجستير كحد ادنى) الحاصل عليها أعضاء مجلس الادارة حيث تم اعتماد متغير وهمي للقياس يأخذ رقم (2) في حال ضم اعضاء في مجلس الادارة حاصلين على شهادات عليا, ويأخذ الرقم (1) دون ذلك. وقد اتضح من خلال الجدول ان اغلب المصارف التجارية العراقية تضم في عضويتها اعضاء لديهم شهادات جامعية باستثناء مصرف الاتحاد خلال الاعوام من 2004 لغاية 2014 الا انه بدأ منذ عام 2015 يضم في عضويته حملة الشهادات العليا وكما موضح في الشكل رقم (6).

جدول (7) مؤهلات مجلس الادارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018

السنة	الاتحاد	الاقتصاد	الاستثمار	الأهلي	التجاري	الخليج	الشمال	المتحد	الموصل	الاتمان	بابل	بغداد	سومر	شرق أوسط
2004	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	1.00	1.00	2.00	1.00
2005	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00
2006	1.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00
2007	1.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00
2008	1.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00
2009	1.00	1.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00
2010	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00
2011	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	1.00	1.00	2.00	1.00	2.00	2.00
2012	1.00	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00	1.00	1.00	2.00	1.00	2.00	1.00	2.00	2.00
2013	1.00	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00
2014	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00
2015	1.00	.00	2.00	2.00	2.00	1.00	1.00	2.00	2.00	2.00	1.00	1.00	2.00	2.00
2016	2.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00	2.00	1.00
2017	2.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	1.00
2018	2.00	2.00	1.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00

الجدول من اعداد الباحثة

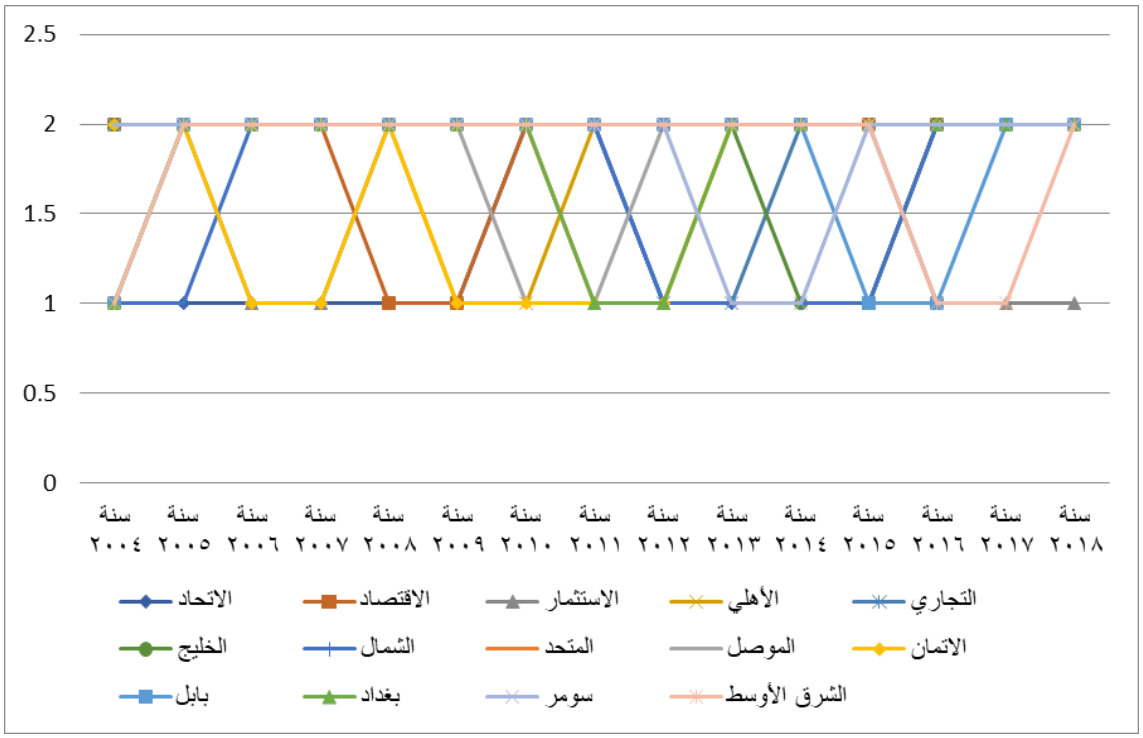

شكل (6) يبين مؤهلات مجلس الادارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018
المصدر: من اعداد الباحثة

3 . قياس تركز ملكية مجلس الإدارة

يعرض الجدول (8) تركز ملكية اعضاء مجلس ادارة المصارف التجارية العراقية للفترة من 2004-2018 وتم التعبير عنه بعدد اعضاء المجلس الذين يملكون 5% من اسهم المصرف كنسبة من اجمالي الاسهم لجميع اعضاء مجلس الادارة, وتبين ان ما يقارب 50% من اعضاء مجالس الادارة يملكون اعلى نسبة من اسهم المصرف مما يمنحهم قوة في التأثير بقرارات مجلس الادارة. والشكل (7) يوضح نطور تركز ملكية اعضاء مجالس الادارة ابتداءً من سنة 2004 لغاية 2018 لجميع المصارف عينة الدراسة.

جدول (8) تركز ملكية مجلس الادارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018

السنة	الاتحاد	الاقتصاد	الاستثمار	الأهلي	التجاري	الخليج	الشمال	المتحد	الموصل	الائتمان	بابل	بغداد	سومر	شرق أوسط
2004	0.54	0.25	0.35	0.46	0.38	0.48	0.56	0.56	0.56	0.55	0.43	0.44	0.51	0.26
2005	0.54	0.25	0.35	0.46	0.38	0.48	0.56	0.56	0.56	0.55	0.43	0.44	0.51	0.26
2006	0.54	0.25	0.35	0.46	0.38	0.48	0.56	0.56	0.56	0.55	0.43	0.44	0.51	0.26
2007	0.54	0.25	0.35	0.46	0.38	0.48	0.56	0.56	0.56	0.55	0.43	0.44	0.51	0.54
2008	0.54	0.25	0.35	0.46	0.66	0.48	0.56	0.56	0.56	0.55	0.43	0.44	0.51	0.54
2009	0.54	0.25	0.35	0.46	0.66	0.48	0.56	0.56	0.47	0.55	0.42	0،36	0.51	0.54
2010	0.56	0.25	0.33	0.46	0.66	0.48	0.56	0.45	0.47	0.55	0.42	0،37	0.51	0.54
2011	0.56	0.25	0.33	0.46	0.66	0.48	0.56	0.45	0.47	0.55	0.42	0،38	0.51	0.54
2012	0.56	0.25	0.33	0.46	0.66	0.48	0.56	0.45	0.47	0.42	0.42	0،39	0.54	0.54
2013	0.56	0.55	0.33	0.46	0.66	0.48	0.56	0.45	0.33	0.42	0.42	0،40	0.54	0.42
2014	0.56	0.55	0.33	0.33	0.66	0.48	0.56	0.45	0.33	0.42	0.42	0.37	0.54	0.42
2015	0.49	0.55	0.33	0.33	0.66	0.48	0.56	0.45	0.33	0.42	0.59	0.37	0.54	0.42
2016	0.49	0.55	0.41	0.33	0.66	0.33	0.33	0.33	0.33	0.42	0.59	0.37	0.54	0.42
2017	0.49	0.55	0.41	0.33	0.33	0.33	0.33	0.33	0.33	0.42	0.59	0.37	0.54	0.42
2018	0.49	0.55	0.41	0.33	0.42	0.33	0.33	0.33	0.33	0.42	0.59	0.37	0.54	0.42

الجدول من إعداد الباحثة

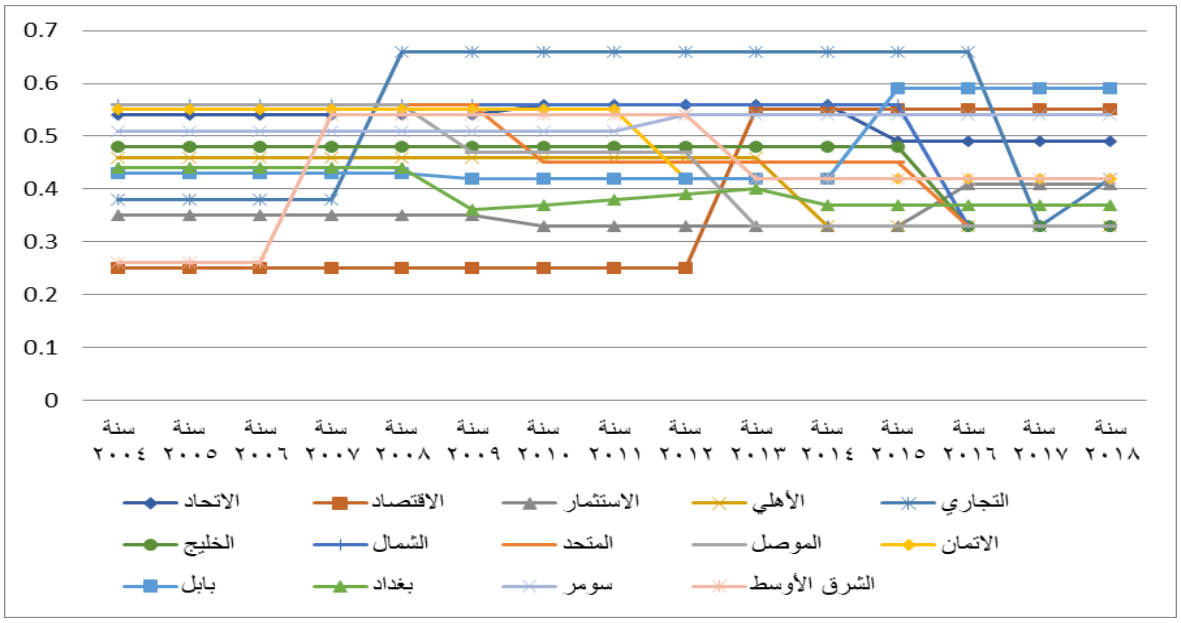

شكل (7) تركز ملكية مجلس الادارة في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

ثانياً: قياس المتغير التابع (السلامة المالية)

تم قياس هذا المتغير باستعمال نموذج CAMELS الذي يعد أحد أكثر الأساليب شيوعًا؛ لتحليل السلامة المصرفية وتقييمها وتم تطبيقه للمرة الأولى عام 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية باسم CAEL كأداة للرقابة المصرفية المكتبية، وبعد إضافة عنصر كفاءة الإدارة أصبح الانموذج باسم Camel ليستعمل في الرقابة المباشرة التي تتم من خلال التفتيش الميداني، وفي عام 1996 جرى تحديث أخير على الانموذج بإضافة المقياس السادس وهو الحساسية لمخاطر السوق؛ ليكون باسم CAMELS؛ ونظراً لما لمسه المحللون من فائدة لهذا الانموذج فقد تم استخدامه لتحديد سلامة النظام المالي اذ تعكس مكونات CAMELS تمامًا سلامة المصارف. يتضمن CAMELS MODEL نظام تصنيف يتراوح من 1-5 لكل من المؤشرات الستة التي يتكون منها وهي كفاية رأس المال capital adequacy وجودة الموجودات assets quality وكفاءة الإدارة management efficieney والأرباح Earnings والسيولة liquidity والحساسية لمخاطر السوق sensitivity to market risks كما يصورها الشكل (14) ويعبر عنها الجدول (10) وعلى أساس نتائج المؤشرات يتم تقييم النتيجة الإجمالية للانموذج. والتي تعتبر المؤشر الرئيسي للوضع المالي الحالي للمصرف. كما مشار اليه في الجداول رقم (11). تجدر الإشارة إلى أن المنظمين لا يستعملون نظام تصنيف CAMELS للتنبؤ بإخفاقات المصارف كهدف رئيسي فبحسب بل يتم استعماله؛ لتركيز الانتباه على المشكلات التي قد توجد في المصرف واتخاذ إجراءات لعكس اتجاه الهبوط إلى اتجاه الارتفاع للوصول إلى مصرف يلبي متطلبات السلامة المالية؛ ونظراً لكون هذا الانموذج يشمل مؤشرات مالية وإدارية تسهم بإظهار أداء

المصارف من نواحي مختلفة فقد استخدم في دراستنا الحالية لقياس FS للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من2004–2018 أسوةً بدراسة (Ioana 2019)،(Wahua 2015)، (Angela & Alina 2013).

جدول (9) درجات التصنيف الفرعي لأنموذج Camels

عناصر الانموذج	التصنيف الاول	لتصنيف الثاني	لتصنيف الثالث	لتصنيف الرابع	لتصنيف الخامس
كفاية راس المال	%10 <	%8<	أقل من 8%	اقل من 6%	%2 >
جودة الموجودات	%1.25>	%1.26-%2.5	%3.5-%2.6	%5.5-3.6	%5.5<
كفاءة الإدارة	%25 >	%30-%26	%38-%31	%45-%39	%46<
العائد على الموجودات	%1<	%0,8 - %0,9	%0,7- % 0,35	%0,25 - %0,34	%0.35 >
العائد على حق الملكية	%22<	%21.99-%17	16.99-%10	%9.99-%7	%6.99 >
السيولة	%50<	%49.99-%45	%44.99-%38	%37.99-%33	%32 >
حساسية السوق	%25>	%30-%26	%37-%31	%42-%38	%43 <

Asaad 2018

جدول (10) درجات التصنيف المركب لانموذج Camels

التصنيف	درجة التصنيف	موقف المصرف	إجراءات المراقبة
قوي	1.0 – 1.4	موقف جيد من جميع النواحي	لا يحتاج إلى إجراء تصحيح
مقبول	1.5 – 2.4	سليم نسبياً مع بعض النواقص	بحاجة لمعالجة السلبيات
معرض للخطر	2.5 – 3.4	يمتلك عناصر القوة والضعف	بحاجة لمراقبة ومتابعة
حدي	3.5 – 4.4	معرض إلى الفشل	وضع برنامج للإصلاح والمتابعة الميدانية
غير مقبول	4.6– 5.0	خطر جداً	رقابة دائمة + إشراف

المصدر: Boateng: 2019:p42

لغرض قياس السلامة المالية للمصارف التجارية للمدة من 2004 –2018 وفق انموذج Camels تم اعتماد التقارير السنوية لكل مصرف[1*] وفقاً لما تطلبه المؤشرات المالية المشار اليها في الجدول (1)[2*] واللازمة لقياس عناصر الانموذج وقد تم تبويب نتائج المؤشرات المالية ضمن درجة تصنيف الفرعي لها من (1–5)[3*] من اجل التوصل الى درجة التصنيف المركب[4*] حسب انموذج Camels وكانت نتائج المصارف عينة الدراسة كما يلي:

[1*] انظر الملحق (التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.)
[2*] انظر الجدول رقم (1).
[3*] انظر الجدول رقم (9).
[4*] انظر الجدول رقم (10).

1 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف الاتحاد حسب انموذج Camels.

يعرض الجدول (11) المؤشرات المالية لمصرف الاتحاد للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (12), اذ يتضح ان مصرف الاتحاد حصل على درجة التصنيف الثانية منذ عام 2004 لغاية 2009 بسبب تراجع درجة التصنيف الفرعي لكل من كفاءة الادارة والربحية. الا انه تقدم نحو درجة التصنيف الاولى في الاعوام 2010 و 2012 –2018 التي تعكس موقف جيد من جميع النواحي دون الحاجة إلى إجراء تصحيح في وضعه, ويعود السب في هذا الى الارتفاع في درجة التصنيف الفرعي لكفاء الادارة التي تقدمت نحو الدرجة الاولى في الاعوام من 2013 لغاية 2018 لتعكس كفاءة عالية في الأداء الإداري مع قدرة على الاستجابة للتغيرات. اما الاعوام من 2015 لغاية 2018 فشهدت انخفاض في درجة تصنيف المصرف وعودتها الى ما كانت عليه في السنوات الاولى عند الدرجة الثانية لتعكس موقف سليم نسبياً مع بعض النواقص تتطلب وضع معالجات لها, ويعود السبب في هذا التراجع الى الانخفاض في درجة التصنيف الفرعي لمؤشر الربحية. والشكل رقم (8) يوضح درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها المصرف خلال فترة الدراسة.

جدول (11) مؤشرات مصرف الاتحاد حسب نموذج Camels للمدة من 2004–2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	لعائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.74	0.10	4.61	-0.08	-0.10	-0.09	4.04	0.05
2005	0.97	0.01	1.56	0.00	0.00	0.00	34.66	0.00
2006	0.94	0.12	3.70	0.04	0.04	0.04	17.10	0.06
2007	0.74	0.20	7.37	0.03	0.04	0.03	4.68	0.12
2008	0.67	0.15	3.36	0.03	0.05	0.04	2.45	0.00
2009	0.45	0.07	0.19	0.02	0.05	0.04	0.90	0.35
2010	0.57	0.08	0.17	0.07	0.11	0.09	1.21	0.05
2011	0.45	0.06	0.43	0.01	0.03	0.02	1.47	0.05
2012	0.20	0.02	0.11	0.02	0.12	0.07	0.85	0.01
2013	0.44	0.03	0.08	0.08	0.19	0.14	0.82	0.00
2014	0.39	0.03	0.12	0.01	0.03	0.02	0.79	0.00
2015	0.41	0.04	0.11	0.00	0.00	0.00	0.27	0.00
2016	0.41	0.03	0.12	0.00	0.00	0.00	0.56	0.00
2017	0.44	0.05	0.16	0.00	0.00	0.00	0.59	0.00
2018	0.48	0.12	0.24	0.00	0.00	0.00	0.70	1.72

جدول (12) درجات التصنيف لعناصر Camels الخاص بمصرف الاتحاد للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 1- 5
2004	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2005	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2006	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2007	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2008	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2009	1	1	1	3	1	3	1.66	2
2010	1	1	1	2	1	1	1.16	1
2011	1	1	4	3	1	1	1.83	2
2012	1	1	1	2	1	1	1.16	1
2013	1	1	1	2	1	1	1.16	1
2014	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2015	1	1	1	5	1	1	1.67	2
2016	1	1	1	5	1	1	1.67	2
2017	1	1	1	5	1	1	1.67	2
2018	1	1	1	1	5	5	2.33	2

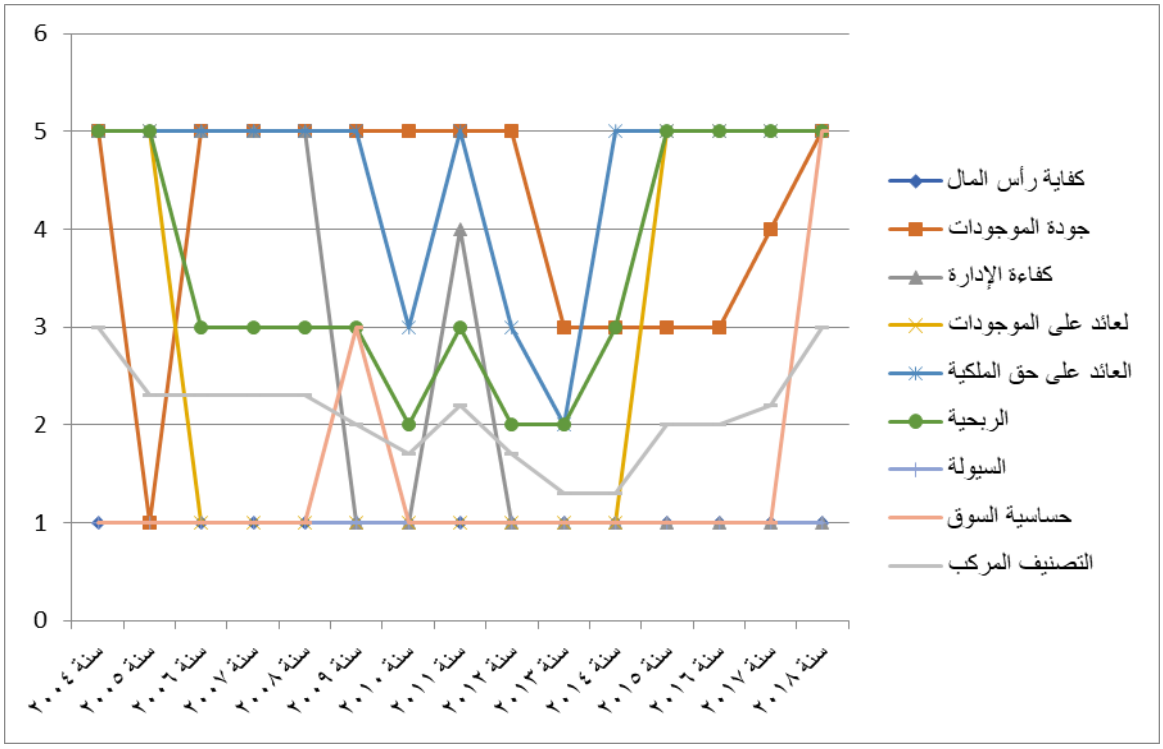

شكل (8) درجات التصنيف لعناصر Camels الخاص بمصرف الاتحاد للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

2 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف الاقتصاد حسب انموذج Camels.

يشير الجدول (13) الى المؤشرات المالية لمصرف الاقتصاد للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (14), ويتضح ان مصرف الاقتصاد ابتداءً من عام 2005 لغاية 2011 أحرز الدرجة الاولى من درجات التصنيف ,وفي هذا اشارة الى موقف جيد من جميع النواحي ولا يحتاج إلى إجراء اي معالجات ويعود السبب في هذا الى ارتفاع درجة التصنيف الفرعي للسيولة التي تقدمت الى الدرجة الاولى بعد ان كانت في الدرجة الخامسة عام 2004 واستمرار باقي المؤشرات عند الدرجة الاولى وهذا يدل على امتلاك المصرف سيولة قوية مع سرعة في الحصول على نقد دون خسائر. اما الاعوام 2012-2018 فقد تذبذبت درجات تصنيف المصرف بين الدرجة الاولى والثانية بسبب تذبذب مؤشرات السيولة والربحية. والشكل (9) درجات التصنيف التي حصل عليها المصرف خلال المدة من 2004 لغاية 2018.

جدول (13) مؤشرات مصرف الاقتصاد حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.20	0.15	0.07	0.02	0.08	0.05	0.21	0.06
2005	0.18	0.10	0.03	0.09	0.49	0.29	0.73	0.03
2006	0.43	0.04	0.01	0.11	0.26	0.19	1.18	0.01
2007	0.43	0.03	0.03	0.07	0.17	0.12	1.56	0.02
2008	0.28	0.04	0.03	0.09	0.31	0.20	0.94	0.02
2009	0.41	0.10	0.03	0.03	0.07	0.05	0.75	0.02
2010	0.31	0.08	0.02	0.03	0.11	0.07	0.58	0.01
2011	0.31	0.12	0.02	0.02	0.08	0.05	0.57	0.01
2012	0.28	0.18	0.01	0.04	0.13	0.08	0.37	0.01
2013	0.33	0.20	0.01	0.01	0.02	0.01	0.30	0.01
2014	0.28	0.43	0.01	0.00	-0.01	-0.01	0.33	0.00
2015	0.39	0.18	0.07	0.01	0.02	0.01	1.69	0.00
2016	0.40	0.17	0.11	0.00	0.00	0.00	1.36	0.01
2017	0.48	0.15	0.02	0.00	-0.06	-0.03	0.48	0.01
2018	0.30	0.25	0.02	0.01	0.03	0.02	0.51	0.01

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (14) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الاقتصاد للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	1	1	1	3	5	1	2.00	2
2005	1	1	1	1	1	1	1.00	1
2006	1	1	1	1	1	1	1.00	1
2007	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2008	1	1	1	1	1	1	1.00	1
2009	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2010	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2011	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2012	1	1	1	2	4	1	1.67	2
2013	1	1	1	3	5	1	2.00	2
2014	1	1	1	5	4	1	2.17	2
2015	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2016	1	1	1	5	1	1	1.67	2
2017	1	1	1	5	3	1	2.00	2
2018	1	1	1	3	1	1	1.33	1

الجدول من إعداد الباحثة

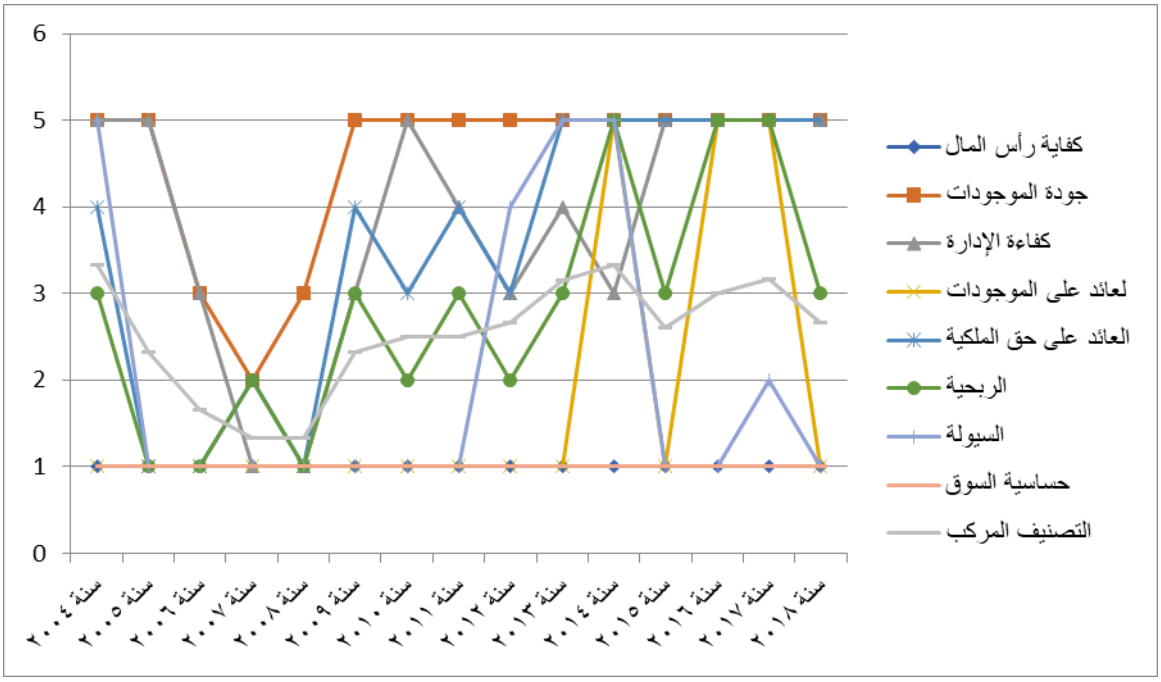

شكل (9) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الاقتصاد للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

3 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف الاهلي حسب انموذج Camels.

يتضح من خلال الجدول (15) الذي يعرض المؤشرات المالية لمصرف الاهلي للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (16), ان مصرف الاهلي قد حصل على درجة تصنيف الثانية التي تشير الى وضع مقبول طيلة فترة الدراسة باستثناء الاعوام 2015, 2016, 2017 حيث حصل فيها المصرف على درجة التصنيف الثالثة التي تبين ان المصرف معرض للخطر ويعود السبب في هذا الى ضعف في مؤشرات كفاءة الادارة وربحية المصرف التي تراجعت الى درجة التصنيف الخامسة وكذلك الحساسية لمخاطر السوق التي تذبذبت بين الدرجة الثالثة والرابعة وفي هذا اشارة الى أداء إداري حرج وغير فاعل فضلاً عن وجود خسائر تعرض رأس المال وملائته للخطر كذلك انخفاض درجة التحكم بالمخاطر المصاحبة للأوراق المالية والشكل (10) يوضح ما تقدم.

جدول (15) مؤشرات مصرف الأهلي حسب نموذج Camels للمدة من 2004–2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.14	0.13	0.49	0.02	0.15	0.08	0.99	0.03
2005	0.42	0.02	0.41	0.02	0.06	0.04	0.43	0.26
2006	0.60	0.02	1.23	-0.02	-0.03	-0.02	2.09	0.17
2007	0.55	0.02	1.66	0.02	0.03	0.02	1.80	0.01
2008	0.44	0.03	1.05	0.04	0.10	0.07	1.13	0.22
2009	0.53	0.03	1.07	0.01	0.01	0.01	1.30	0.22
2010	0.33	0.02	0.67	0.01	0.02	0.01	0.98	0.11
2011	0.57	0.02	0.90	0.02	0.03	0.02	1.45	0.09
2012	0.46	0.02	0.68	0.06	0.13	0.09	1.66	0.01
2013	0.31	0.02	0.40	0.02	0.08	0.05	1.06	0.06
2014	0.43	0.02	0.50	0.01	0.03	0.02	1.21	0.02
2015	0.45	0.08	0.40	0.00	0.01	0.01	1.20	0.12
2016	0.50	0.15	0.14	0.04	0.08	0.06	1.57	0.00
2017	0.47	0.10	2.50	0.00	0.01	0.01	1.43	0.34
2018	0.49	0.08	1.58	-0.02	-0.03	-0.02	1.76	0.39

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (16) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الأهلي للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2005	1	1	4	3	3	2	2.33	2
2006	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2007	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2008	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2009	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2010	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2011	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2012	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2013	1	1	4	3	1	1	1.83	2
2014	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2015	1	1	4	5	1	1	2.17	3
2016	1	1	1	2	1	1	1.17	2
2017	1	1	5	5	1	3	2.67	3
2018	1	1	5	5	1	4	2.83	3

الجدول من إعداد الباحثة

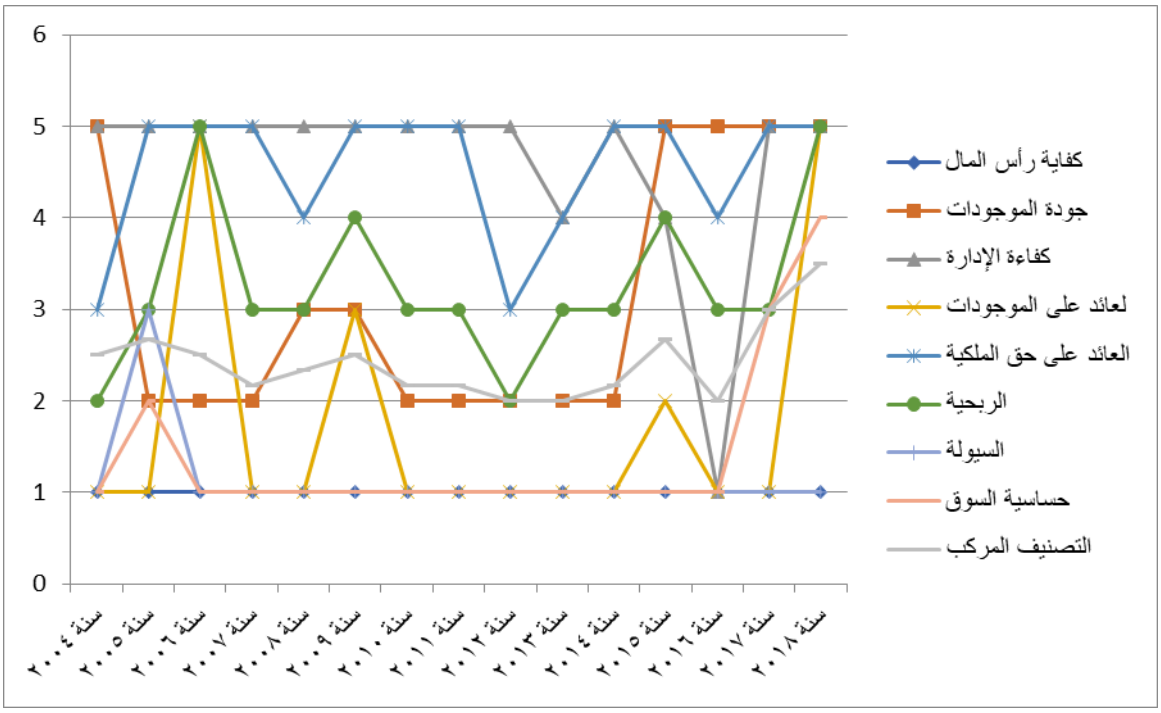

شكل (10) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الأهلي للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

4 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف الاستثمار حسب انموذج Camels.

بناءاً على المؤشرات المالية لمصرف الاستثمار والتي يوضحها الجدول رقم (17) تم اعطاء درجة تصنيف فرعي لكل مؤشر من مؤشرات المصرف حيث بين الجدول رقم (18) هذه الدرجات للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي حصل فيها المصرف على درجة التصنيف الثاني منذ عام 2004 لغاية 2012 باستثناء سنة 2005 وسنة 2007 حيث كان تصنيفه ضمن الدرجة الاولى ويعود السبب في ذلك الى تذبذب مؤشر كفاءة الادارة ومؤشر ربحية المصرف. اما الاعوام 2013 لغاية 2017 فقد حصل فيها المصرف على درجة التصنيف الاولى نظراً لارتفاع مؤشر كفاءة الادارة ليحصل على درجة التصنيف الفرعي الاول والتي تراجعت في العام 2018 نحو الدرجة الخامسة بسبب ارتفاع المصاريف الادارية الى صافي ايرادات المصرف التي ادت الى تراجع ربحية المصرف لتحرز الدرجة الخامسة من التصنيف. والشكل (11) يوضح تطور درجة التصنيف التي حصل عليها المصرف خلال فترة الدراسة.

جدول (17) مؤشرات مصرف الاستثمار حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.06	0.03	0.27	0.01	0.13	0.07	1.01	0.03
2005	0.22	0.03	0.16	0.03	0.15	0.09	0.55	0.23
2006	0.19	0.03	0.21	0.00	0.00	0.00	0.96	0.01
2007	0.30	0.03	0.23	0.06	0.20	0.13	1.31	0.01
2008	0.30	0.04	0.48	0.05	0.16	0.10	1.36	0.01
2009	0.33	0.04	0.53	0.02	0.07	0.05	1.30	0.01
2010	0.36	0.03	0.27	0.03	0.10	0.06	1.08	0.02
2011	0.36	0.04	0.26	0.03	0.08	0.05	0.83	0.01
2012	0.31	0.04	0.26	0.00	0.01	0.01	0.82	0.01
2013	0.36	0.03	0.15	0.05	0.14	0.09	0.82	0.01
2014	0.51	0.03	0.13	0.05	0.10	0.07	1.38	0.01
2015	0.51	0.03	0.21	0.03	0.06	0.04	1.39	0.00
2016	0.50	0.03	0.15	0.02	0.03	0.03	1.68	0.03
2017	0.49	0.04	0.19	0.01	0.01	0.01	1.57	0.04
2018	0.47	0.03	1.65	0.00	0.00	0.00	1.49	0.04

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (18) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الاستثمار للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	3	1	2	2	1	1	1.67	2
2005	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2006	1	1	1	5	1	1	1.67	2
2007	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2008	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2009	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2010	1	1	2	3	1	1	1.50	2
2011	1	1	2	3	1	1	1.50	2
2012	1	1	2	5	1	1	1.83	2
2013	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2014	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2015	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2016	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2017	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2018	1	1	5	5	1	1	2.33	2

الجدول من اعداد الباحثة

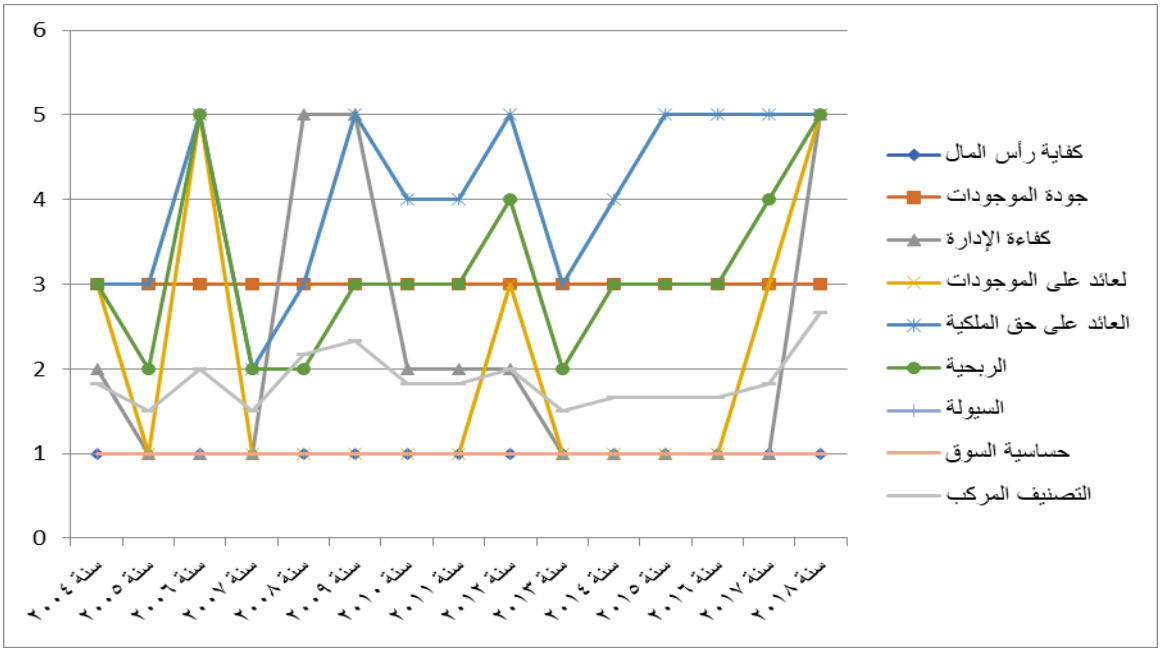

شكل (11) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الاستثمار للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

5 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها المصرف التجاري حسب انموذج Camels.

يشير الجدول (19) الى المؤشرات المالية المصرف التجاري للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (20), حيث يتضح ان المصرف قد حصل على درجة تصنيف تراوحت بين الدرجة الثانية والثالثة طيلة فترة الدراسة وفي هذا اشارة الى ان المصرف معرض للخطر كونه يمتلك عناصر القوة والضعف وهو بحاجة لمراقبة ومتابعة مستمرين ويعود السبب في هذا الى انخفاض مؤشر كفاءة الادارة التي اخذت المرتبة الخامسة في اغلب سنوات الدراسة وكذلك استقرار مؤشر الربحية عند الدرجة الثالثة التي تعطي مؤشر على وجود نقاط ضعف تحول دون قدرة المصرف على تحقيق ارباح عالية, فضلاً عن ارتفاع مخاطر السوق نتيجة ارتفاع نسبة الاستثمار في الاوراق المالية التي تعرض المصرف لمشاكل حادة في السيطرة على مخاطر السوق نتيجة الاستثمار في بيئة غير مستقرة مثل البيئة العراقية حيث حصل المصرف فيها على درجة التصنيف الخامسة في اغلب سنوات الدراسة. والشكل (12) يبين درجات التصنيف للمصرف.

جدول (19) مؤشرات المصرف التجاري حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	عائد على الموجودات	عائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.17	0.04	0.49	0.01	0.08	0.05	0.59	0.12
2005	0.40	0.02	0.53	0.00	0.01	0.01	1.29	0.06
2006	0.39	0.02	0.45	0.01	0.01	0.01	0.40	0.58
2007	1.00	0.02	0.45	0.01	0.01	0.01	0.38	0.64
2008	0.33	0.03	0.87	0.01	0.02	0.01	0.55	0.64
2009	0.40	0.01	3.67	0.01	0.04	0.03	0.27	0.78
2010	0.46	0.01	3.90	0.05	0.11	0.08	0.53	0.66
2011	0.55	0.01	4.19	0.02	0.04	0.03	1.31	0.47
2012	0.49	0.01	2.27	0.04	0.07	0.05	1.23	0.44
2013	0.59	0.00	0.89	0.02	0.04	0.03	1.98	0.34
2014	0.63	0.00	1.16	0.02	0.03	0.02	1.11	0.63
2015	0.70	0.00	0.58	0.02	0.03	0.02	1.23	0.43
2016	0.67	0.00	0.33	0.02	0.03	0.02	0.85	0.39
2017	0.63	0.00	0.13	0.02	0.03	0.03	0.62	0.32
2018	0.64	0.00	0.11	0.00	0.00	0.00	1.08	0.24

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (20) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بالمصرف التجاري العراقي للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2005	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2006	1	1	4	5	3	5	3.17	3
2007	1	1	4	3	3	5	2.83	3
2008	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2009	1	1	5	3	5	5	3.33	3
2010	1	1	5	2	1	5	2.50	3
2011	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2012	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2013	1	1	5	3	1	3	2.33	2
2014	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2015	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2016	1	1	3	3	1	4	2.17	2
2017	1	1	1	3	1	3	1.67	2
2018	1	1	1	5	1	1	1.67	2

الجدول من إعداد الباحثة

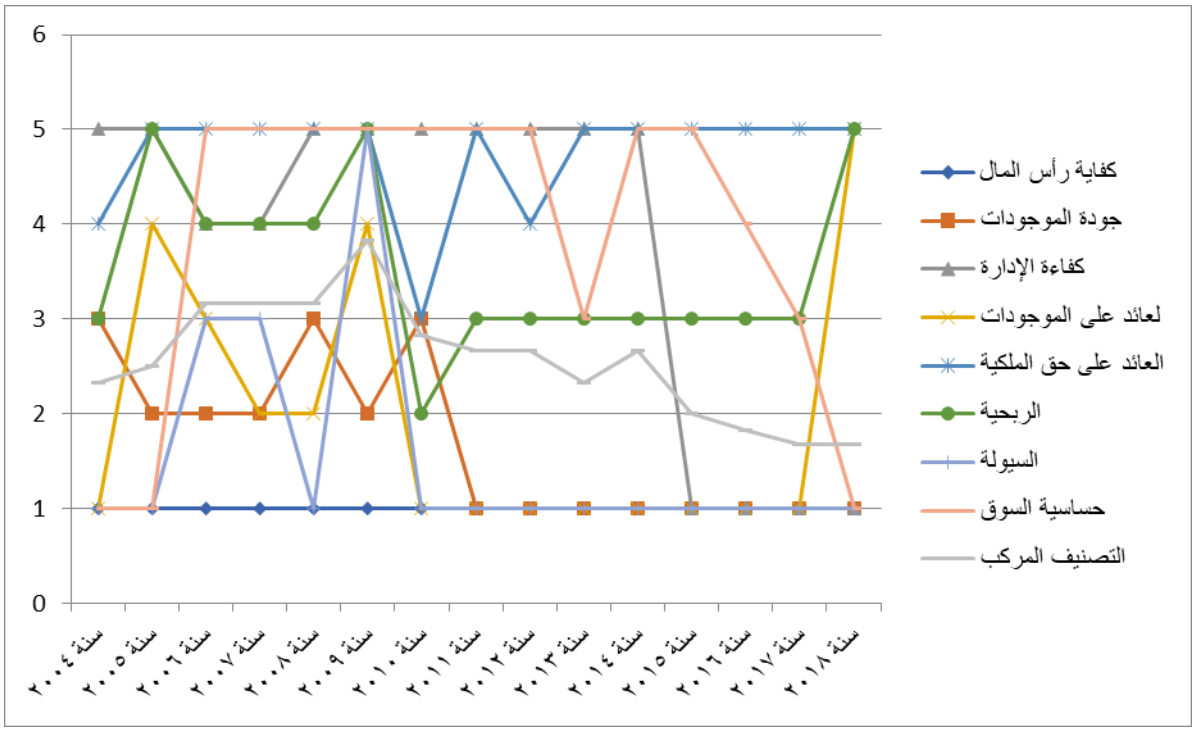

شكل (12) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بالمصرف التجاري العراقي للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

6 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف الخليج حسب انموذج Camels.

يشير الجدول (21) الى المؤشرات المالية لمصرف الخليج للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (22), ويتضح ان المصرف قد حصل على درجة التصنيف الثانية منذ عام 2004 لغاية 2011 باستثناء سنة 2009 التي حصل فيها على الدرجة الثالثة بسبب مستوى السيولة الحرج. الا ان المصرف انتقل الى درجة التصنيف الاولى منذ عام 2012 لغاية 2015 ويعود السب في هذا الى ارتفاع درجة التصنيف الفرعي للسيولة في خطوة واضحة لمعالجة السلبيات السابقة فيها, كذلك انخفاض الحساسية لمخاطر السوق حيث حصل المصرف على درجة التصنيف الاولى التي تشير الى تحكم قوي وبدرجة عالية بمخاطر السوق .والشكل رقم (13) يوضح درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها المصرف خلال فترة الدراسة.

جدول (21) مؤشرات مصرف الخليج حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	عائد على الموجودات	عائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.31	0.16	1.08	0.02	0.06	0.04	0.49	0.19
2005	0.26	0.11	0.70	0.02	0.09	0.05	1.04	0.20
2006	0.42	0.08	0.64	0.01	0.03	0.02	0.58	0.24
2007	0.20	0.05	0.74	0.02	0.11	0.06	0.48	0.44
2008	0.17	0.04	0.66	0.04	0.25	0.15	0.42	0.57
2009	0.23	0.54	0.72	0.03	0.12	0.07	0.31	1.04
2010	0.23	0.07	0.67	0.01	0.06	0.04	0.40	0.44
2011	0.34	0.06	0.49	0.03	0.09	0.06	0.45	0.40
2012	0.35	0.05	0.30	0.07	0.20	0.13	0.61	0.04
2013	0.39	0.05	0.23	0.06	0.15	0.10	0.88	0.09
2014	0.42	0.06	0.24	0.04	0.10	0.07	0.80	0.10
2015	0.39	0.08	0.31	0.02	0.04	0.03	0.54	0.00
2016	0.39	0.09	0.58	0.01	0.02	0.01	3.91	0.00
2017	0.53	0.10	0.51	0.01	0.01	0.01	0.76	0.09
2018	0.54	0.09	0.74	0.01	0.02	0.01	0.53	0.10

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (22) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الخليج للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	1	1	5	3	2	1	2.17	2
2005	1	1	4	3	1	1	1.83	2
2006	1	1	4	3	1	1	1.83	2
2007	1	1	1	2	2	5	2.00	2
2008	1	1	1	2	3	5	2.17	2
2009	1	1	1	2	5	5	2.50	3
2010	1	1	1	3	3	5	2.33	2
2011	1	1	1	3	3	4	2.17	2
2012	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2013	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2014	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2015	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2016	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2017	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2018	1	1	1	3	1	1	1.33	1

الجدول من إعداد الباحثة

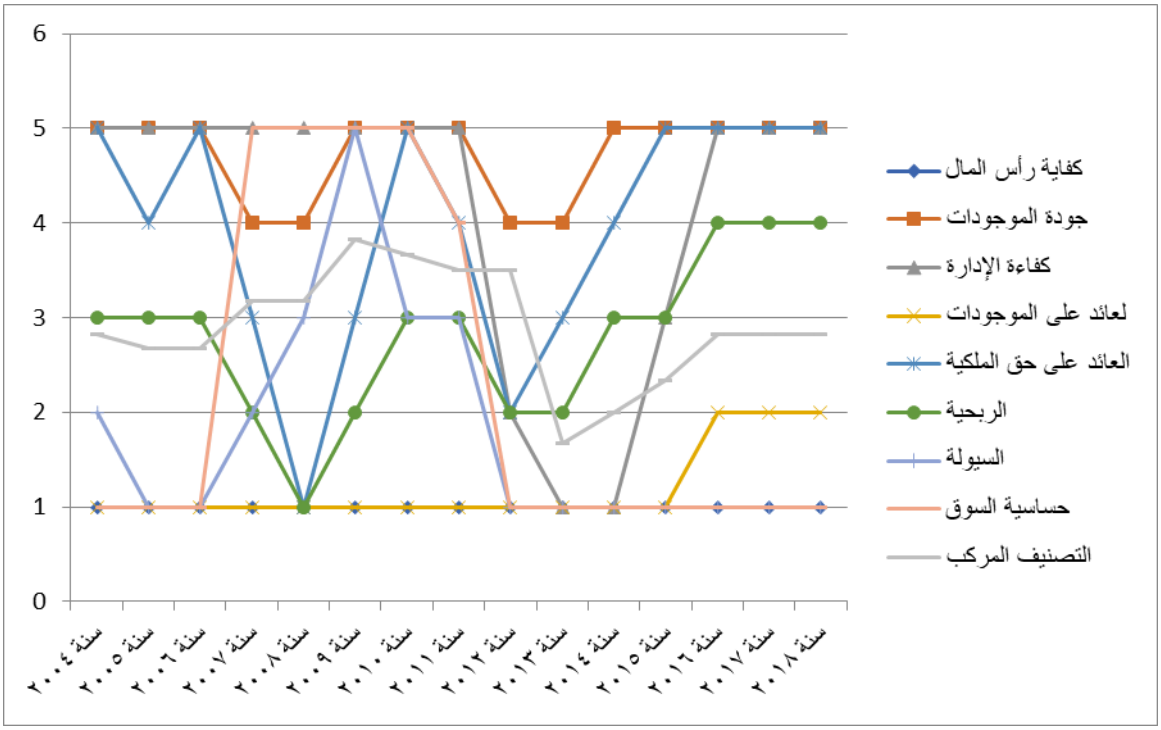

شكل (13) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الخليج للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

7 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف الشمال حسب انموذج Camels.

اظهرت المؤشرات المالية المدرجة في الجدول (32) لمصرف الشمال للفترة من 2004 لغاية 2018 ان المصرف حصل على درجة التصنيف الثاني منذ عام 2004 لغاية عام 2008 الا انه تقدم نحو درجة التصنيف الاولى ابتداءً من عام 2009 لغاية 2014 بسبب انتقال درجة التصنيف الفرعي لكفاءة الادارة من الدرجة الخامسة الى الدرجة الاولى التي تشير الى كفاءة عالية في الأداء الإداري مع قدرة على الاستجابة للتغيرات. الا ان المصرف تراجع بشكل طفيف نحو الدرجة الثانية بسبب تراجع مؤشر الربحية نحو الدرجة الخامسة نتيجة للخسائر التي لحقت بالمصرف في الاعوام الاربعة الاخيرة من الدراسة. والشكل (14) يبين تطورات درجات تصنيف المصرف.

جدول (23) مؤشرات مصرف الشمال حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	عائد على الموجودات	عائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.08	0.03	1.07	0.13	1.60	0.86	1.02	0.03
2005	0.22	0.02	0.38	0.02	0.08	0.05	0.71	0.01
2006	0.33	0.10	0.35	0.01	0.04	0.03	0.77	0.01
2007	0.38	0.02	0.19	0.04	0.10	0.07	1.23	0.00
2008	0.33	0.02	0.23	0.03	0.10	0.06	1.06	0.00
2009	0.25	0.04	0.14	0.03	0.12	0.07	0.82	0.01
2010	0.17	0.04	0.13	0.02	0.13	0.08	0.68	0.01
2011	0.24	0.13	0.18	0.04	0.16	0.10	0.69	0.02
2012	0.17	0.11	0.21	0.03	0.20	0.12	8.30	0.01
2013	0.20	0.05	0.16	0.02	0.11	0.07	0.74	0.04
2014	0.22	0.05	0.23	0.01	0.05	0.03	7.60	0.04
2015	0.40	0.09	0.03	-0.01	-0.02	-0.01	0.65	0.09
2016	0.66	0.12	0.33	-0.05	-0.07	-0.06	0.68	0.08
2017	0.63	0.12	0.81	-0.03	-0.04	-0.04	0.84	0.08
2018	0.27	0.08	0.19	-0.02	-0.07	-0.04	1.13	0.03

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (24) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الشمال للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 1-5
2004	2	1	5	1	1	1	1.83	2
2005	1	1	4	3	1	1	1.83	2
2006	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2007	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2008	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2009	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2010	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2011	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2012	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2013	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2014	1	1	2	3	1	1	1.50	2
2015	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2016	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2017	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2018	1	1	1	5	1	1	1.67	2

الجدول من إعداد الباحثة

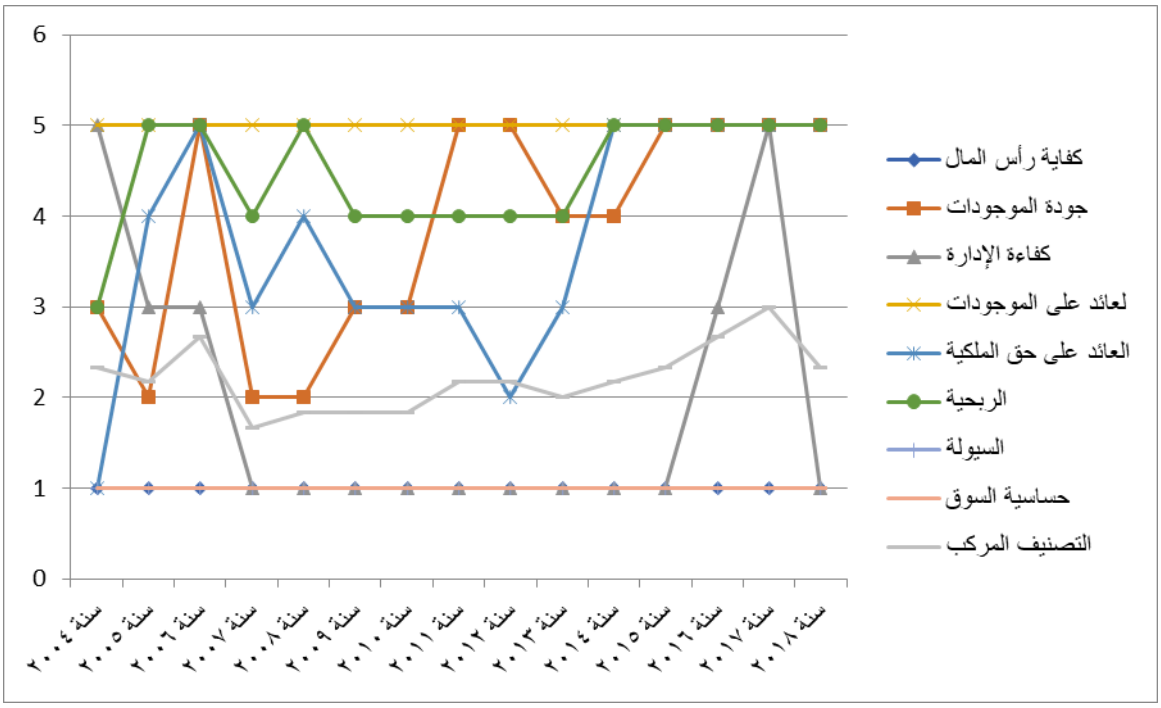

شكل (14) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الشمال للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

8 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف المتحد حسب انموذج Camels.

بناءاً على المؤشرات المالية الخاصة بمصرف المتحد للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي يعرضها الجدول رقم (25) فقد حصل المصرف على درجة التصنيف الثاني منذ عام 2004 لغاية عام 2008 الا انه تقدم نحو درجة التصنيف الاولى ابتداءً من 2009 عام لغاية 2012 بسبب انتقال درجة التصنيف الفرعي لكفاءة الادارة من الدرجة الخامسة الى الدرجة الاولى ودرجة التصنيف لمؤشر الربحية الذي تقدم نحو الدرجة الثانية. الا ان درجة تصنيف المصرف بدأت بالتراجع الى الدرجة الثانية منذ 2013 لغاية 2016 ليستمر بالتراجع الى درجة التصنيف الثالثة في العامين الاخيرين من الدراسة بسبب تراجع مؤشرات كفاءة الادارة والربحية والسيولة الى الدرجة الخامسة لتعكس أداء إداري حرج وغير فاعل مع وجود خسائر تعرض رأس المال وملائمته للخطر فضلاً عن مستوى السيولة الحرج مما يدعو لتدخل البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية. والشكل (15) يبن درجات التصنيف الفرعي والمركب للمصرف طيلة فترة الدراسة.

جدول (25) مؤشرات مصرف المتحد حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.56	0.02	1.00	0.06	0.10	0.08	1.76	0.01
2005	0.30	0.06	0.44	0.03	0.09	0.06	1.25	0.03
2006	0.35	0.08	2.23	-0.10	-0.30	-0.20	1.21	0.05
2007	0.30	0.07	1.12	0.01	0.04	0.03	1.53	0.07
2008	0.38	0.03	1.13	-0.01	-0.03	-0.02	1.51	0.13
2009	0.28	0.02	0.11	0.03	0.10	0.06	1.27	0.01
2010	0.35	0.02	0.06	0.06	0.18	0.12	0.73	0.01
2011	0.38	0.02	0.11	0.06	0.16	0.11	0.46	0.02
2012	0.48	0.07	0.15	0.07	0.15	0.11	0.87	0.02
2013	0.35	0.07	2.02	0.04	0.11	0.07	0.33	0.02
2014	0.58	0.10	0.26	0.04	0.06	0.05	0.19	0.02
2015	0.55	0.10	3.63	0.01	0.02	0.01	0.52	0.01
2016	0.57	0.11	0.69	0.19	0.33	0.26	1.40	0.01
2017	0.57	0.11	0.77	-0.01	-0.01	-0.01	0.39	0.01
2018	0.60	0.32	0.54	-0.02	-0.03	-0.03	0.18	0.01

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (26) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف المتحد للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2005	1	1	4	3	1	1	1.83	2
2006	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2007	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2008	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2009	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2010	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2011	1	1	1	2	2	1	1.33	1
2012	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2013	1	1	5	2	4	1	2.33	2
2014	1	1	2	3	5	1	2.17	2
2015	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2016	1	1	5	1	3	1	2.00	2
2017	1	1	5	5	4	1	2.83	3
2018	1	1	5	5	5	1	3.00	3

الجدول من إعداد الباحثة

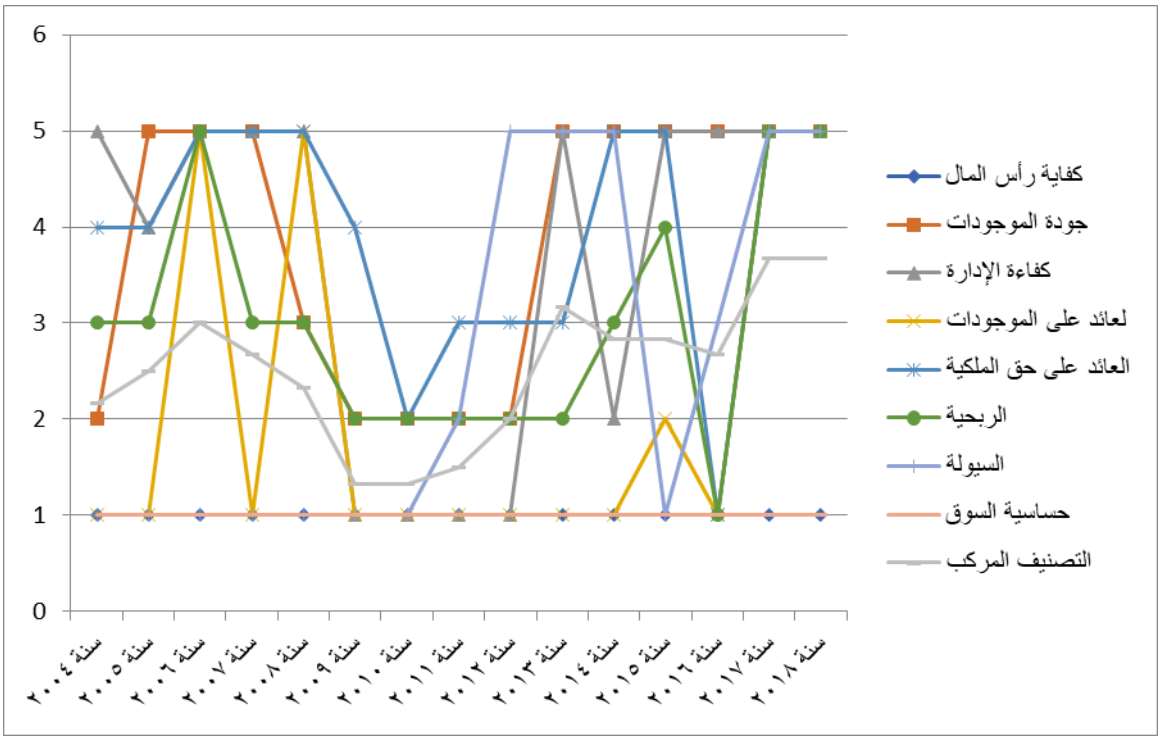

شكل (15) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف المتحد للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

9 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف الموصل حسب انموذج Camels.

يشير الجدول (27) الى المؤشرات المالية لمصرف الموصل للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (28), ويتضح ان المصرف قد حصل على درجة التصنيف الثانية منذ عام 2004 لغاية 2009 نظراً لاستقرار مؤشر كفاية راس المال وجودة الموجودات والسيولة والحساسية لمخاطر السوق عند الدرجة الاولى خلال هذه الفترة بخلاف مؤشر كفاءة الادارة والربحية التي تذبذبت درجات تصنيفها بين الدرجة الثانية والخامسة وبهذا يعتبر المصرف في موقف مقبول وسليم نسبياً مع وجود بعض النواقص التي تحتاج الى وضع معالجات لها. اما الاعوام 2010 لغاية 2013 فقد حصل المصرف فيها على درجة التصنيف الاول بسبب ارتفاع مؤشر كفاءة الادارة وحصوله على درجة التصنيف الاول الذي يعكس كفاءة عالية في الأداء الإداري مع قدرة على الاستجابة للتغيرات وبذلك يكون المصرف في موقف جيد من جميع النواحي. الا ان المصرف وخلال الاعوام 2014 لغاية 2017 عاد الى درجة التصنيف الثانية بسبب تذبذب مؤشر كفاءة الادارة بين الدرجة الثالثة والخامسة لارتفاع التكاليف الإدارية في هذه الفترة بسبب مصاريف خصصت لتطوير الموظفين والتي تم جني ثمارها في عام 2018 حيث انتقل مؤشر كفاءة الادارة الى الدرجة الاولى ليحصل المصرف على درجة التصنيف الأولى في هذا العام. والشكل رقم (16) يوضح درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها المصرف خلال فترة الدراسة.

جدول (27) مؤشرات مصرف الموصل حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	عائد على الموجودات	عائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.27	0.06	0.74	0.02	0.09	0.06	0.78	0.08
2005	0.28	0.04	0.38	0.02	0.01	0.01	0.80	0.05
2006	0.27	0.04	0.32	0.02	0.08	0.05	0.79	0.05
2007	0.27	0.04	0.35	0.03	0.10	0.06	0.96	0.04
2008	0.18	0.03	0.34	0.03	0.16	0.10	1.00	0.02
2009	0.29	0.03	0.41	0.03	0.10	0.07	0.75	0.03
2010	0.28	0.03	0.24	0.04	0.15	0.10	0.52	0.03
2011	3.45	0.03	0.19	0.04	0.01	0.03	0.76	0.03
2012	0.47	0.01	0.18	0.03	0.07	0.05	0.84	0.04
2013	0.47	0.01	0.10	0.05	0.10	0.07	1.18	0.03
2014	0.76	0.02	0.44	0.00	0.01	0.01	1.29	0.02
2015	0.72	0.01	0.68	0.00	0.00	0.00	1.56	0.01
2016	0.65	0.01	0.35	0.01	0.01	0.01	1.22	0.00
2017	0.66	0.01	0.31	0.01	0.02	0.02	1.55	0.00
2018	0.65	0.26	0.18	0.01	0.01	0.01	1.43	0.00

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (28) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الموصل للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2005	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2006	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2007	1	1	3	2	1	1	1.50	2
2008	1	1	3	2	1	1	1.50	2
2009	1	1	4	2	1	1	1.67	2
2010	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2011	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2012	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2013	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2014	1	1	4	5	1	1	2.17	2
2015	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2016	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2017	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2018	1	1	1	3	1	1	1.33	1

الجدول من إعداد الباحثة

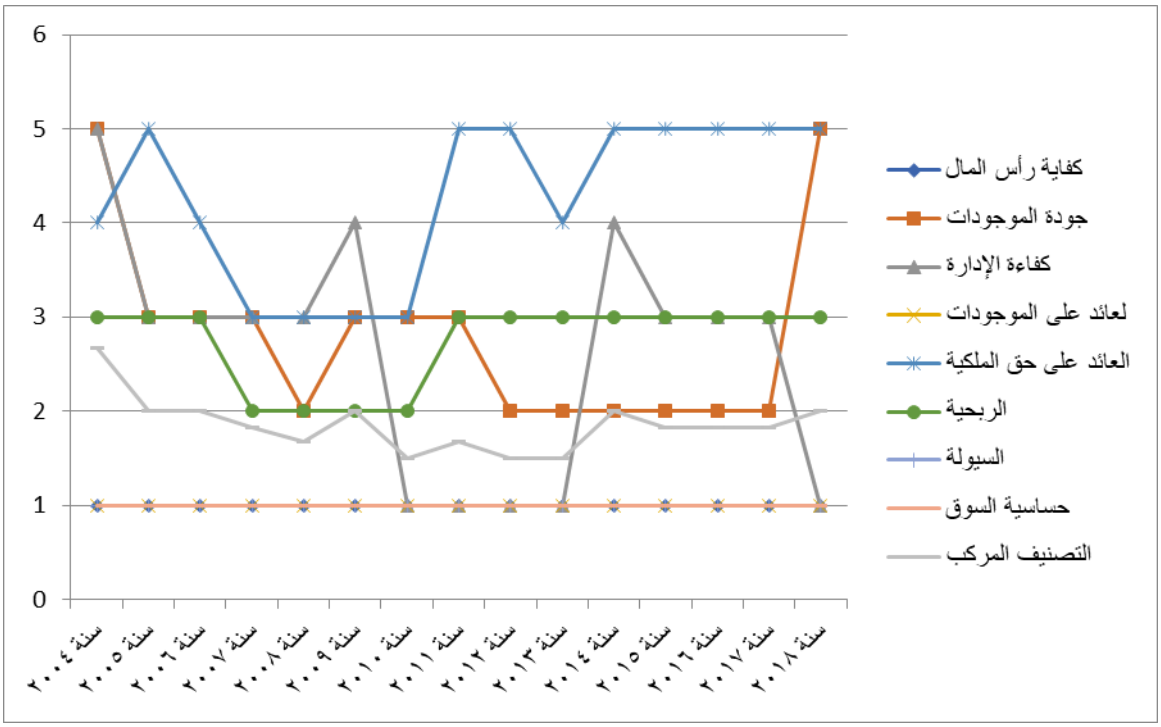

شكل (16) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الموصل للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

10 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف الائتمان حسب انموذج Camels.

يشير الجدول (29) الى المؤشرات المالية لمصرف الائتمان للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (30), حيث يتضح تدهور وضع المصرف منذ عام 2006 كونه تراجع من درجة التصنيف الثانية التي حصل عليها للأعوام 2004 لغاية 2006 والتي تعكس موقف سليم نسبياً مع وجود بعض النواقص التي تركت بدون معالجات مما ادى الى تراجع تصيفه الى الدرجة الثالثة التي تعكس وضع يكون فيه المصرف معرض للخطر لامتلاكه عناصر القوة والضعف دون تعزيز عناصر القوة ومعالجة حالات الضعف طيلة الفترة الممتدة من عام 2007 لغاية 2017. الا ان المصرف بعدها عاد الى الدرجة الثانية بسبب انخفاض مؤشر الحساسية لمخاطر السوق. والشكل (17) يبين درجات التصنيف التي حصل عليها المصرف.

جدول (29) مؤشرات مصرف الائتمان حسب نموذج Camels للمدة من 2004–2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	عائد على الموجودات	عائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.09	0.04	0.27	0.03	0.28	0.16	0.47	0.15
2005	0.10	0.01	0.31	0.02	0.21	0.12	0.77	0.20
2006	0.09	0.01	0.50	0.25	2.63	1.44	0.53	0.42
2007	0.22	0.01	0.61	0.04	0.20	0.12	0.66	0.44
2008	0.28	0.01	0.53	0.05	0.17	0.11	0.79	0.43
2009	0.31	0.00	1.30	0.02	0.05	0.04	0.72	0.48
2010	0.23	0.00	1.01	0.01	0.04	0.02	0.49	0.60
2011	0.34	0.00	1.04	0.03	0.10	0.07	0.75	0.51
2012	0.31	0.01	1.15	0.04	0.12	0.08	0.51	0.64
2013	0.33	0.00	1.09	0.02	0.05	0.04	0.52	0.65
2014	0.46	0.00	1.21	0.02	0.04	0.03	0.65	0.66
2015	0.49	0.00	1.51	0.02	0.04	0.03	1.82	0.50
2016	0.60	0.01	0.64	0.01	0.02	0.01	0.41	0.83
2017	0.66	0.01	0.47	0.01	0.02	0.02	0.81	0.65
2018	0.63	0.01	0.33	0.01	0.02	0.01	2.10	0.16

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (30) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الائتمان للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	2	1	2	1	2	1	1.50	2
2005	1	1	3	2	1	1	1.50	2
2006	2	1	5	1	1	4	2.33	2
2007	1	1	5	2	1	5	2.50	3
2008	1	1	5	2	1	5	2.50	3
2009	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2010	1	1	5	3	2	5	2.83	3
2011	1	1	5	2	1	5	2.50	3
2012	1	1	5	2	1	5	2.50	3
2013	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2014	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2015	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2016	1	1	5	3	3	5	3.00	3
2017	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2018	1	1	3	3	1	1	1.67	2

الجدول من إعداد الباحثة

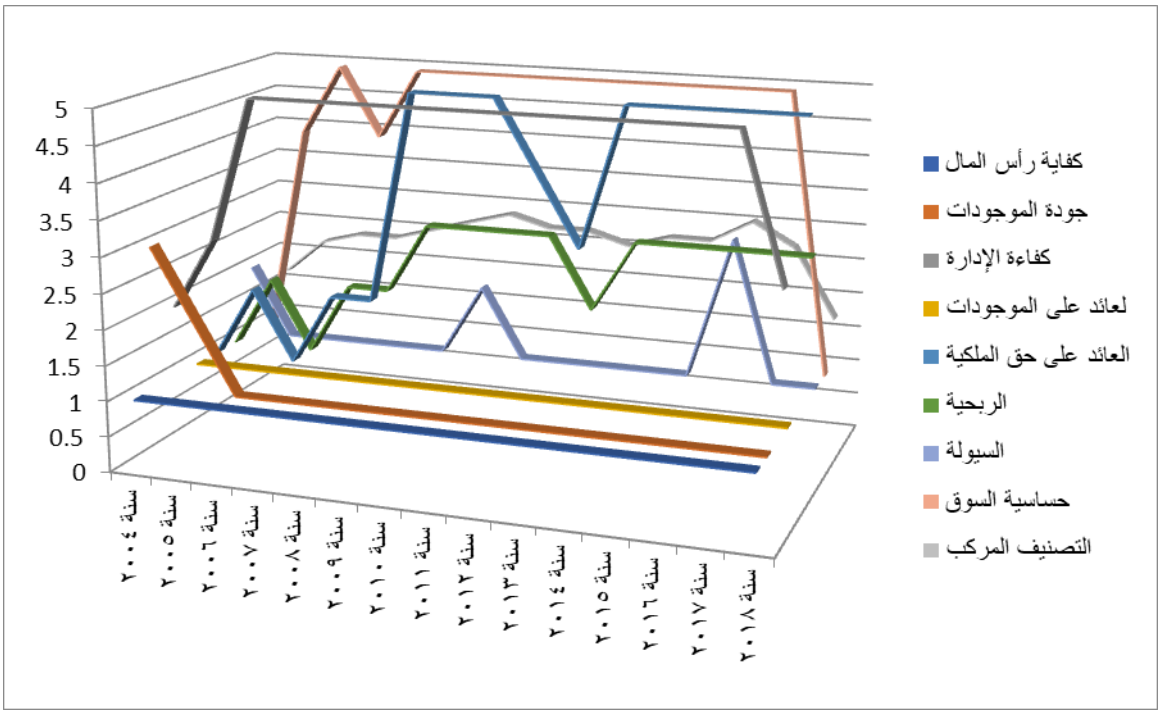

شكل (17) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الائتمان للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

11 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف بابل حسب انموذج Camels.

يتضح من خلال الجدول (31) الذي يبين المؤشرات المالية لمصرف بابل للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (32), تأرجح درجات تصنيف المصرف بين الدرجة الاولى والثاني طيلة فترة الدراسة, اذ نلاحظ حصوله على الدرجة الاولى في عام 2004 ثم تراجع الى الدرجة الثانية خلال عام 2005 معاوداً الارتفاع الى الدرجة الاولى للأعوام 2006 لغاية 2008 وهكذا لبقية سنوات الدراسة ويعود السبب في هذا التأرجح بين هاتين الدرجتين الى درجات التصنيف الفرعي لكفاءة الادارة التي تراوحت بين الدرجة الاولى والثالثة فضلاً عن تذبذب درجات تصنيف ربحية المصرف بين الدرجة الثانية والثالثة. وبهذا يمكن القول ان المصرف لم يبتعد عن الموقف السليم الا ان لديه بعض السلبيات التي يتطلب معالجتها. والشكل (18) يبن درجات تصنيف المصرف خلال الاعوام من 2004 لغاية 2018.

جدول (31) مؤشرات مصرف بابل حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	العائد على الموجودات	عائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.22	0.05	0.17	0.04	0.18	0.11	0.87	0.12
2005	0.47	0.03	0.11	0.02	0.05	0.03	1.09	0.53
2006	0.48	0.03	0.12	0.03	0.07	0.05	0.65	0.03
2007	0.43	0.04	0.19	0.05	0.11	0.08	0.98	0.03
2008	0.32	0.06	0.27	0.04	0.13	0.09	1.10	0.04
2009	0.33	0.09	0.27	0.02	0.06	0.04	1.17	0.01
2010	0.48	0.10	0.25	0.02	0.04	0.03	1.03	0.01
2011	0.39	0.10	0.19	0.02	0.04	0.03	0.91	0.01
2012	0.37	0.10	0.26	0.02	0.04	0.03	0.11	0.01
2013	0.49	0.13	0.28	0.01	0.02	0.02	0.54	0.01
2014	0.61	0.22	0.30	0.01	0.02	0.02	0.53	0.01
2015	0.68	0.21	0.19	0.01	0.01	0.01	0.77	0.01
2016	0.77	0.22	0.17	0.02	0.03	0.02	1.42	0.00
2017	0.82	0.23	0.25	0.01	0.01	0.01	1.10	0.00
2018	0.73	0.20	0.34	0.01	0.01	0.01	0.44	0.00

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (32) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف بابل للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2005	1	1	1	3	1	5	2.00	2
2006	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2007	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2008	1	1	2	2	1	1	1.33	1
2009	1	1	2	3	1	1	1.50	2
2010	1	1	2	3	1	1	1.50	2
2011	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2012	1	1	2	3	5	1	2.17	2
2013	1	1	2	3	1	1	1.50	2
2014	1	1	2	3	1	1	1.50	2
2015	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2016	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2017	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2018	1	1	3	3	3	1	2.00	2

الجدول من إعداد الباحثة

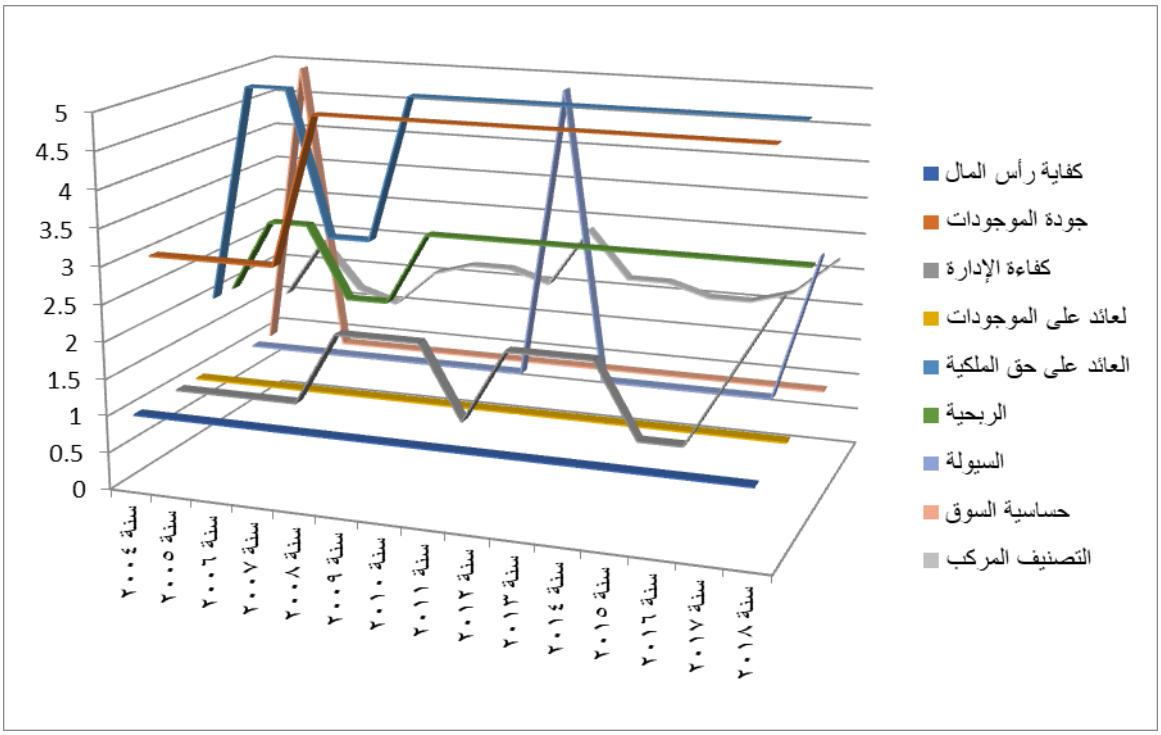

شكل (18) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف بابل للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

12 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف بغداد حسب انموذج Camels.

يعرض الجدول (33) المؤشرات المالية لمصرف بغداد للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (34), ويتضح ان المصرف قد تراوحت درجة تصنيفه طيلة فترة الدراسة بين الدرجة الثانية التي تعكس وضع مقبول الا ان هناك بعض السلبيات بحاجة الى اتخاذ اجراءات تصحيحية بشأنها وبين الدرجة الثالثة التي تعكس وضع حرج وحاجة لمراقبة ومتابعة مستمرين باستثناء سنة 2007 التي حصل فيها المصرف على درجة التصنيف الاولى والتي تعكس موقف جيد من جميع النواحي ولا يحتاج إلى إجراء تصحيح وكان السبب هي هذه الدرجة هو انتقال مؤشر كفاءة الادارة والربحية من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية كإشارة ان المصرف حقق مستوى جيد في الأرباح مع تكوين قدر من الاحتياطيات. والشكل (19) يبن درجات تصنيف المصرف.

جدول (33) مؤشرات مصرف بغداد حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	عائد على الموجودات	عائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.14	0.06	0.29	0.00	0.02	0.01	0.33	2.81
2005	0.18	0.01	0.32	0.00	0.03	0.02	0.66	0.23
2006	0.18	0.01	0.36	0.02	0.09	0.06	0.77	0.16
2007	0.21	0.03	0.30	0.04	0.21	0.13	0.63	0.24
2008	0.17	0.02	0.44	0.04	0.21	0.12	0.51	0.41
2009	0.14	0.02	0.72	0.02	0.11	0.06	0.34	1.27
2010	0.12	0.03	0.45	0.01	0.10	0.06	0.64	0.14
2011	0.16	0.04	0.51	0.02	0.14	0.08	0.65	0.22
2012	0.16	0.03	0.67	0.02	0.12	0.07	0.78	0.19
2013	0.17	0.03	0.68	0.02	0.10	0.06	0.73	0.24
2014	0.16	0.03	0.60	0.01	0.07	0.04	0.67	0.26
2015	0.18	0.10	0.37	0.00	0.02	0.01	0.95	0.01
2016	0.24	0.13	0.51	0.02	0.07	0.04	0.69	0.01
2017	0.24	0.04	2.44	0.01	0.02	0.01	0.68	0.72
2018	0.24	0.06	1.78	0.00	0.02	0.01	0.78	0.75

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (34) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف بغداد للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	1	1	2	5	4	5	3.00	3
2005	1	1	3	5	1	1	2.00	2
2006	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2007	1	1	2	2	1	1	1.33	1
2008	1	1	4	2	1	4	2.16	2
2009	1	1	5	2	4	5	3.00	3
2010	1	1	4	2	1	1	1.67	2
2011	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2012	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2013	1	1	5	2	1	1	1.83	2
2014	1	1	5	3	1	2	2.17	2
2015	1	1	3	5	1	1	2.00	2
2016	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2017	1	1	5	3	1	5	2.67	3
2018	1	1	5	5	1	5	3.00	3

الجدول من إعداد الباحثة

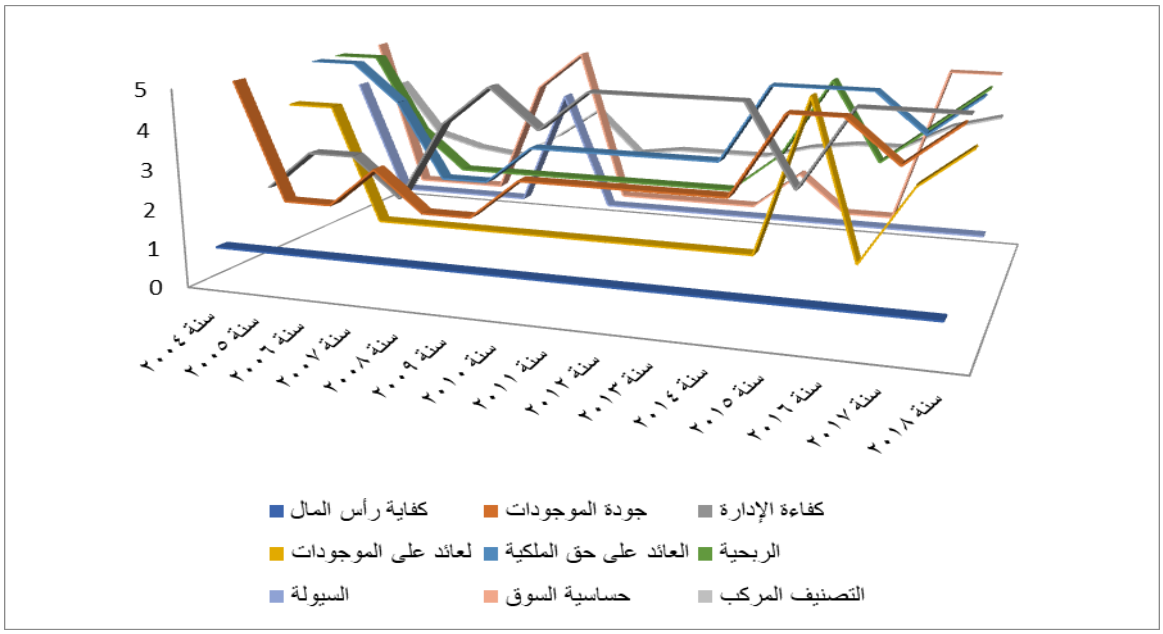

شكل (19) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف بغداد للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

13 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف سومر حسب انموذج Camels.

يشير الجدول (35) الى المؤشرات المالية لمصرف سومر للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (36),) ويتضح ان المصرف حصل على درجة التصنيف الثانية طيلة فترة الدراسة الممتدة من 2004 لغاية 2018 دون ان يحدث تراجع عن هذا المستوى وهذا يشير الى وضع مقبول لكن هناك بعض النواقص في حال معالجتها فان المصرف سوف يكون قادراً على احراز درجة تصنيف متقدمة. ويعزى سبب استقرار المصرف عند الدرجة الثانية هو تبات مؤشرات كفاية راس المال وجودة الموجودات والسيولة والحساسية لمخاطر السوق التي حرزت الدرجة الاولى طيلة فترة الدراسة, الا ان تذبذب مؤشر كفاءة الادارة بين الدرجة الثانية والخامسة وتذبذب ومؤشر الربحية بين الدرجة الثالثة والخامسة حال دون تقدم المصرف نحو الدرجة الاولى. والشكل (20) يبن تطور درجات تصنيف المصرف.

جدول (35) مؤشرات مصرف سومر حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	عائد على الموجودات	عائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.06	0.16	0.45	0.02	0.30	0.16	0.73	0.00
2005	0.66	0.11	0.25	0.03	0.04	0.04	0.71	0.01
2006	0.57	0.34	0.30	0.02	0.04	0.03	0.50	0.15
2007	0.57	0.14	0.47	0.02	0.04	0.03	1.05	0.05
2008	0.64	0.09	0.38	0.01	0.01	0.01	2.06	0.06
2009	0.62	0.08	0.20	0.04	0.06	0.05	0.76	0.01
2010	0.63	0.06	0.31	0.00	0.01	0.00	1.45	0.01
2011	0.63	0.05	0.25	0.00	0.00	0.00	1.24	0.00
2012	0.59	0.06	0.12	0.00	0.01	0.00	0.14	0.00
2013	0.64	0.05	0.07	0.00	0.01	0.01	1.77	0.00
2014	0.62	0.05	0.36	0.01	0.01	0.01	1.82	0.00
2015	0.71	0.07	0.37	0.01	0.02	0.01	2.23	0.01
2016	0.76	0.08	2.16	0.01	0.01	0.01	2.62	0.00
2017	0.69	0.08	0.80	0.00	0.00	0.00	2.42	0.00
2018	0.66	0.07	0.40	0.00	0.00	0.00	2.69	0.01

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

جدول (36) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف سومر للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	3	1	2	1	1	1	1.50	2
2005	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2006	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2007	1	1	2	3	1	1	1.50	2
2008	1	1	4	3	1	1	1.83	2
2009	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2010	1	1	4	5	1	1	2.17	2
2011	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2012	1	1	5	5	5	1	3.00	3
2013	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2014	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2015	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2016	1	1	5	3	1	1	2.00	2
2017	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2018	1	1	5	5	1	1	2.33	2

الجدول من اعداد الباحثة

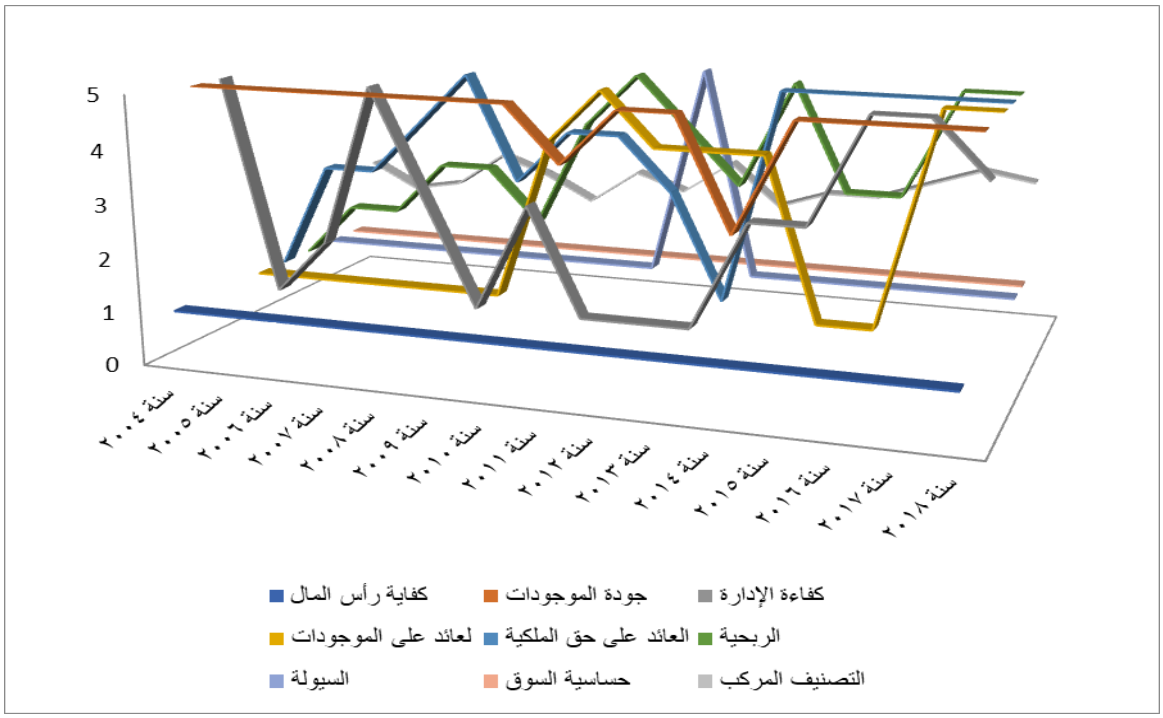

شكل (20) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف سومر للمدة من 2004-2018
المصدر: من اعداد الباحثة

14 . درجات التصنيف الفرعي والمركب التي حصل عليها مصرف الشرق الأوسط حسب انموذج Camels.

يشير الجدول (37) الى المؤشرات المالية لمصرف الشرق الاوسط للفترة من 2004 لغاية 2018 والتي صنف المصرف على اساسها حسب درجات التصنيف الفرعي والمركب لأنموذج Camels كما في الجدول (38), ويتضح من خلال الجدول ان مصرف الشرق الاوسط حصل على درجة تصنيف تراوحت بين الدرجة الثانية والثالثة طيلة فترة الدراسة باستثناء الاعوام 2009, 2011, 2012 حيث حقق المصرف درجة التصنيف الاولى لحصول مؤشر حساسية مخاطر السوق على الدرجة الاولى التي تعكس تحكم قوي وبدرجة عالية بمخاطر السوق, وانتقال مؤشر كفاءة الادارة من الدرجة الثالثة التي تعكس أداء إداري مقبول مع وجود نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من العوامل, الى الدرجة الاولى التي تعكس كفاءة عالية في الأداء الإداري مع قدرة على الاستجابة للتغيرات. والشكل (21) يبن درجات تصنيف المصرف خلال فترة الدراسة.

جدول (37) مؤشرات مصرف الشرق الأوسط حسب نموذج Camels للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	عائد على الموجودات	عائد على حق الملكية	الربحية	السيولة	حساسية السوق
2004	0.08	0.03	0.44	0.02	0.20	0.11	0.55	0.30
2005	0.09	0.04	0.47	0.03	0.30	0.16	0.38	0.52
2006	0.12	0.07	0.72	0.00	0.01	0.00	0.54	0.35
2007	0.12	0.06	0.58	0.00	0.01	0.01	0.52	0.40
2008	0.11	0.07	0.15	0.02	0.21	0.11	0.50	0.35
2009	0.14	0.08	0.49	0.02	0.15	0.08	0.79	0.15
2010	0.14	0.39	0.57	0.02	0.12	0.07	0.52	0.01
2011	0.21	0.22	0.41	0.02	0.08	0.05	0.69	0.01
2012	0.23	0.09	0.27	0.03	0.12	0.08	0.75	0.06
2013	0.26	0.11	0.27	0.03	0.10	0.06	0.76	0.03
2014	0.45	0.14	0.47	0.01	0.01	0.01	0.70	0.05
2015	0.41	0.14	0.35	0.01	0.02	0.01	0.98	0.07
2016	0.44	0.20	0.20	0.02	0.04	0.03	1.33	0.08
2017	0.34	0.15	0.35	0.00	0.00	0.00	1.32	0.06
2018	0.33	0.12	0.24	0.00	-0.01	-0.01	1.11	0.00

المصدر:- إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

الجدول (38) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الشرق الأوسط للمدة من 2004-2018

السنة	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	التصنيف المركب	المرتبة من 5-1
2004	2	1	4	2	1	2	1.83	2
2005	2	1	1	1	3	5	2.16	2
2006	1	1	2	5	1	3	2.17	2
2007	1	1	5	5	1	4	2.83	3
2008	1	1	3	2	1	3	1.83	2
2009	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2010	1	1	3	2	1	1	1.50	2
2011	1	1	1	3	1	1	1.33	1
2012	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2013	1	1	1	2	1	1	1.17	1
2014	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2015	1	1	3	3	1	1	1.67	2
2016	1	1	3	5	1	1	2.00	2
2017	1	1	5	5	1	1	2.33	2
2018	1	1	5	4	1	1	2.17	2

الجدول من إعداد الباحثة

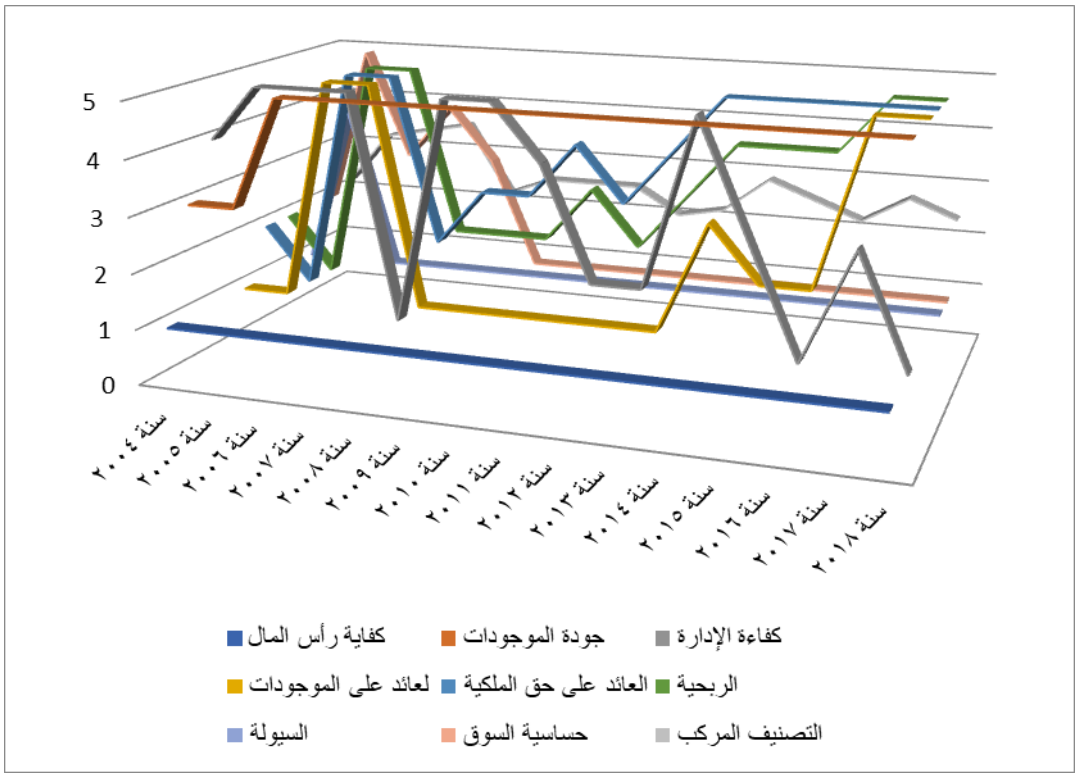

شكل (21) درجات التصنيف الفرعي لعناصر Camels الخاص بمصرف الشرق الأوسط للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

بناءً على ما تقدم ومن خلال الجدول رقم (39) الذي يبن درجات تصنيف جميع المصارف عينة الراسة للفترة من 2004 لغاية 2014 يمكننا القول ان اغلب المصارف المدروسة وحسب المؤشرات التي اعتمدت في الدراسة الحالية حصلت على درجة تصنيف تراوحت بين الدرجة الاولى التي تعكس موقف جيد من جميع النواحي وبين الدرجة الثانية التي تعكس وضع سليم نسبياً مع بعض السلبيات التي تتطلب وضع معالجات لها.

جدول (39) درجة تصنيف المصارف عينة الدراسة للفترة من 2004-2018

السنة	الاتحاد	الاقتصاد	الأهلي	الاستثمار	التجاري	الخليج	الشمال	المتحد	الموصل	الائتمان	بابل	بغداد	سومر	شرق أوسط
2004	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	1	3	2	2
2005	2	1	2	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
2006	2	1	2	2	3	2	2	2	2	2	1	2	2	2
2007	2	1	2	1	3	2	2	2	2	3	1	1	2	3
2008	2	1	2	2	3	2	2	2	2	3	1	2	2	2
2009	2	1	2	2	3	3	1	1	2	3	2	3	2	1
2010	1	1	2	2	3	2	1	1	1	3	2	2	2	2
2011	2	1	2	2	3	2	1	1	1	3	1	2	2	1
2012	1	2	2	2	3	1	1	1	1	3	2	2	3	1
2013	1	2	2	1	2	1	2	2	1	3	2	2	2	1
2014	1	2	2	1	3	1	2	2	2	3	2	2	2	2
2015	2	1	3	1	3	1	2	2	2	3	1	2	2	2
2016	2	2	2	1	2	2	2	2	2	3	1	2	2	2
2017	2	2	3	1	2	2	2	3	2	3	1	3	2	2
2018	2	1	3	2	2	1	2	3	1	2	2	3	2	2

الجدول من إعداد الباحثة

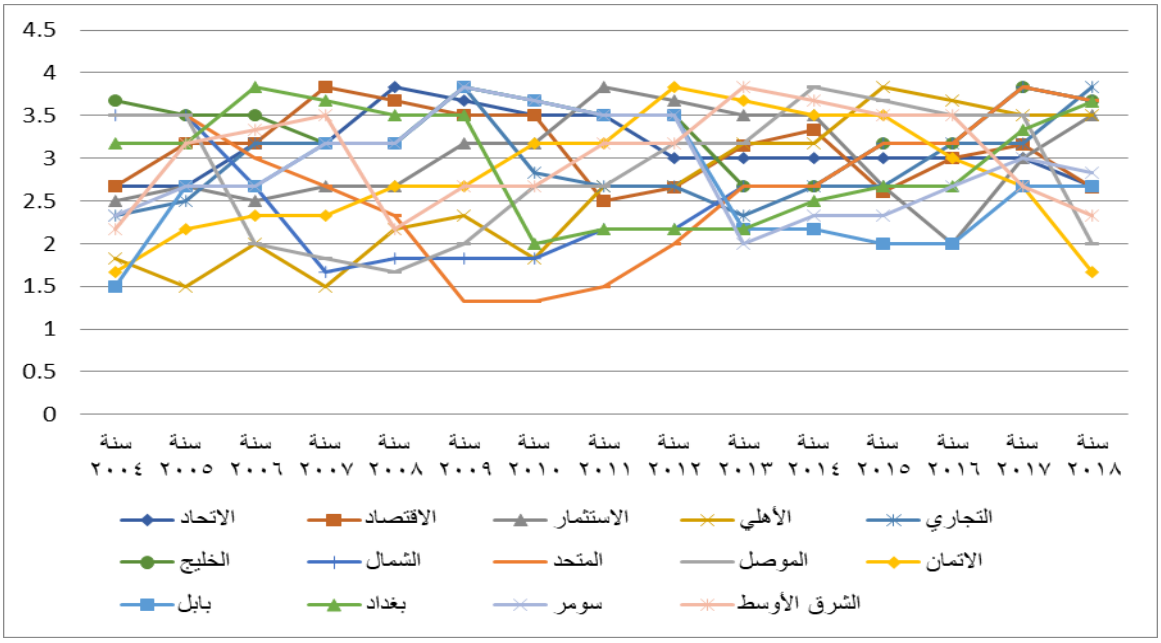

شكل (22) التصنيف المركب للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة من 2004-2018
المصدر: من اعداد الباحثة

ثالثاً: قياس المتغيرات الوسيطة (المخاطر في المصارف التجارية العراقية)

تضمنت الدراسة ثلاث متغيرات وسيطة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وتم قياسها بالاعتماد على المؤشرات المدرجة في الجدول رقم (1) وكما يلي:

1 . قياس مخاطر الائتمان

بالاعتماد على مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض تم قياس مخاطر الائتمان في المصارف عينة الدراسة للفترة من 2004 لغاية 2018. ان وضع هذا المخصص من قبل المصارف يعطي دلالة على ادارة جيدة لمخاطر الائتمان من حيث وضع مخصص كافي لمواجهة احتمالية عدم سداد القروض من قبل المقترضين بالشكل الذي يجنب المصرف الصدمات المفاجئة شرط ان لا يزيد عن الحد المعقول كونه يمثل تعطيل للأموال. والجدول رقم(40) يوضح نسب احتفاظ المصارف العراقية الخاصة من هذا المخصص وقد كانت بنسب متباينة تراوحت بين 0.01 كحد ادنى يعكس ادارة غير جيدة لمخاطر الائتمان وبين 1.04 كحد اعلى ويعطي مؤشر سلبي لتعطيل اموال تعادل حجم القروض الممنوحة التي لو تم استثمارها بشكل جيد لكانت تسهم بزيادة ارباح المصرف. والشكل (40) يبن مخاطر الائتمان في المصارف عينة الدراسة للمدة من2004 -2018.

جدول (40) قياس مخاطر الائتمان في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004 – 2018

السنة	الاتحاد	الاقتصاد	الاستثمار	الأهلي	التجاري	الخليج	الشمال	المتحد	الموصل	الائتمان	بابل	بغداد	سومر	شرق أوسط
2004	0.01	0.06	0.09	0.15	0.30	1.04	0.6	0.60	0.60	0.23	0.18	0.23	1.04	0.01
2005	0.06	0.23	0.05	0.30	0.16	0.60	0.08	0.08	0.08	0.16	0.01	0.16	0.01	0.01
2006	0.23	0.16	0.02	0.05	0.42	0.08	0.06	0.10	0.08	0.19	0.06	0.19	0.06	0.06
2007	0.16	0.19	0.01	0.24	0.01	0.23	0.23	0.05	0.15	1.04	0.23	1.04	0.23	0.23
2008	0.19	1.04	0.06	0.18	0.01	0.16	0.16	0.24	0.30	0.01	0.16	0.60	0.16	0.16
2009	1.04	0.60	0.23	0.01	0.06	0.19	0.19	0.18	0.18	0.06	0.19	0.08	0.19	0.01
2010	0.60	0.08	0.16	0.01	0.23	1.04	1.04	0.10	0.01	0.23	1.04	0.10	1.04	0.06
2011	0.08	0.12	0.19	0.01	0.16	0.60	0.60	0.07	0.06	0.16	0.60	0.07	0.60	0.23
2012	0.04	0.29	1.04	0.06	0.19	0.08	0.08	0.06	0.23	0.19	0.08	0.06	0.08	0.16
2013	0.08	0.83	0.60	0.23	1.04	0.01	0.01	0.01	0.16	1.04	1.04	0.01	0.06	0.19
2014	0.01	1.06	0.08	0.16	0.01	0.06	0.06	0.06	0.19	0.60	0.60	0.01	0.01	1.04
2015	0.01	0.17	0.19	0.19	0.06	0.23	0.23	0.23	1.04	0.08	0.08	0.06	0.02	0.60
2016	0.01	0.09	1.04	1.04	0.23	0.16	0.16	0.16	0.60	0.10	0.15	0.23	0.04	0.08
2017	0.06	0.10	0.60	0.60	0.16	0.19	0.19	0.19	0.08	0.05	0.01	0.16	0.04	0.17
2018	0.01	0.36	0.08	0.08	0.19	1.04	1.04	1.04	0.06	0.24	0.06	0.19	0.03	0.12

الجدول من إعداد الباحثة

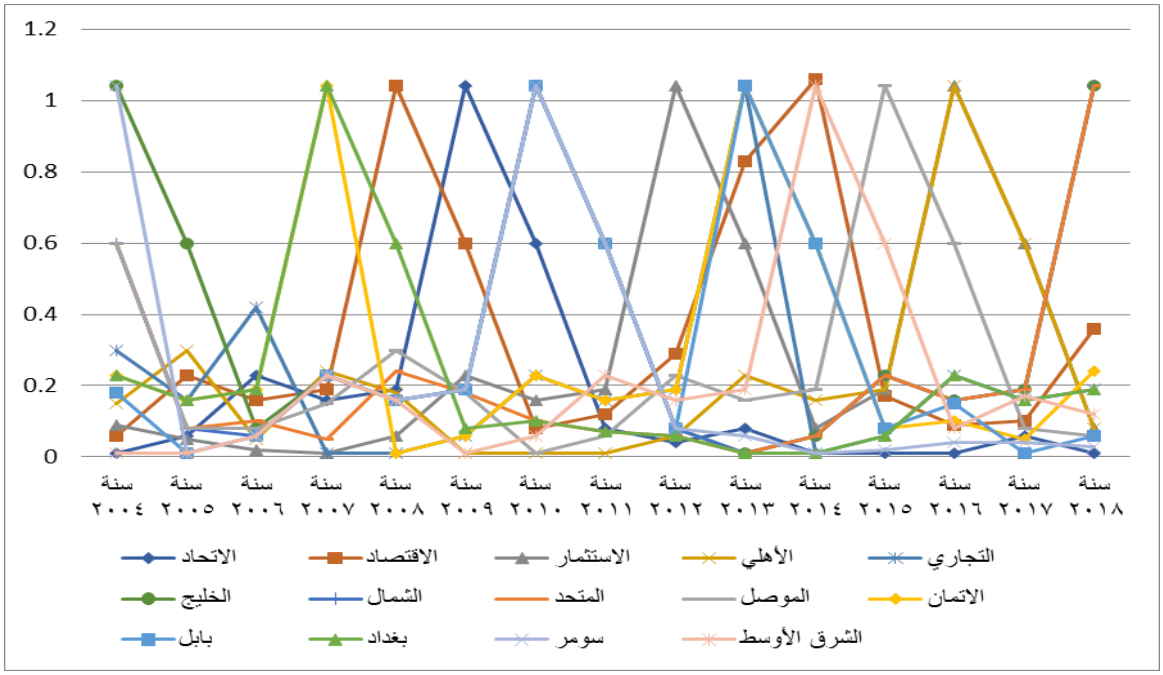

شكل (23) مخاطر الائتمان في المصارف التجارية العراقية للمدة من2004 –2018

المصدر: من اعداد الباحثة

2 . قياس الحساسية لمخاطر السوق

يعد الاستثمار في الاوراق المالية احد اوجه المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند حدوث تقلبات في اسعار الاوراق المالية, لهذا تم اعتماد مؤشر الاستثمار في الاوراق المالية الى الموجودات المتداولة لقياس الحساسية لمخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة للفترة من 2004 لغاية 2018. ويتضح من خلال الجدول (41) ان هناك تباين بين المصارف من حيث الحساسية لمخاطر السوق يعود الى اختلاف المبالغ المخصصة للاستثمار في الاوراق المالية والتي بارتفاعها ترتفع درجة التحسس لمخاطر السوق. ونجد ان بعض المصارف ترتفع درجة تعرضها لمخاطر تغير اسعار الاوراق المالية كالمصرف التجاري الذي واجه مخاطر بنسبة 0.12 كحد ادنى و 0.78 كحد اعلى. كذلك الحال لمصرف الائتمان الذي تراوحت مخاطره بين 0.15 كحد ادنى و 0.83 كحد اعلى. في حين كانت نسبة التعرض لمخاطر السوق في مصرف الاقتصاد لا تزيد على 0.06 وفي مصرف الشمال والموصل لا تزيد عن 0.08 والمتحد بنسبة 0.13 ومصرف سومر بنسبة لا تزيد عن 0.15. والشكل (24) يبن ذلك.

جدول (41) مخاطر السوق في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004 – 2018

السنة	الاتحاد	الاقتصاد	الأهلي	الاستثمار	التجاري	الخليج	الشمال	المتحد	الموصل	الائتمان	بابل	بغداد	سومر	شرق أوسط
2004	0.05	0.06	0.03	0.03	0.12	0.19	0.03	0.01	0.08	0.15	0.12	2.81	0.00	0.30
2005	0.00	0.03	0.26	0.23	0.06	0.20	0.01	0.03	0.05	0.20	0.53	0.23	0.01	0.52
2006	0.06	0.01	0.17	0.01	0.58	0.24	0.01	0.05	0.05	0.42	0.03	0.16	0.15	0.35
2007	0.12	0.02	0.01	0.01	0.64	0.44	0.00	0.07	0.04	0.44	0.03	0.24	0.05	0.40
2008	0.00	0.02	0.22	0.01	0.64	0.57	0.00	0.13	0.02	0.43	0.04	0.41	0.06	0.35
2009	0.35	0.02	0.22	0.01	0.78	1.04	0.01	0.01	0.03	0.48	0.01	1.27	0.01	0.15
2010	0.05	0.01	0.11	0.02	0.66	0.44	0.01	0.01	0.03	0.60	0.01	0.14	0.01	0.01
2011	0.05	0.01	0.09	0.01	0.47	0.40	0.02	0.02	0.03	0.51	0.01	0.22	0.00	0.01
2012	0.01	0.01	0.01	0.01	0.44	0.04	0.01	0.02	0.04	0.64	0.01	0.19	0.00	0.06
2013	0.00	0.01	0.06	0.01	0.34	0.09	0.04	0.02	0.03	0.65	0.01	0.24	0.00	0.03
2014	0.00	0.00	0.02	0.01	0.63	0.10	0.04	0.02	0.02	0.66	0.01	0.26	0.00	0.05
2015	0.00	0.00	0.12	0.00	0.43	0.00	0.09	0.01	0.01	0.50	0.01	0.01	0.01	0.07
2016	0.00	0.01	0.00	0.03	0.39	0.00	0.08	0.01	0.00	0.83	0.00	0.01	0.00	0.08
2017	0.00	0.01	0.34	0.04	0.32	0.09	0.08	0.01	0.00	0.65	0.00	0.72	0.00	0.06
2018	1.72	0.01	0.39	0.04	0.24	0.10	0.03	0.01	0.00	0.16	0.00	0.75	0.01	0.00

الجدول من إعداد الباحثة

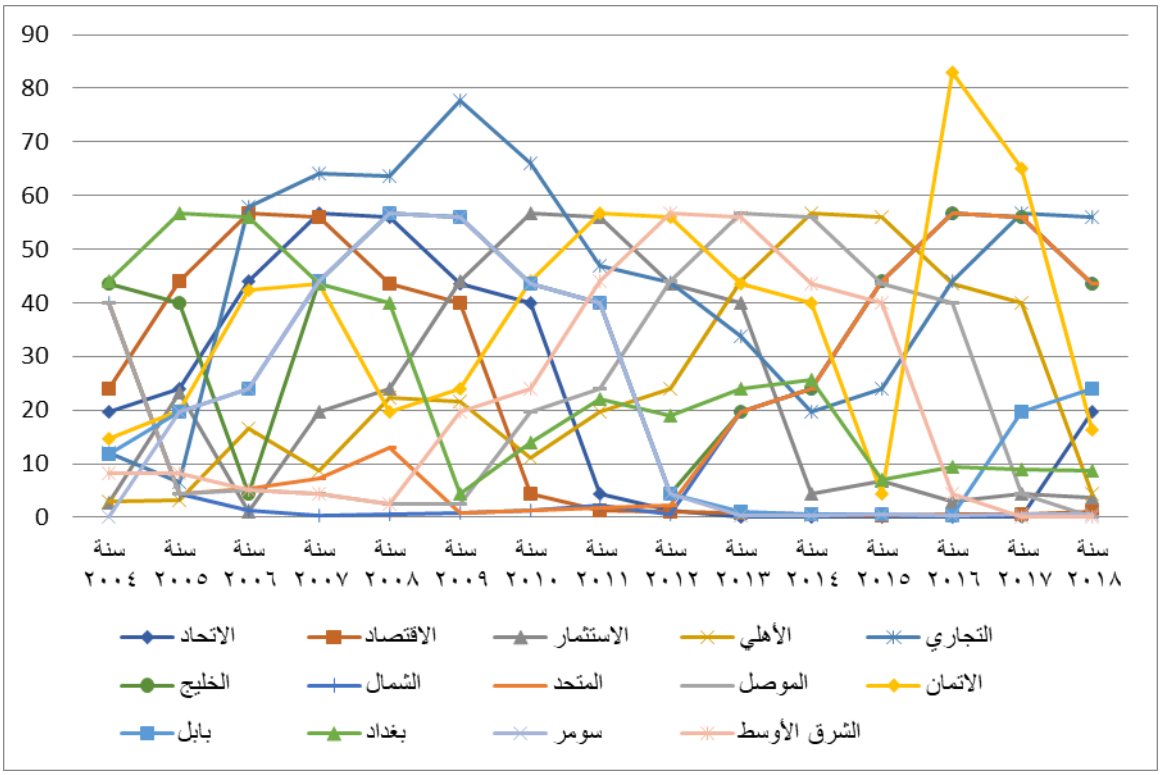

شكل (24) مخاطر السوق في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018
المصدر: من اعداد الباحثة

3 . قياس مخاطر التشغيل

يتضح من خلال الجدول (42) حجم مخاطر التشغيل التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة خلال الفترة من 2004 لغاية 2018 والتي يعد سوء تصرف الادارة بأنفاق مبالغ لا تتناسب مع الدخل احد انواعها حيث لوحظ ارتفاع هذا المؤشر في اغلب المصارف بنسب تصل الى (2.36) ما يعني ان هناك مصاريف تعادل الدخل بمقدار (2.36) مرة وهو يمثل تأكل للإيرادات الي يحققها المصرف وتوجيهها نحو مصاريف مبالغ فيها كالمكافئات التي تنفق حتى في حال خسارة المصرف ونفقات السفر ومصاريف الضيافة المرتفعة وما يدرج تحت بند مخصصات اخرى وغيرها من المصاريف التي لو تم تقليصها فأنها ستحمي الايرادات المتحققة بشكل كبير. والشكل (25) يبين نخاطر التشغيل التي تتعرض لها عينة الدراسة خلال الفترة من2004 لغاية 2018.

جدول (42) مخاطر التشغيل في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018

السنة	الاتحاد	الاقتصاد	الاستثمار	الأهلي	التجاري	الخليج	الشمال	المتحد	الموصل	الائتمان	بابل	بغداد	سومر	شرق أوسط
2004	0.99	1.77	1.07	1.48	2.86	1.77	0.79	0.79	0.79	1.5	0.24	1.08	1.91	0.82
2005	1.77	1.08	0.26	0.48	2.91	0.79	0.33	0.33	0.33	0.55	0.99	0.49	0.99	0.43
2006	1.08	0.49	3.94	-2.75	2.54	0.33	1.01	-1.41	0.54	0.46	1.77	0.9	1.77	1.06
2007	0.49	0.9	0.99	4.41	1.94	1.08	0.36	2.17	0.52	0.32	1.08	1.77	1.08	0.48
2008	0.90	1.77	1.77	0.94	2.04	0.49	0.41	-1.54	0.34	0.99	0.49	0.79	0.49	0.73
2009	1.77	0.79	1.08	5.48	1.9	0.9	0.33	0.2	0.46	1.77	0.9	0.33	0.9	0.99
2010	0.79	0.33	0.49	3.36	0.97	1.77	0.37	0.1	0.99	1.08	1.77	1.19	1.77	1.77
2011	0.33	1.19	0.9	0.99	1.01	0.79	0.31	0.17	1.77	0.49	0.79	0.82	0.79	1.08
2012	0.23	0.97	1.77	1.77	0.59	0.33	0.3	0.26	1.08	0.9	0.33	0.78	0.33	0.49
2013	0.15	7.44	0.79	1.08	1.07	0.99	0.99	0.99	0.49	1.77	1.1	0.73	2.36	0.9
2014	0.71	-3.90	0.33	0.49	0.99	1.77	1.77	1.77	0.9	0.79	1.1	1.26	1.71	1.77
2015	-1.70	1.01	0.48	0.9	1.77	1.08	1.08	1.08	1.77	0.33	1.19	4.46	1.02	0.79
2016	1.80	1..09	0.38	1.77	1.08	0.49	0.49	0.49	0.79	2.01	0.47	0.99	0.68	0.33
2017	1.88	-1.15	0.95	0.79	0.49	0.9	0.9	0.9	0.33	0.35	0.99	2.41	7.16	-1.96
2018	0.99	3.1	1.36	0.33	0.9	1.77	1.77	1.77	2.79	0.56	1.77	3.46	2.63	-1.16

الجدول من إعداد الباحثة

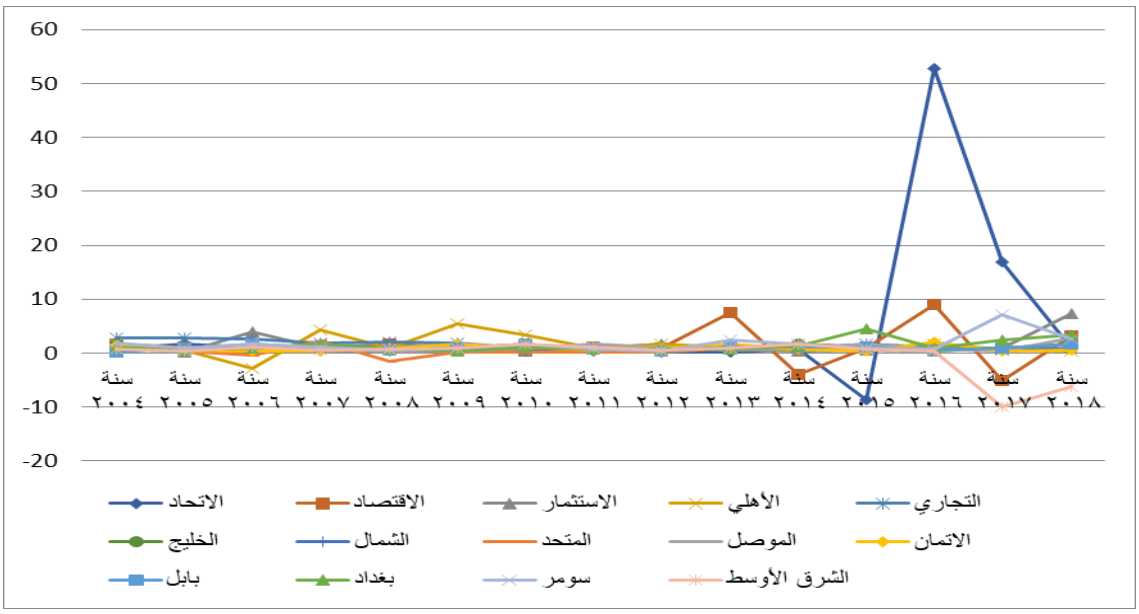

شكل (25) مخاطر التشغيل في المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2018

المصدر: من اعداد الباحثة

الفصل الثالث

المبحث الثاني

المعاجات الاحصائية

المبحث الثاني: المعالجات الاحصائية

اولاً: تحليل بيانات الدراسة:

اسْتُعْمِلَ برنامج (E–views) وهو من البرامج المتخصصة بالتحليل الإحصائي والاقتصاد القياسي؛ إذ تم اختبار الانموذج الملائم من خلال الطرائق الآتية:

1 . طريقة الانحدار التجمعية poold ols:

وهي طريقة تقدير انموذج ثابت العادي لجميع المقاطع (المصارف)، التي تعني عدم وجود اختلاف بين المقاطع المقدرة أي إنَّ معاملات الانحدار جميعها ثابته لجميع الفترات الزمنية أي لا يوجد تأثير للزمن وافتراض تجانس مجموعه البيانات وتكون صيغته.

$$Y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^{k} B_j X_{j\,(it)} + \epsilon_{it} \quad \dots (2) \qquad i=1،2،\dots،N \quad t=1،2،\dots،T \;،j=1,2,\dots,K$$

2 . انحدار الانموذج الثابت Fixed Effect Model:

يتم من خلال هذا الانموذج التعامل مع البيانات المقطعية (المصارف) كل مجموعه على حده عبر اختلاف قيمة b_o مع إبقاء معاملات الميل b_i ثابته لكل المجاميع؛ بمعنى آخر سيكون هناك حالة عدم تجانس التباين بين المصارف وتكون صيغته بالشكل.

$$Y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} B_j X_{j\,(it)} + \epsilon_{it} \quad \dots (3) \qquad i=1،2،\dots،N \quad t=1،2،\dots،T \;،j=1,2,\dots,k$$

ويطلق على هذا الانموذج انموذج التأثيرات الثابتة كون معلمه b_o لا تتغير بالاعتماد على الزمن وإنَّما يكون التغير بسبب المقاطع (المصارف) ويتم تقدير ذلك باستعمال متغيرات وهميه بقدر (n-1)؛ لتجنب مشكلة التعدد الخطي، وبعدها يُقدر الانموذج بطريقة المربعات الصغرى ويكون الانموذج بالشكل الآتي:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{K} B_j X_{j\,(it)} + \epsilon_{it} \quad \dots (4) \qquad i=1،2،\dots،N\,,\ t=1،2،\dots،T\ ،\ j=1,2,..,k$$

حيث يمثل $\alpha_1 + \sum_d^N = 2\,\alpha_d D_d$ التغير في المقطع الصادي B_o.

3 . انموذج التأثيرات العشوائية Random Effect:

عادة ما يفترض الانحدار ان تباين الخطأ ثابت لجميع المشاهدات (المقاطع) أي إنَّ الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عبر الزمن وان كل المقاطع خلال الفترة الزمنية ، وأنَّ الانموذج العشوائي يكون هو الأفضل في حالة خلل أحد الفروض الخاصة بالتحليل من خلال معاملة b_o كمتغير عشوائي ويكون شكل المعادلة كما يلي:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} B_J X_{j\,(it)} + V_i + \epsilon_{it}$$

إذ أنَّ ... $B_{o(i)} = \mu + v_i$ وتمثل v معدل بين مقدار حد الخطأ بين المقاطع , وعادةً ما تستعمل طريقة المربعات الصغرى المعممة؛ لتقدير معلمات انموذج التأثيرات العشوائية؛ كون الطريقة الاعتيادية تكون نتائج التقدير فيها غير كفؤة، أنَّ الفرق بين طريقتي انموذج التأثير الثابت والتأثير العشوائي هو ان انموذج الأثر الثابت يفترض أن كل مصرف يختلف في حده الثابت في حين انموذج الأثر العشوائي يفترض أن كل مصرف يختلف في حد الخطأ العشوائي.

وعليه من أجل معرفة أي انموذج ملائم للدراسة ؛ ينبغي إجراء اختبارات إحصائية للانموذج الملائم؛ وذلك من خلال مرحلتين: تتضمن المرحلة الأولى إجراء اختبار لتحديد أي انموذج أفضل من بين الانموذج التجمعي للبيانات او انموذج التأثيرات الثابتة باستعمال اختبار f المقيد طبقا للمعادلة الآتية:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PEM})/(N-1)}{(1 - R^2_{FEM})/(NT - N - K)} \approx F(N-1،NT - N - K)$$

إذ N: عدد المقاطع ويمثل عدد المصارف في الدراسة

T: طول المدة الزمنية

K: عدد المتغيرات المستقلة في الدراسة

R^2 FEM: يمثل معامل التحديد للانموذج الثابت (غير المقيد)

R^2 PEM: يمثل معامل التحديد للانموذج التجمعي (المقيد)

وتقارن قيمة F المحسوبة مع قيمه F الجدولية بمستوى معنويه 0.05 ودرجة حرية ((N-A)،N*T-(N-K))، ففي حالة القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم التي تنص على أنَّ الانموذج الملائم للبيانات هو الانموذج التجمعي والعكس صحيح، فإذا ظهرت النتيجة القبول نتوقف ونعدُّ الانموذج التجمعي هو الأفضل، أمَّا إذا رفضنا الفرضية فسوف ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي التفضيل بين انموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية ويتم ذلك من خلال اختبار husman.

ثانياً: الإحصاء الوصفي:

1 . الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة:

يشير الجدول (30) الى الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد في الدراسة. ويتضح أنَّ المتغيرات جميعها تمتلك وسط حسابي (1.955،1.8،0.998) بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثلاث على التوالي وكذلك الوسط الحسابي للمتغير المعتمد 2.941)). اما قيمة الانحراف المعياري فكانت صغيرة لجميع المتغيرات ولم تتجاوز 1.259)) وهذا يدل على تجانس البيانات، ويمكن التأكد من ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا من خلال استخدام اختبار z test للالتواء واختبار Z للالتواء الذي نحصل عليه بقسمة درجة الالتواء skewness على الخطاء المعياري للمتوسط، فإذا كانت القيمة ضمن المدى (1.96 و1.96 −) فهذا يعني أنَّ البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

جدول (43) الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل والمتغير المعتمد

		COB	BQ	BS	Y
N	Valid	210	210	210	210
	Missing	0	0	0	0
Mean		0.998	1.8	1.955	2.9418
Std. Error of Mean		0.0568	0.0276	0.019	0.048
Median		0.545	2	2.197	3
Std. Deviation		1.259	0.4009	0.283	0.69
Skewness		2.218	1.511	1.187	0.654
Std. Error of Skewness		1.62	0.98	0.871	0.423
Kurtosis		4.926	0.285	0.018	5.342
Std. Error of Kurtosis		0.334	0.334	0.334	0.334
Minimum		0.00	1	1.39	1.33
Maximum		6.88	2	2.30	7.17

2 . الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الوسيطة:

يتضح من الجدول (31) أنَّ المتغيرات جميعها تمتلك وسط حسابي (1.335،25.78،0.262) بالنسبة للمتغيرات الوسيطة الثلاث على التوالي كذلك يمكن أن نلاحظ أنَّ قيمة الانحراف المعياري صغيرة بمتغير CR و0.311) OR و0.92 (وهذا يدل على تجانس البيانات في حين كان الانحراف المعياري لمتغير السوق 21.77، ويعدُّ عالي بسبب تشتت الأرقام عن الوسط الحسابي وهذا واضح من القيمة العليا والدنيا للبيانات. كذلك يمكن التأكد من ان البيانات تتوزع توزيعا طبعيا من خلال استعمال اختبار z test للالتواء وطبقا لاختبار Z للالتواء الذي نحصل عليه بقسمة درجة الالتواء skewness على الخطاء المعياري للمتوسط؛ فاذا كانت القيمة ضمن المدى (1.96 و-1.96) فهذا يعني أنَّ البيانات تتوزع توزيعا طبعيا.

جدول (44) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الوسيطة

		CR	MR	OR
N	Valid	210	210	210
	Missing	0	0	0
Mean		0.262	25.783	1.335
Std. Error of Mean		0.0214	1.503	0.285
Median		0.16	22.23	0.92
Std. Deviation		0.3112	21.777	4.14
Skewness		1.651	0.319	1.386
Std. Error of Skewness		0.952	0.321	0.865
Kurtosis		1.474	1.248	116.131
Std. Error of Kurtosis		0.334	0.334	0.33
Minimum		0.01	0	9.96
Maximum		1.06	80.92	52.8

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية للمتغيرات المستقلة

1 . اختبارات بيانات panel data للمتغيرات المستقلة:

نلاحظ من الجدول (32) أنَّ قيمة الثابت C طبقا لانموذج FEM كانت معنويه عند 0.05 حسب قيمة اختبار t، إذ بلغت 0.001 وهي قيمة دالة إحصائياً، وتؤكد معنوية الحد الثابت، كما نلاحظ أنَّ هنالك أثراً ذا دلالة إحصائية لمتغير COB على المتغير المعتمد (FS)؛ إذ بلغت قيمته Sig 0.03، وهي دالة إحصائياً تؤكد على وجود أثر لمتغير COB في FS، وتدل الإشارة السالبة على أنَّه كلما زاد متغير COB بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى نقصان FS بمقدار 0.27، أمَّا بالنسبة لمتغير BQ فقد أثبتت نتائج التحليل أنَّ له أثراً ذا دلالة إحصائية على المتغير المعتمد، إذ بلغت قيمه Sig 0.024، وهي أقل من 0.05، وتعني وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية، فعند زيادة متغير BQ بمقدار وحدة واحدة سوف تؤدي الى زيادة FS بمقدار 0.43 في حين أظهر متغير BS أثرا ذا دلالة احصائية على FS؛ إذ بلغت قيمه Sig 0.03، وتدل الإشارة السالبة على أنَّه كلما زاد متغير BS بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى نقصان FS بمقدار 0.32.

جدول (45) نتائج اختبارات بيانات panel data لمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل الحوكمه			
الانموذج التجمعي PRM	الانموذج العشوائي REM	الانموذج الثابت FEM	المتغيرات المستقلة
2.035	2.042	1.25	الثابت CONSTANT
0.002	0.001	0.001	Sig
-0.137	-0.38	-0.27	COB
0.100	0.035	0.03	Sig
0.414	0.410	0.428	BQ
0.001	0.000	0.024	Sig
0.966	-0.228	-0.325	BS
0.035	0.028	0.038	Sig
210	210	210	N
0.52	0.45	0.55	R^2

مخرجات برنامج EVIEWS V.7

أمَّا بالنسبة للقدرة التفسيرية للانموذج وطبقا لقيمة معامل التحديد R^2 فكانت 0.55، وتعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره 55% من التغيرات الحاصلة في FS، أمَّا البقية البالغة 45% تفسرها متغيرات أخرى مضمنة في المتغير العشوائي.

اما انموذج REM فاظهر قيمة الثابت C معنوية عند 0.05 طبقا لاختبار t ؛ إذ بلغت 0.001 وهي قيمة دالة إحصائياً، وتؤكد معنوية الحد الثابت، كما نلاحظ من خلال الجدول أنَّ هنالك أثراً ذا دلالة إحصائية لمتغير COB على المتغير المعتمد FS؛ إذ بلغت قيمة Sig 0.035 وهي قيمة دالة إحصائياً وتؤكد على وجود أثر لمتغير COB على FS وتشير الإشارة السالبة إلى أنَّه بزيادة قيمة متغير COB بمقدار وحدة واحدة سيؤدي هذا الى نقصان FS بمقدار 0.38، أمَّا فيما يتعلق بمتغير BQ فقد اظهرت النتائج أنَّ له أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير المعتمد (FS)، ؛ إذ بلغت قيمة Sig 0.00 ، وهي قيمة أقل من 0.01، وتعني وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية؛ أي زيادة BQ بمقدار وحدة واحدة

سوف تؤدي الى زيادة FS بمقدار 0.410، في حين كان لمتغير BS أثر ذو دلالة إحصائية (سالبة) على متغير FS؛ إذ كانت قيمة Sig 0.028، وهي أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً، وأنَّ إشارة معلمة المتغير سالبة تشير إلى أنَّ زيادة قيمة متغير BS بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى نقصان FS بمقدار 0.22.

أمَّا القدرة التفسيرية للانموذج وكما تظهرها قيمة معامل التحديد R^2 وهي 0،45 وتنعني ان الانموذج اذ استطاع تفسير ما مقداره 45% من التغيرات الحاصلة في FS اما بقية التغيرات البالغة 55% تفسرها متغيرات أخرى.

وأخيراً كانت قيمة الحد الثابت C بحسب انموذج PEM معنوية عند 0.05 بحسب قيمة اختبار t ؛ إذ بلغت 0.002 وهي قيم دالة إحصائياً، ونلاحظ من خلال الجدول أنَّ هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لمتغير COB على المتغير المعتمد ، إذ بلغت قيمة Sig 0.100 ، وهي قيمة دالة إحصائياً، بينما تشير الإشارة السالبة إلى أنَّه كلما زاد متغير COB بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى نقصان FS بمقدار 0.137. أمَّا بالنسبة لمتغير BQ أثبتت نتائج التحليل أن لا أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير المعتمد؛ إذ كانت قيمة Sig 0.001 ، وهي قيمة أقل من 0.01، وتعني لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، في حين كان لمتغير BS أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير FS؛ إذ بلغت قيمة Sig 0.035 وهي أقل من 0.05، وتعني وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية، فعند زيادة BS بمقدار وحدة واحدة سوف تؤدي الى زيادة FS بمقدار 0.966. كما أنَّ القدرة التفسيرية للانموذج وكما يظهرها R^2 بلغت 0.52، وتنعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره 52% من التغيرات الحاصلة في FS، أمَّا بقية التغيرات البالغة 48% تفسرها متغيرات أخرى.

ولاختيار الانموذج الملائم نجري المرحلة الأولى للتفضيل بين الانموذج التجمعي وانموذج التأثيرات الثابتة؛ وذلك باستعمال اختبار F المقيد تحت فرضية العدم الآتية:

H_O: الانموذج التجمعي أفضل للبيانات

H_1: انموذج التأثيرات الثابتة أفضل للبيانات

وبعد حساب قيمة F والبالغة 0.989 وهي أقل من القيمة الجدولية، وهذا يعني قبول فرضية العدم، وأنَّ الانموذج التجمعي هو الأفضل ونتوقف ليتم إجراء الاختبارات كافة على أساس الانموذج التجمعي.

2 . اختبار الاستقلالية للبيانات التجميعية للمتغيرات المستقلة:

نلاحظ من خلال الجدول (33) أنَّ قيمة معامل التحديد R_2 لمتغير (0.089) COB، وهذا يعني أنَّ هذا المتغير استطاع تفسير ما قيمته 8% من المتغير المعتمد (Y)، وكذلك نلاحظ من متغير BQ أنَّ قيمة R_2 كانت 0.114، وأنَّ هذا المتغير استطاع تفسير ما قيمته 11% فقط من قيمه المتغير المعتمد. أمَّا متغير BS فكانت قيمة 0.260 R_2 وهي صغيره جدا وتشير إلى أنَّ متغير BS استطاع تفسير ما قيمته فقط 26% من قيمة المتغير المعتمد إمَّا بقية التغيرات فتفسرها متغيرات أخرى. وكذلك نلاحظ من خلال الجدول أنَّ المتغيرات جميعها لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي؛ إذ أنَّ نتائج اختبار DW كانت لجميع قيم الاختبار تقع بين (1.5< 2.5 >D)، وهي القيمة التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الانحدار الخطي المتعدد.

جدول (46) اختبار الاستقلالية للبيانات التجميعية للمتغيرات المستقلة

الانموذج	R	R^2	R^2 Adj	Std error	Durbin Watson
COB	0.299	0.089	0.085	0.66	1.752
BQ	0.338	0.114	0.106	0.658	1.834
BS	0.510	0.260	0.250	0.603	1.662

3 . اختبار الخطية للبيانات التجميعية:

من خلال الجدول (34) نلاحظ أنَّ قيمة F المحسوبة عالية لكل متغير من المتغيرات المستقلة أي إنَّ القيم جميعها أقل من مستوى المعنوية 0.01، ويعني أنَّ هنالك علاقة خطية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغير المعتمد.

جدول (47) يوضح نتائج اختبار خطيه العلاقة بين المتغيرات المستقلة

المتغير المستقل		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
COB	Regression	9.066	1	9.066	20.419	0.00
	Residual	92.35	208	0.44		
	Total	101.416	209			
BQ	Regression	2.099	1	2.099	37.879	0.00
	Residual	11.526	208	0.55		
	Total	13.625	209			
BS	Regression	0.453	1	0.453	46.84	0.00
	Residual	13.580	208	0.65		
	Total	13.625	209			

4 . اختبار التعدد الخطي للبيانات التجميعية للمتغيرات المستقلة

جدول (48) نتائج اختبار التعدد الخطي للمتغيرات المستقلة

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	8.887	.139		64.113	.000		
	BQ	.352	.000	.214	2.404	.017	.990	1.010
	BS	0.123	.499	.421	25.164	.000	.990	1.010
2	(Constant)	51.321	122.310		2.397	.017		
	BS	10.232	12.013	.154	2.700	.041	.874	2.325
	COB	0.412	22.332	.523	5.124	.016	.745	2.351
3	(Constant)	.459	.282		84.265	.000		
	COB	.251	.421	.125	28.313	.000	.977	1.024
	BQ	0.321	.221	.295	6.251	.032	.950	0.998

5 . اختبار عدم تجانس الخطأ للمتغيرات المستقلة:

من خلال نتائج الجدول (34) المعني باختبار الكشف عن وجود عدم تجانس تباين الخطأ تشير النتائج الى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين الخطأ، والشكل (26) يوضح هذا.

جدول (49) نتائج اختبار عدم تجانس تباين الخطأ للمتغيرات المستقلة

Sig	F	Sig	Levin	
0.152	2.945	0.421	1.235	COB
0.423	1.843	0.125	0.689	BQ
0.231	3.624	0.069	0.212	BS

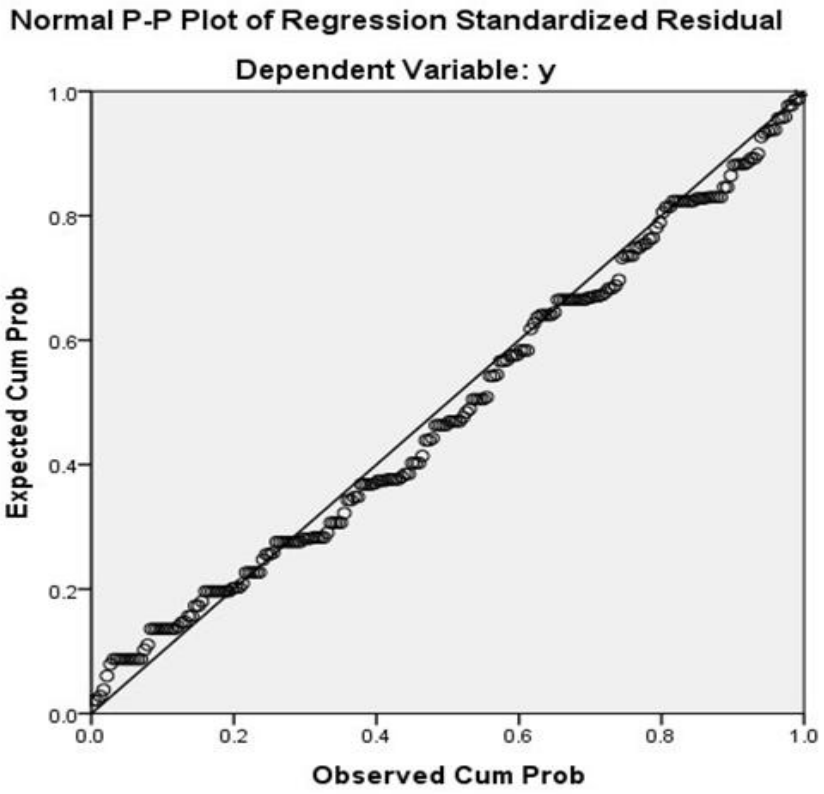

الشكل (26) عدم تجانس الخطأ للمتغيرات المستقلة

المصدر من اعداد الباحثة

6 . اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة:

نلاحظ من خلال الجدول (35) أنَّ جميع المتغيرات المستقلة تتوزع توزيعا طبيعياً كون قيمها (Sig) أكبر من 5% وهذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنَّ البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا وبالإمكان إجراء الاختبارات العلمية كافة عليها. والشكل (27) التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة.

جدول (50) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			
Sig.	Df	Statistic	Sig.	Df	Statistic	
.130	210	2.842	.124	210	2.312	COB
.254	210	2.377	.523	210	3.524	BQ
.241	210	3.725	.331	210	2.373	BS

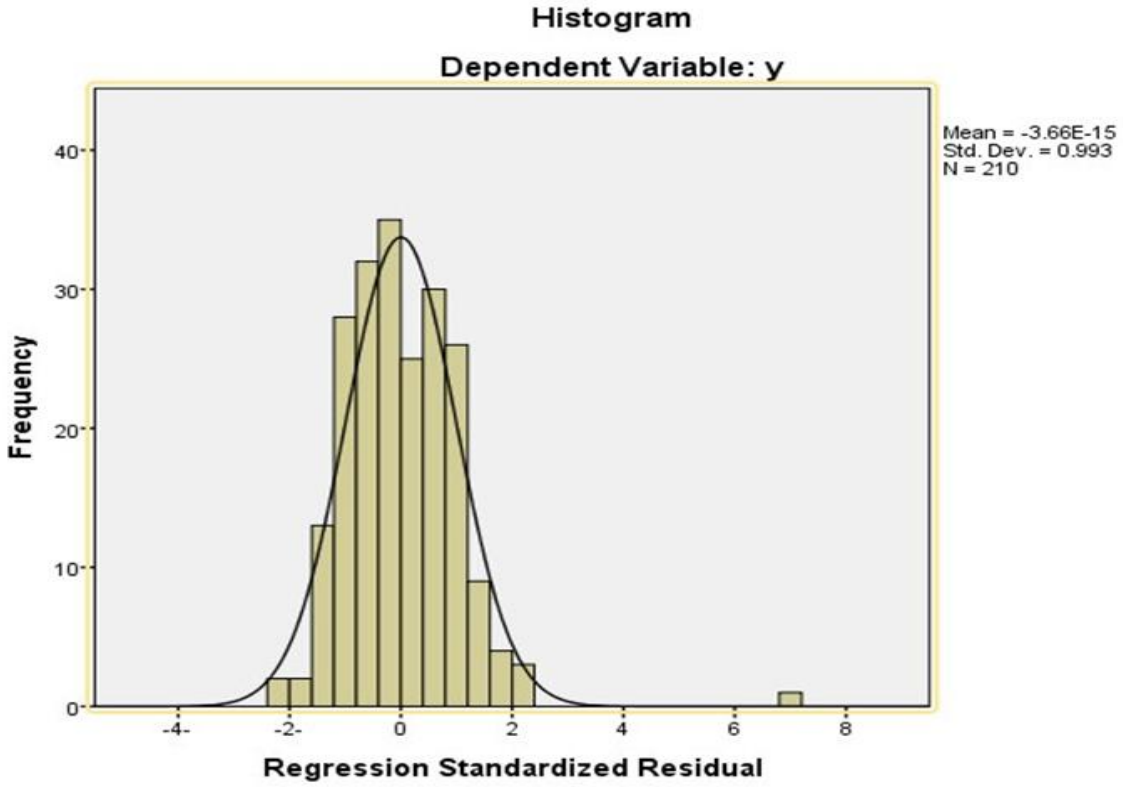

شكل (27) التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة

المصدر من اعداد الباحثة

رابعاً: الاختبارات التشخيصية للمتغيرات الوسيطة

1. اختبار الاستقلالية للبيانات التجميعية للمتغيرات الوسيطة

نلاحظ من خلال الجدول (36) أنَّ قيمة معامل التحديد R_2 لمتغير (0.051 CR)، وهذا يعني أنَّ هذا المتغير استطاع تفسير ما قيمته 5% من المتغير المعتمد (Y)، وكذلك نلاحظ أنَّ متغير MR أنَّ قيمة R_2 كانت 0.265، وهذا يعني أنَّ هذا المتغير استطاع تفسير ما قيمته 27% من المتغير المعتمد (Y)، أمَّا متغير OR فكانت قيمة R_2 هي 0.269 تشير إلى أنَّ متغير OR استطاع تفسير ما قيمته فقط 27% من قيمة المتغير المعتمد اما بقية التغيرات فتفسرها متغيرات أخرى. وكذلك نلاحظ من خلال الجدول أنَّ المتغيرات جميعها لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي إذ أنَّ نتائج اختبار DW كانت لقيم الاختبار جميعها تقع بين (D< 2.5 >1.5)، وهي القيمة التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الانحدار الخطي المتعدد.

جدول (51) اختبار الاستقلالية للبيانات التجميعية للمتغيرات الوسيطة

الانموذج	R	R^2	R^2 adj	Std error	Durbin Watson
CR	0.225	0.051	0.046	0.68	0.892
MR	0.515	0.265	0.258	0.599	1.135
OR	0.518	0.269	0.258	0.6	1.139

2. اختبار الخطية للبيانات التجميعية:

من خلال الجدول (37) نلاحظ أنَّ قيمة F المحسوبة عالية لكل متغير من المتغيرات الوسيط أي إنَّ القيم جميعها أقل من مستوى المعنوية 0.01، ويعني أنَّ هنالك علاقة خطية بين كل متغير من المتغيرات الوسيط (ادارة المخاطر) مع المتغير المعتمد.

جدول (52) اختبار خطية العلاقة بين المتغيرات الوسيطة

المتغيرات الوسيطة		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
CR	Regression	237.134	1	237.134	316.129	0.000
	Residual	156.024	208	0.750		
	Total	393.158	209			
MR	Regression	150.73	1	150.732	129.327	0.000
	Residual	242.425	208	1.166		
	Total	393,158	209			
OR	Regression	96.31	1	96.31	67.491	0.001
	Residual	296.848	208	1.427		
	Total	393.158	209			

3. اختبار التعدد الخطي للبيانات التجميعية:

الجدول أ(38) يبين نتائج الاختبار من خلال قيم VIF (معامل تضخم التباين)، وكذلك اختبار التباين المسموح TOLERANCE، وعلى وفق للاختبارات الإحصائية إذا كانت قيمة VIF اكبر من 3 فهذا يدل على احتمالية أنّ الانموذج يعاني من مشكلة التعدد الخطي. وتشير نتائج الاختبار إلى أنّه ولجميع النماذج كانت قيمة VIF أقل من 3 وهذا يدل على أنَّ الانموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي. بالنسبة لقيم Tolerance التي تعبر عن مقدار تباين المتغير الوسيط الذي لا تفسره المتغيرات المستقلة الأخرى في الانموذج التي يجب أنَّ لا تقل عن 0.1 ؛ إذ أشارت النتائج إلى أنَّ الانموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي وكذلك أنَّ قيم معاملات الانحدار جميعها قيم موجبة ودالة إحصائية.

جدول (53) نتائج اختبار التعدد الخطي للمتغيرات الوسيطة

Collinearity Statistics		Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
VIF	Tolerance			Beta	Std. Error	B		
		0.00	12.813		0.061	0.787	(Constant)	1
1	1	0.00	17.78	0.777	0.030	0.542	CR	
		0.00	8.195		0.053	0.431	(Constant)	2
1.077	0.929	0.00	19.728	0.658	0.023	0.549	CR	
1.077	0.929	0.00	13.293	0.444	0.002	0.033	MR	
		0.00	7.437		0.054	0.404	(Constant)	3
1.077	0.929	0.00	19.869	0.659	00023	0.460	CR	
1.080	0.926	0.00	13.446	0.447	0.002	0.033	MR	
1.004	0.996	0.001	2.835	0.059	0.008	0.015	OR	

4. اختبار عدم تجانس الخطأ للمتغيرات الوسيطة

من خلال نتائج الجدول (39) التي تشير الى اختبار الكشف عن وجود عدم تجانس تباين الخطأ فتدل النتائج أعلى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين الخطأ. والشكل (28) يشير هذا.

جدول (54) نتائج اختبار عدم تجانس تباين الخطأ للمتغيرات الوسيطة

Sig	F	Sig	Levin	
0.351	1.935	0.075	2.512	CR
0.122	2.211	0.325	1.242	MR
0.323	1.642	0.453	0.547	OR

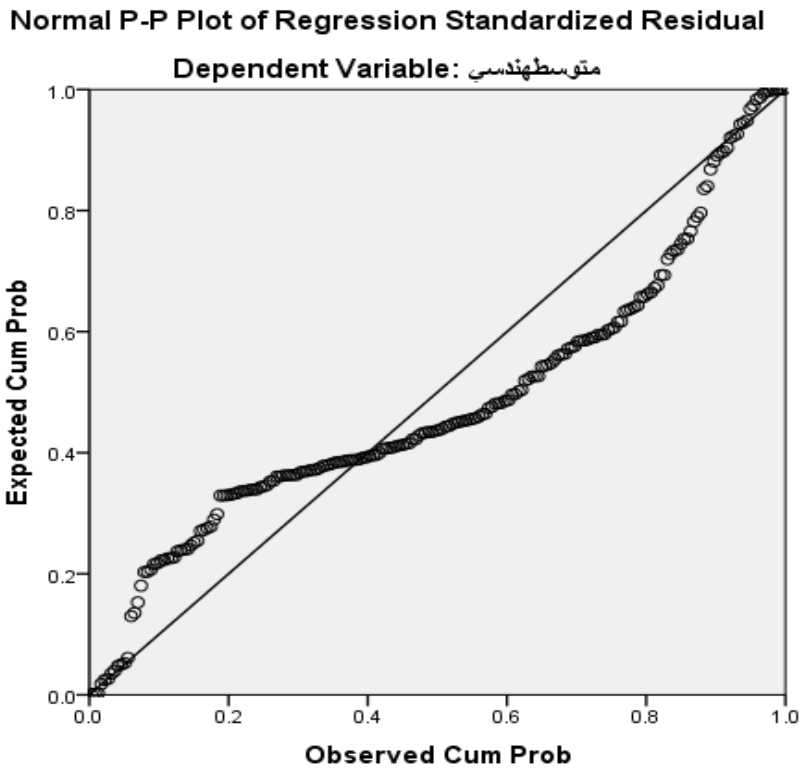

الشكل (28) عدم تجانس الخط للمتغيرات الوسيطة .

المصدر: من اعداد الباحثة

5. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

نلاحظ من خلال الجدول (40) أنَّ المتغيرات الوسيطة جميعها تتوزع توزيعا طبيعياً كون قيمها (Sig) اكبر من 5%، وهذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنَّ البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا وبالإمكان إجراء الاختبارات العلمية كافة عليها. والشكل (29) التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات الوسيطة.

جدول (55) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات الوسيطة

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			
Sig.	Df	Statistic	Sig.	Df	Statistic	
0.754	210	0.425	0.324	210	0.923	CR
0.452	210	0.987	0.524	210	1.452	MR
0.354	210	0.875	0.455	210	0.784	OR

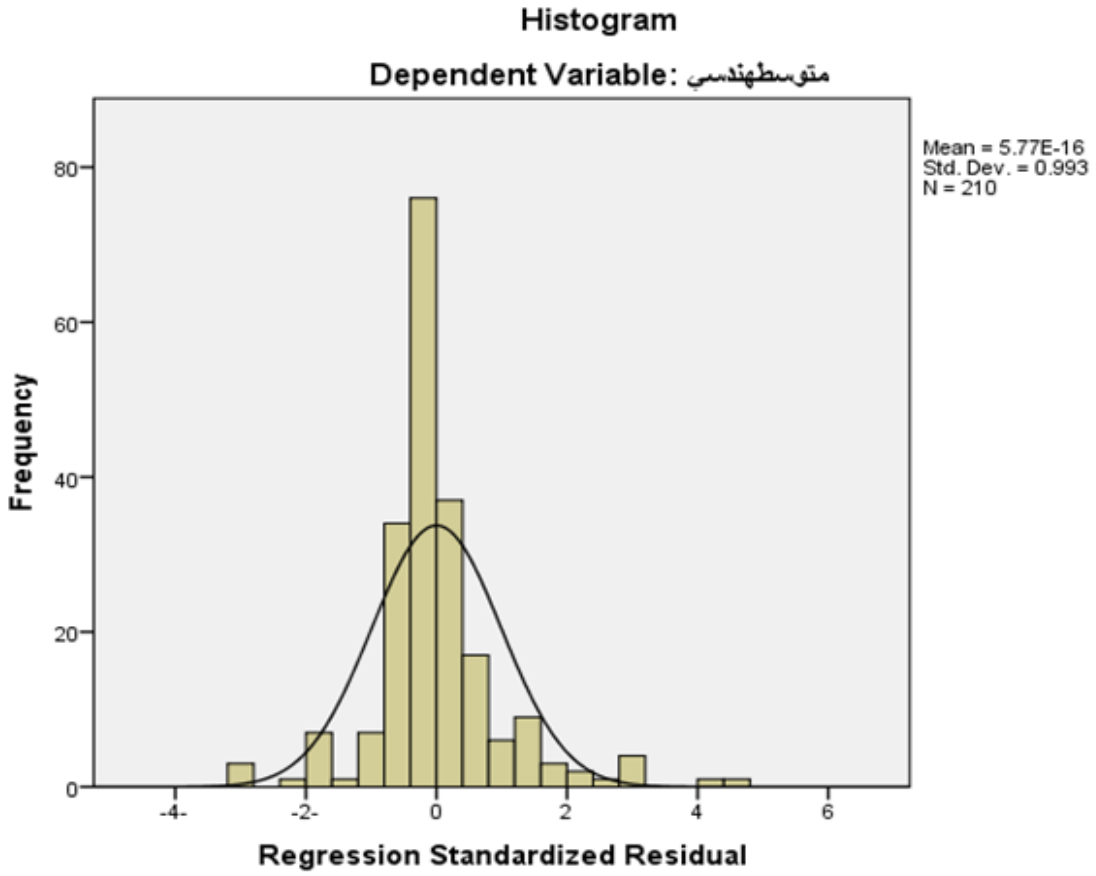

الشكل (29) التوزيع الطبيعي لبيانات للمتغيرات الوسيطة .

المصدر: من اعداد الباحثة

الفصل الرابع

اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

تمهيد

بعد ان تم قياس متغيرات الدراسة ومعالجة بياناتها احصائياً في الفصل الثالث, جاء الفصل الرابع ليعرض في مبحثه الاول اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة والتي تضمنت فرضية رئيسية لاختبار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع, وثلاث متغيرات فرعية لاختبار تأثير المتغيرات الوسيطة الثلاث في تغير علاقة المتغير المستقل بالتابع.

اما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصص لمناقشة النتائج التي تم التوصل اليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة وتوضيح العلاقة بين الحوكمة المصرفية وادارة المخاطر والسلامة المالية في البيئة العراقية.

الفصل الرابع

المبحث الأول

اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية

لغرض اختبار هذه الفرضية اسْتُعْمِلَ انموذج الانحدار المتعدد (معادلة 1) الذي اعتبر فيه (BS، BQ، COB) متغيرات مستقلة و (FS) متغير تابع وكما يلي:

$$FS_{it}= \beta0+ \beta1\ BS_{it} +\beta2\ BQ_{it} + \beta3\ COB_{it} + \varepsilon i\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث

$\beta0$ ثابت الانحدار

$\beta1$ معاملات الانحدار للمتغير i

εi الخطأ العشوائي

ويشير الجدول (56) الى نتائج الانموذج حيث تظهر قيمة معامل التحديد للأنموذج ككل تساوي (0.26) وهذا يعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره 26% من التغيرات الحاصلة في متغير FS و 74% تعزى الى عوامل أخرى. وان قيمة F المحسوبة كانت عالية ومعنويه بلغت (24.17) أي إنَّ الانموذج خطي وصالح للتنبؤ. أمَّا قيمه معامل التأثير لمتغير COB فبلغ (0.137−) وهي قيمة سالبة دالة معنويه؛ إذ بلغت قيمة SIG (0.00) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى أنَّه عند زيادة قيمة متغير COB بمقدار وحدة واحدة سيؤدي هذا الى نقصان في FS بمقدار (0.137)، في حين كانت قيمه معامل التأثير لمتغير BQ (0.142) وهي قيمة غير دالة معنوية؛ حيث بلغت SIG (0.181)، وهي اكبر من 0.05 وهذا يعني أنَّ BQ لا تؤثر في متغير FS. أمَّا قيمة معامل التأثير لمتغير BS فقد بلغت (0.966)، وهي قيمه موجبة دالة معنوية إذ بلغت SIG (0.00)، وهي أقل من (0.05) أي إنَّه عند زيادة BS بمقدار وحدة واحدة سيودي الى زيادة FS بمقدار(0.966)؛ مما يدعو لقبول الفرضية الرئيسية التي تنص على انه يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

الجدول (56) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الاولى

Sig	F	R^2	Sig	T	B	X	Y
0.00	24.17	0.26	0.00	4.095	-0.137	COB	FS
			0.181	1.324	0.142	BQ	
			0.00	6.384	0.966	BS	

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

يتم قبول هذه الفرضية بتوفر أربعة شروط وفقاً لنهج (Baron and Kenny 1986) وبعكسه يتم رفض الفرضية . والشروط هي:

1. **الشرط الأول:** وجود تأثير للحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

وقد تم التحقق من توفر هذا الشرط من خلال الفرضية الرئيسية .

2. **الشرط الثاني: وجود تأثير للحوكمة المصرفية في مخاطر لائتمان للمصارف التجارية العراقية.**

لغرض التحقق من تأثير لـ (BS، BQ، COB) في CR. اسْتُعْمِلَ انموذج الانحدار المتعدد كما في معادلة (2).

$$CR_{it} = \beta 0 + \beta 1\ BS_{it} + \beta 2\ BQ_{it} + \beta 3\ COB_{it} + \varepsilon i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وقد اظهرت النتائج في الجدول (57) إنَّ قيمة معامل التحديد R^2 للأنموذج ككل بلغت 0,035 أي إنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره 3% فقط من التغيرات الحاصلة في متغير CR و 97% تعزى الى عوامل أخرى، كما أنَّ قيمة F المحسوبة كانت عالية ومعنوية بلغت 2.982 أي إنَّ الانموذج خطي وصالح للتنبؤ؛ مما يدعو لقبول الفرضية التي تنص على أنَّه يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية في مخاطر لائتمان للمصارف التجارية العراقية. تجدر الإشارة إلى أنَّ قيمة معامل التأثير B لمتغير COB بلغ (0.032−) وهي قيمة سالبة دالة معنوية؛ إذ بلغت SIG (0.001) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أنَّه عند زيادة متغير COB بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انَّخفاض مخاطرة

الائتمان بمقدار (0.032)، في حين كانت قيمه معامل التأثير لمتغير BQ (0.023−) وهي قيمه سالبة دالة معنوية؛ إذ بلغت قمة SIG (000) وهي أقل من (0.05) أي إنَّه عند زيادة متغير BQ بمقدار وحدة واحدة سيؤدي هذا إلى انَّخفاض في CR بمقدار (0.023)؛ أمَّا قيمه معامل التأثير لمتغير BS فقد بلغ (0.12) وهي قيمة غير معنوية؛ إذ بلغت SIG (0.122) وهي اكبر من (0.05) وهذا يعني أنَّه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لـ BS على FS للمصرف.

جدول (57) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	B	T	Sig	R^2	F	Sig
CR	COB	-0.032	2.89	0.001	0.035	2.982	0.031
	BQ	-0.023	6.423	0.000			
	BS	0.12	1.554	0.122			

المصدر: من إعداد الباحثة

3. **الشرط الثالث وجود تأثير لمخاطر الائتمان في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.**

من اجل معرفة العلاقة بين FS وCR اسْتُعْمِلَ أنموذج الانحدار الخطي البسيط كما في المعادلة (3) والذي اعتبرت فيها FS متغير معتمد وCR متغير مستقل.

$$FS_{it}= \beta 0 + \beta 1\ CR_{it} + \varepsilon i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث يشير الجدول (58) إلى أنَّ قيمة معامل التحديد للأنموذج ككل بلغت 0.051 وهذا يعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره 5% من التغيرات الحاصلة في متغير FS وان 95% يعزى الى عوامل أخرى. كما ان قيمة F المحسوبة كانت عالية ومعنويه بلغت (11.085) أي إنَّ الانموذج خطي وصالح للتنبؤ، وان قيمة معامل التأثير B لمتغير CR في متغير FS بلغت (0.503) وهي قيمة موجبة دالة احصائيا؛ إذ بلغت قيمةsig (0.00) وهي أقل من 0.05 وتعني ان مقدار تأثر متغير CR على متغير FS يبلغ (0.503). مما يدعو لقبول الفرضية التي تنص على انه يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لإدارة ل CR في FS للمصارف التجارية العراقية.

جدول (58) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الاولى

Sig	F	R^2	Sig	T	B	X	Y
0.000	11.085	0.051	0.00	45.67	0.503	CR	FS

المصدر: من إعداد الباحثة

4. الشرط الرابع: تخفض مخاطر الائتمان من تأثير الحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

تم اعتماد انحدار متعدد متدرج من اجل معرفة أثر متغير CR في الانموذج العام كما في المعادلة (4) والمدرجة نتائجها في الجدول (59) وكما يلي:

$$FS = \beta 0 + \beta 1\ BS_{it} + \beta 2\ BQ_{it} + \beta 3\ COB_{it} + \beta 4\ CR_{it} + \varepsilon i \ldots\ldots\ldots(4)$$

أ . أنَّ قيمة معامل التحديد R^2 للأنموذج ككل بلغت 0.279 وهذا يعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره 27% من التغيرات الحاصلة في متغير FS و 73% تعزى الى عوامل أخرى، وأنَّ قيمة F المحسوبة كانت معنويه؛ إذ بلغت (19.80) بانخفاض مقداره (4.37) عما كانت عليه في الانموذج (3) الخالي من المتغير الوسيط ؛0 إذ بلغت (24.17) أي إنَّ الانموذج خطي وصالح للتنبؤ.

ب . إنَّ قيمة معامل التأثير لمتغير COB قد انخفضت عن ما كانت عليه في الانموذج الأول من – 0.137 الى 0.127-.

ت . مازال متغير BQ من دون تأثير على المتغير التابع ؛ إذ بلغت قيمة sig 0.199 وهي اكبر من 0.05

ث . انخفاض قيمة متغير BS من 0.966 الى 0.929 بوجود المتغير الوسيط.

وعليه وبموجب تحقق الشروط الاربعة التي حددها (Baron and Kenny 1986) يتم لقبول الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

جدول (59) نتائج تحليل الانحدار التدريجي للفرضية الفرعية الرابعة

Sig	F	R^2	Sig	T	B	X	Y
0.00	19.802	0.279	0.000	3.803	-0.127	COB	FS
			0.199	1.288	0.135	BQ	
			0.00	6.165	0.929	BS	
			0.024	2.279	0.308	CR	

المصدر: من إعداد الباحثة

ثالثاً: اختبار جودة الانموذج Baron and Kenny 1986 باستخدام path analysis

لغرض معرفة جودة مطابقة الانموذج اعلاه تم اعتماد اختبار path analysis باستعمال برنامج Amos , يتضح من خلال الجدول رقم (60) أنَّ هناك تأثير ذا دلالة إحصائية ل BG على FS بوجود متغير CR كمتغير وسيط من خلال قيمة اختبار مربع كأي؛ إذ بلغت قيمته (11.445) وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وقد بلغت قيمة GFI مؤشر ملائمة الجودة 0.978 وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح وهذا يدل على الملائمة التامة للأنموذج، وكذلك بلغت قيمة مؤشر موائمة المقارن CFI 0.891 وهي قيمه أيضا تقترب من الواحد الصحيح أمَّا قيمة الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي RMSEA فتبلغ 0.916، وهي قريبه من الواحد الصحيح أيضا وتدل المؤشرات جميعها على جودة الانموذج وعليه تشير النتائج الى أنَّ متغيرات الحوكمه المتمثلة ب COB وBS لها تأثير على FS بوجود متغير CR كمتغير وسيط؛ أي إنَّ هناك دور وساطة لإدارة CR فيهما.

جدول (60) نتائج تحليل المسار للتأثير متغيرات الحكومة الثلاث على السلامة المالية بوجود مخاطر الائتمان

RMSEA	CFI	GFI	Sig	Chi2	CR
0.916	0.891	0.978	0.01	11.445	

RMSEA: الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي

GFI: مؤشر ملائمه الجودة ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح

Cfi: مؤشر الموائمة المقارن ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح

رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

ويتم قبول الفرضية في حال تحقق شروط (Baron and Kenny 1986) الأربعة وكما يلي:

1. **الشرط الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.**

وقد تم التحقق من توفر هذا الشرط ضمن الفرضية الأولى.

2. **الشرط الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية في مخاطر السوق للمصارف التجارية العراقية.**

ولغرض اختبار صحة الفرضية اسْتُعْمِلَ انموذج الانحدار المتعدد كما في معادلة (5)، الذي عُدَّت فيه(BS، BQ، COB) متغيرات مستقلة، وMR متغير تابع.

$$MR_{it} = \beta 0 + \beta 1\ BS_{it} + \beta 2\ BQ_{it} + \beta 3\ COB_{it} + \varepsilon i \ldots\ldots\ldots(5)$$

تشير النتائج في الجدول (61) إلى أنَّ قيمة معامل التحديد للأنموذج ككل بلغت (0.282)، وهذا يعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره (28%) من التغيرات الحاصلة في متغير MR، أمَّا (72%) الباقية فتعزى الى عوامل أخرى؛ كما أنَّ قيمة F المحسوبة كانت عالية ومعنوية بلغت 27.011 أي إنَّ الانموذج خطي وصالح للتنبؤ، أمَّا قيمه معامل التأثير لمتغير COB فقد بلغ (4.259−) وهي قيمة سالبة دالة معنوية اذ بلغت SIG (0.00) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنَّه عند زيادة متغير COB بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى نقصان MR بمقدار (4.259) في حين بلغت قيمه معامل التأثير لمتغير BQ (12.916) وهي قيمه موجبة دالة معنوية اذ بلغت SIG (0.00) أي عند زيادة متغير BQ بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زياده MR بمقدار (12.916) كما أنَّ قيمة معامل التأثير لمتغير BS بلغ (32.59) وهي قيمة موجبة دالة معنوية؛ إذ بلغت SIG (0.00) أي عند زيادة متغير BS بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زياده MR بمقدار (.32.59).

جدول (61) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية

Sig	F	R^2	Sig	T	B	X	Y
000	27.011	0.282	000	4.139	-4.259	تركز ملكية الاعضاء	MR
			000	3.951	12.916	BQ	
			000	7.055	32.59	BS	

المصدر : من إعداد الباحثة

3. الشرط الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية .

من اجل معرفة تأثير FS في MR اسْتُعْمِلَ أنموذج الانحدار الخطي البسيط كما في المعادلة (6)، الذي اعتبرت فيها FS متغير معتمد وMR كمتغير مستقل.

$$FS= \beta 0 + \beta 1\ MR_{it} + \varepsilon i \ldots\ldots\ldots..(6)$$

وأظهرت نتائج انموذج الانحدار المشار اليها في الجدول (62) أنَّ قيمة معامل التحديد للأنموذج ككل بلغت (0.252) وهذا يعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره (25%) من التغيرات الحاصلة في متغير السلامة المالية (75%) يعزى الى عوامل أخرى؛ كما أنَّ قيمة F المحسوبة كانت عالية ومعنويه؛ إذ بلغت (69.982) أي إنَّ الانموذج خطي وصالح للتنبؤ، وأنَّ قيمة معامل التأثير B لمتغير MR في FS بلغ (0.016) وهي قيمة موجبة دالة احصائيا وتعني مقدار تأثر متغير MR على متغير FS بمقدار (0.016) مما يدعو لقبول الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لـ MR في FS للمصارف التجارية العراقية.

جدول (62) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

Sig	F	R^2	Sig	T	B	X	Y
0.000	69.982	0.252	0.000	8.365	0.016	MR	FS

المصدر: من إعداد الباحثة

4. الشرط الرابع: تخفيض مخاطر السوق من تأثير الحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

ويتم اختبار الفرضية من خلال أنموذج الانحدار المتعدد كما في معادلة (7)

$$FS= \beta0+ \beta1\ BS_{it} +\beta2\ BQ_{it} + \beta3\ COB_{it} + \beta4\ MR_{it} + \varepsilon i.....(7)$$

حيث نلاحظ من خلال الجدول (63) الذي يشير الى نتائج انموذج الانحدار المتعدد ان قيمة معامل التحديد للانموذج ككل بلغت (0.263) وهذا يعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره (26%) من التغيرات الحاصلة في متغير FS للمصرف، أمَّا الـ (74%) فيعزى الى عوامل أخرى، كما أنَّ قيمة F المحسوبة كانت عالية ومعنوية؛ إذ بلغت (18.265) أي إنَّ الانموذج خطي وصالح للتنبؤ، كما أشارت نتائج الانموذج ان قيمة معامل التأثير B لمتغير COB قد انخفضت عن ما كانت فيه في الانموذج الأول من (−0.137) الى (−0.084) وأنَّ قيمة متغير BS انخفضت بوجود ادارة MR من (0.966) الى (0.556) وعليه وبموجب تحقق الشروط الاربعة التي حددها (Baron and Kenny 1986) يتم لقبول الفرضية الثالثة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السوق في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

جدول (63) نتائج تحليل الانحدار التدريجي للفرضية الفرعية الرابعة

Sig	F	R^2	Sig	T	B	X	Y
0.00	18.265	0.263	0.010	2.601	-0.084	COB	FS
			0.003	2.98	-0.304	BQ	
			0.000	3.562	0.556	BS	
			0.000	5.959	0.012	MR	

المصدر: من إعداد الباحثة

خامساً: اختبار جودة النموذج Baron and Kenny 1986 باستخدام path analysis

يوضح الجدول رقم (64) نتائج تحليل المسار لقياس تأثير متغيرات BG على FS بوجود متغير MR كمتغير وسيط؛ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أنَّ هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للحوكمه على FS بوجود متغير MR كمتغير وسيط من خلال قيمة اختبار مربع كاي؛ إذ بلغت قيمته (15.032) وهو دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.05) وقد بلغت قيمة GFI مؤشر ملائمة الجودة (0.737) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح وهذا يدل على الملائمة التامة للانموذج وكذلك بلغت قيمة مؤشر موائمة المقارن CFI (0.949) وهي قيمه أيضا تقترب من الواحد الصحيح، أمَّا قيمة الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي Rmsea (0.823) وهي قريبه من الواحد الصحيح أيضا وتدل جميع المؤشرات على جودة الانموذج وعليه تشير النتائج على أنَّ متغيرات الحكومة المتمثلة بـ COB وBS وBQ لها تأثير على FS بوجود متغير MR كمتغير وسيط.

جدول (64) نتائج تحليل المسار لتأثير متغيرات الحوكمة الثلاث على FS بوجود MR

	Chi2	Sig	GFI	CFI	RMSEA
MR	15.032	0.00	0.737	0.949	0.823

RMSEA : الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي

GFI: مؤشر ملائمه الجودة ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح

Cfi: مؤشر الموائمة المقارن ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح

سادساً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التشغيل في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية للمصارف التجارية.

حيث سيتم التحقق من شروط قبول الفرضية وكما يلي:

1. **الشرط الاول : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.**

وقد تم التحقق من توفر هذا الشرط ضمن الفرضية الاولى.

2. **الشرط الثاني: يوجد تاثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية في مخاطر التشغيل للمصارف التجارية العراقية.**

ويتم اختبار الفرضية من خلال انموذج الانحدار المتعدد (معادلة 8)

$$OR = \beta 0 + \beta 1\ BS_{it} + \beta 2\ BQ_{it} + \beta 3\ BOB_{it} + \varepsilon i \ldots\ldots.(8)$$

حيث تظهر نتائج النموذج في الجدول (65) أنَّ قيمة معامل التحديد R^2 للانموذج ككل بلغت (0.075)، وهذا يعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره (7.5%)من التغيرات الحاصلة في OR، أمَّا الـ (92.5%) المتبقية فتعزى الى عوامل أخرى، وأنَّ قيمة F المحسوبة كانت عالية ومعنوية؛ إذ بلغت (5.032) أي إنَّ الانموذج خطي وصالح للتنبؤ. أمَّا sig فظهرت غير معنوية؛ إذ بلغت (0.045) وهي قريبة من (0.05) كما لوحظ من خلال الجدول أنَّ المتغيرات المستقلة جميعها ليس لها دلالة معنويه ذات أثر في OR إذ نجد قيمة sig بلغت (0.738،0.531،0.371) لكل من COB وBQ وBS على التوالي؛ وهي اكبر من (0.05). مما يدعونا لرفض الفرضية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للحوكمة المصرفية (BS، BQ، COB) في OR للمصارف التجارية.

جدول (65) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الثانية

Sig	F	R^2	Sig	T	B	X	Y
0.045	5.032	0.0750	0.738	0.335	-0.077	COB	OR
			0.531	0.628	0.459	BQ	
			0.371	0.897	-0.935	BS	

المصدر: من إعداد الباحثة

3. الشرط الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر التشغيل في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية

نلاحظ من خلال انموذج الانحدار البسيط في المعادلة (9) الذي استعمل لمعرفة أثر متغير OR في FS للمصارف وكما في الجدول (66) أنَّ قيمة معامل التحديد R^2 للأنموذج ككل بلغت 0.032، وهذا يعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره 3% من التغيرات الحاصلة في متغير FS أمَّا الباقي 97% يعزى الى عوامل أخرى، وأنَّ قيمة F المحسوبة كانت 7.179، وهي قيمة عالية ومعنويه تشير إلى أنَّ الانموذج خطي وصالح للتنبؤ، كما أنَّ قيمة معامل التأثير B لإدارة OR على FS للمصرف بلغت 0.003 وهي قيمة موجبة دالة احصائيا، وتعني وجود تأثير OR على متغير FS وقبول الفرضية.

$$FS= \beta 0 + \beta 1\ OR_{it} + \varepsilon i \ldots\ldots\ldots..(9)$$

جدول (66) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

Sig	F	R^2	Sig	T	B	المتغير المستقل	التغير المعتمد
0.779	7.179	0.032	0.779	0.281	0.003	OR	FS

المصدر: من إعداد الباحثة

4. الشرط الرابع: تخفض مخاطر التشغيل من تأثير الحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية.

وبتطبيق انموذج الانحدار المتدرج (معادلة 10) ومن خلال الجدول (67) يتضح أنَّ قيمة R^2 للأنموذج ككل بلغت (0.133) وهذا يعني أنَّ الانموذج استطاع تفسير ما مقداره 13% من التغيرات الحاصلة في متغير FS اما الـ (87%) فيعزى الى عوامل أخرى. كذلك انخفاض قيمة F المحسوبة من

(24.179) الى (23..852) وهو انخفاض طفيف ولازال الانموذج خطي وصالح للتنبؤ. كما تبين ن قيمة معامل التأثير B لمتغير COB قد انخفضت إذ تراجع من 0.137− الى (0.136−) اما بالنسبة لمتغير BS فقد ارتفعت قيمته من 0.966 الى 0.974. أمَّا متغير BQ فما زال غير معنوي إذ كانت قيمة sig (0.171)، وهي أكبر من (0.50)؛ الامر الذي يدعو لرفض الفرضية لعدم تحقق شروط الوساطة التي حددها (Baron and Kenny 1986).

$$FS_{it} = \beta 0 + \beta 1\ BS_{it} + \beta 2\ BQ_{it} + \beta 3\ COB_{it} + \beta 4\ OR_{it} + \varepsilon i \ldots\ldots..(10)$$

جدول (67) نتائج تحليل الانحدار التدريجي للفرضية الفرعية الرابعة

Sig	F	R^2	Sig	T	B	X	Y
0.00	23..852	0.133	0.000	4.072	-0.136	COB	FS
			0.171	1.375	0.146	BQ	
			0.00	6.416	0.974	BS	
			0.042	6.804	0.08	OR	

المصدر: من إعداد الباحثة

سابعاً: اختبار جودة النموذج Baron and Kenny 1986 باستخدام path analysis

يوضح الجدول رقم (68) نتائج تحليل المسار لقياس تأثير متغيرات الحوكمه في السلامة المالية بوجود متغير مخاطر التشغيل كمتغير وسيط إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنَّ هناك تأثير ذا دلالة إحصائية BG في FS بوجود متغير OR من خلال قيمة اختبار مربع كاي الذي بلغت قيمته 7.321 وهو دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.05) وقد بلغت قيمة GFI مؤشر ملائمة الجودة (0.525) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح، وهذا يدل على الملائمة التامة للانموذج، وكذلك بلغت قيمة مؤشر موائمة المقارن CFI (0.849) وهي قيمه أيضا تقترب من الواحد الصحيح، أمَّا قيمة الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي RMSEA فبلغت (0.725) وهي قريبه من الواحد الصحيح أيضا وتدل المؤشرات جميعها على جودة الانموذج وعليه تشير النتائج الى أنَّ متغيرات الحوكمه المتمثلة بـ COB وBS و BQ لبس لها تأثير على FS بوجود متغير OR كمتغير وسيط.

جدول (68) نتائج تحليل المسار لتأثير متغيرات الحوكمة الثلاث على السلامة المالية بوجود مخاطر التشغيل

	Chi2	Sig	GFI	CFI	RMSEA
OR	7.321	0.043	0.525	0.849	0.725

المصدر: من إعداد الباحثة

RMSEA : الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي

GFI: مؤشر ملائمه الجودة ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح

Cfi: مؤشر الموائمة المقارن ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح

الفصل الرابع

المبحث الثاني

مناقشة النتائج

المبحث الثاني: مناقشة النتائج

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر كل من CR، MR، OR (كمتغيرات وسيطة) في العلاقة بين BG وFS للمصارف التجارية العراقية؛ ولتحقيق هذا الهدف أُعتمد نهج (Baron and Kenny 1986) للتعرف على اثر المتغيرات الوسيطة. وتم التوصل الى جملة من النتائج وضع على اساسها عدد من الاستنتاجات والتوصيات كما في ادناه.

أولاً: مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية (اختبار تأثير الحكومة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية).

اتضح من خلال نتائج اختبار أثر متغيرات BG في FS معنوية الأثر، وكان لمتغير BS الأثر الأكبر في هذه المعنوية بعلاقة طردية مع FS للمصرف وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Lawrence2015:21). اما COB فاظهر علاقة عكسية مع FS وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل اليه (Maher & Andersson ,1999.:33). في حين لم يكن لـ BQ أثر معنوي ويمكن تفسر هذه النتائج ان مجالس الادارة الكبيرة هي الأمثل من حيث امتلاك المزيد من الخبرة والتنوع وثروة من المهارات وفعالية الدور الاستشاري والرقابي مع احتمالية زيادة تلقي الأموال وزيادة رأس المال التي تساعد على تحسين سلامة المصرف.

اما بالنسبة COB فأن ارتفاعها يمكن ان يساعد على زيادة الرقابة المباشرة على المدراء من قبل اعضاء مجلس الادارة الذين يملكون حصص اكبر في المصرف بشكل يسهم بحل او تقليص النزاعات بين المديرين والمساهمين, اذ ان المديرين يكونوا أقل احتمالا للانخراط في سلوك تعظيم الربح في غياب الرقابة الصارمة من قبل المساهمين, كما تسهم الرقابة المباشرة للمالكين

على اداء المديرين في تقليص عدم تماثل المعلومات بين المدير والوكيل عند اتخاذ القرارات الخاصة بالمصرف. بشكل يودي إلى أداء أفضل.

ثانياً: مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الاولى (اختبار تأثيرCR في العلاقة بين BG وFS للمصارف التجارية العراقية).

وتبين من خلال اختبار الفرضية حسب نهج (Baron and Kenny 1986) ما يلي:

1 . وجود تأثير للمتغير المستقل (BG) في المتغير التابع (FS): وقد تم التحقق منها ومناقشة نتائجها في الفقرة أولا.

2 . عند التحقق من شرط الوساطة الثاني المتمثل بوجود علاقة تأثير للمتغير المستقل (BG) في المتغير الوسيط (CR) تبين من خلال نتائج الاختبار معنوية الأثر للأنموذج ككل، وهذا يشير إلى تحقق الشرط الثاني للوساطة. وكان لـ COB الأثر الأكبر في هذه المعنوية يليه BQ وكل منهم كانت له علاقة عكسية مع CR، في حين لم يظهر BS أثر معنوي، تجدر الإشارة الى أنَّ ميل العلاقة العكسية بين COB تعكس وجود مساهمين كبار في المجلس (يكون لديهم مجموعة كبيرة من الأسهم) يعملون على حل مشاكل الوكالة وتجسيد مفهوم حوكمة الشركات التي وضعها Jenson& Meckling عام 1976 التي تقوم على أساس تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وما أقرته **BCBS** في مبادئ حوكمة المصارف ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة المتضمنة مراقبة أداء المديرين من خلال منع التعارض في المصالح ومنع المديرين من استغلال السلطات المتاحة لهم بالدخول في مجالات محفوفة بالمخاطر أو ممارسة أنشطة غير مشروعة لمصلحتهم الخاصة على حساب مصلحة الملاك، لاسيما إذا تم تعويض

المديرين بشكل أسهم مما يحفزهم للدخول في استثمارات عالية المخاطر بغية تحقيق ارباح عالية اسوة بالمساهمين ومن دون مراعاة لإدارة مخاطر الائتمان بشكل سليم. إمّا الأثر العكسي لـ BQ فيدل على أنَّ بعض أعضاء مجلس الإدارة وبحكم التحصيل العلمي العالي لهم يميلون أحياناً إلى تطبيق سيناريوهات جديدة في إدارة المخاطر، وإدخال تقانات حديثة ومناهج شاملة ومبتكرة ؛ تعمق فهم أسباب تعثر القروض والآثار المترتبة عليها، وتدعم صنع القرار ما يعكس إدارة جيدة للمخاطر الائتمانية. إلاَّ أنَّ هذا التوجه كان محدود في المصارف العراقية؛ لأنَّ أثر BQ في إدارة مخاطر الائتمان كان محدوداً فقد بلغ 2% فقط. وهذا يتوافق مع ما توصل اليه (Becht et al. 2011: 249).

3 . أشارت نتائج اختبار أثر CR في FS للمصارف العراقية للتحقق من توفر شرط الوساطة الثالث, تبين أنَّ هناك أثراً بلغ 50% للـ CR في FS، أنَّ هذه النتيجة تنسجم مع درجة تصنيف جودة الموجودات التي حصلت عليها اغلب المصارف التجارية والتي تراوحت بين الدرجة الثالثة التي تشير إلى وجود نقاط ضعف في إدارة القروض المصرفية، والدرجة الخامس التي تشير إلى ارتفاع مستوى القروض المتعثرة التي تهديد رأس مال المصرف، ما انعكس على درجة التصنيف المركب التي حصلت عليه المصارف عينة الدراسة والتي تراوحت بين الدرجة الثانية التي تشير الى وضع مالي مقبول والدرجة الثالثة التي تعكس وضع مالي معرض للخطر. لذا يمكننا القول ان شرط الوساطة الأول والمتمثل بضرورة وجود أثر معنوي للمتغير الوسيط (CR) في المتغير المعتمد (FS) قد تحقق.

4 . لدى التحقق من دور CR بتخفيض أثر BG في FS كشرط رابع للوساطة, أظهرت النتائج إنَّ مخاطـر الائتمان قد خفضت من تأثير متغيرات BG المتمثلة بـ COB من

(− 0.137) إلى (−0.127).، كما أنَّ اثر BS قد انخفض من (0.966) إلى (0.929) بوجود مخاطر الائتمان واستمرار BQ من دون معنوية؛ لذا يمكن القول: إنَّ CR كان له تأثير وساطة جزئية في العلاقة بين متغيرات BG و FS، لتوفر شروط الوساطة الأربعة حسب (Baron and Kenny 1986). وهذا يشير إلى أنَّ BG متمثلة بمجلس الإدارة كان ذا فعالية في وضع استراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان، وفي المقابل تنفيذ إدارة المخاطر في المصرف هذه الاستراتيجية؛ وهذا يفسر تفاعلية الحوكمة المصرفية وإدارة مخاطر الائتمان في بلوغ السلامة المالية للمصرف.

ثالثاً: مناقشة نتائج اختبار جودة نموذج (Baron and Kenny 1986) باستخدام path analysis بوجود مخاطر الائتمان.

أشارت نتائج اختبار التأثير المباشر والتأثير غير المباشر للحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية باستخدام (path analysis) أنَّ متغيرات الحوكمة المصرفية المتمثلة ب COB وBS لها تأثير غير مباشر على FS بوجود متغير CR كمتغير وسيط؛ في حين لم يكن لـ BQ اثر غير مباشر. وهذا مطابق للنتائج التي تم التوصل اليها من خلال استخدام (Baron and Kenny 1986) والتي تشير إنَّ هناك دور وساطة ل CR في العلاقة بين BG وFS للمصارف التجارية العراقية. وعليه يتم قبول الفرضية

رابعاً: مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية (اختبار تأثير MR في العلاقة بين BG وFS للمصارف التجارية العراقية).

تبين من خلال التحقق من توفر شروط الوساطة الاربعة ما يلي:

1 . وجود تأثير للمتغير المستقل (BG) في المتغير التابع (FS) كما في الفرضية الرئيسية.

2 . ضمن الشرط الثاني المتضمن اختبار تاثير BG متمثلة بـ (BS ،BQ COB) في MR للمصارف التجارية العراقية، بينت النتائج معنوية الأثر الكلي لمتغيرات BG في MR وكان BS الأثر الأكبر في هذه المعنوية يليه BQ ويرتبط كلاً منهم بعلاقته طردية مع MR، في حين كان COB أثر معنوي سالب؛ وتفسير هذا يكمن في أن المجالس الكبيرة تكون اكثر تنوعا في الآراء والنقاشات التي تساعد على التحوط للصدماتَ, في حين يؤدي المستوى التعليمي العالي لأعضاء مجلس الإدارة إلى أحكام أفضل بشأن استراتيجية استثمار معينة، ومن ثمَّ إلى قرارات مؤسسية أفضل بالذات عندما يتم تمثيل المديرين التنفيذيين الحاصلين على درجة الدكتوراه في المجلس، مما يشير إلى أنَّ هؤلاء المديرين التنفيذيين يطبقون تقنيات أفضل تساعد على تحسين ممارسات إدارة المخاطر وتمكنهم من التعرف على المخاطر وتحديدها في الوقت المناسب ورفض المشاريع الأكثر خطورة ما يعكس إدارة جيدة لمخاطر السوق ومساهمة فاعلة في تخفيضها، كذلك الحال بالنسبة للمصارف التي ترغب بتحمل المزيد من المخاطر، فإنَّها تضم أعضاء يتمتعون بقدر أكبر من المعرفة المالية والتعرف على المخاطر التي تعود بفائدة أكبر على المساهمين في الأوقات العادية، ويكون لديهم فهم أفضل للاستثمارات الأكثر تعقيدًا. وهذا بتوافق مع ما توصل إليه كلاً من (2017:27;، Fernandes) ،(Rehman et al 2021: 10) ،(Becht et al., 2011: 249) . إمَّا بالنسبة لـ COB فيمكن تفسير أثرها العكسي في إدارة MR بميل المستثمرين لحيازة أسهم الشركات التي تقوم بتحسين حوكمتها، مما ينعكس إيجاباً على استقرار تقلب عائد الأسهم ما يعكس إدارة جيدة لمخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية وتقود إلى تأثيرات إيجابية وهامة على عوائد سوق الأوراق المالية؛ وهذا يتفق مع ما توصل إليه (Aloui.et.al,2019:14)

الذي بين أنَّ البلدان التي توفر حماية أفضل لمساهميها يكون لديها إدارة أفضل للشركات وأسواق رأس مال أكثر تطوراً ورسملة أكبر لأسواق الأوراق المالية وسوق أسهم مستقر.

3 . صمن الشرط الثالث المتضمنة اختبار أثر MR في FS للمصارف التجارية العراقية، تبين وجود أثر معنوي لـ MR في FS للمصارف عينة الدراسة بلغ 25%؛ وتؤشر هذه النتيجة كفاءة نسبية لمدراء المخاطر في المصارف العراقية بإدارة المخاطر المرافقة للاستثمار في الأوراق المالية؛ كونها تضيف عوائد إضافية للمصرف إلى جانب المكاسب المتحققة من ممارسة وظائفه الرئيسية المتمثلة بقبول الودائع ومنح الائتمان؛ وذلك من خلال اتخاذ تدابير طارئة لتقليل مخاطر السوق أو احتفاظ المصرف بمعلومات سابقة حول المخاطر تمكنه من التنبؤ بالمخاطر المستقبلية، وتحليل سيناريوهات ملائمة لوضع المصرف التي تسهم بتقليل ما تحدثه تقلبات السوق من خسائر في الدخل الناتج عن الأصول المحتفظ بها للاستثمار التي تحول دون تراجع الأداء المالي أو خسارة المستثمرين للأموال والأصول المستثمرة في المصرف، وهذا ما تؤكده درجة التصنيف الذي حصلت عليه حساسية التغير لأسعار السوق في المصارف عينة الدراسة جميعها؛ إذ حصلت على الدرجة الأولى التي تعكس تحكم قوي وبدرجة عالية بمخاطر السوق.

4 . وفي الشرط الأخير لاختبار دور MR كمتغير وسيط في تخفيض تأثير BG في FS؛ أظهرت النتائج ان MR ساهم في تخفيض أثر COB وبمقدار 6%؛ إذ انخفض بوجود إدارة MR من (0،137) إلى (0،084)، كذلك انخفاض أثر BS بمقدار 41% من (0،966) إلى (0،556)، وبرز دور إدارة MR من خلال التغير الذي حدث في BQ، فقد أصبح ذا تأثير معنوي في FS بلغ (0،003) وهو أقل من (0،05) بعد أن كان Rig (0،181) وهو

دالة غير معنوية كومها أكبر من (0,05)؛ لهذا يمكن القول: إنَّ إدارة MR تعمل كوسيط جزئي بين متغيرات BG وFS للمصارف التجارية العراقية ؛ لتوفر شروط الوساطة الأربعة؛ وهذا يفسر تفاعلية BG و MR بالتأثير في FS للمصارف التجارية العراقية.

خامساً: مناقشة نتائج اختبار جودة نموذج (Baron and Kenny 1986) باستخدام path analysis بوجود مخاطر السوق.

عند اعتماد path analysis لمعرفة جودة مطابقة (Baron and Kenny 1986) أشارت النتائج الى أنَّ متغيرات الحوكمة المصرفية المتمثلة ب COB وBS و BQ لها تأثير غير مباشر على FS بوجود متغير MR كمتغير وسيط؛ وهي مطابقة للنتائج التي تم التوصل إليها عن طريق (Baron and Kenny 1986) أي إنَّ هناك دور وساطة لـ CR في العلاقة بينBG وFS للمصارف التجارية العراقية وعليه يتم قبول الفرضية.

سادساً: مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة (اختبار تأثير OR في العلاقة بين BG وFS للمصارف التجارية العراقية)

تبين من خلال التحقق من توفر شروط الوساطة الاربعة ما يلي:

1 . وجود تأثير للمتغير المستقل (BG) في المتغير التابع (FS) كما في الفرضية الرئيسية.

2 . أظهرت نتائج اختبار تحقق الشرط الثاني للنموذج عدم معنوية الأثر الكلي BG في OR, حيث بلغت قيمة Sig للأنموذج (0،045)، وهي قريبة جداُ من (0،05). كذلك عدم معنوية أثر كلاُ من COB BQ، BS في OR، مما يعني عدم تحقق أحد شروط الوساطة، والمتمثل بضرورة أن تكون هناك علاقة تأثير للمتغير المستقل على المتغير الوسيط؛ وهذا يشير إلى ضعف مجلس الإدارة كأحد أهم آليات الحوكمة المصرفية في الإشراف على إدارة

OR داخل المصرف من حيث الإشراف على إدارة الأخطاء، والإجراءات غير القانونية لموظفي المصرف وعدم فصلهم للواجبات، والأخطاء في أثناء العمليات والحسابات، وإعداد التقارير والتسعير وسوء تنفيذ المعاملات في المراحل والجوانب الأخرى لإدارة الأعمال جميعها، وعدم كفاية تدريب موظفي المصرف، وافتقارهم للمؤهلات فضلاً إلى جانب عدم معالجة مخاطر النظام والتكنولوجيا، ونقص قدرة الأنظمة وعدم كفايتها فيما يتعلق بالعمليات الجارية وطرائق معالجة البيانات غير المناسبة وسوء الجودة وعدم كفاية البيانات المستعملة.

3 . ضمن الخطوة الثالثة لاختبار أثر OR في العلاقة بين BG وFS؛ تبين وجود أثر معنوي للمتغير الوسيط في المتغير المعتمد، إلاَّ أنَّ هذا الأثر كان بمقدار (0.003)، وهو أثر ضعيف جداً يعكس انخفاض مساهمة إدارة المخاطر في المصرف باستثمار ما تؤوليه الإدارة الفعالة لمخاطر التشغيل من تحسين في عملية اتخاذ القرار، وتحقيق رضا العملاء والموظفين، وتحسين الامتثال التنظيمي وما تحققه من تقليل للخسائر التشغيلية، وتكاليف الامتثال والتعرض للمخاطر المستقبلية، التي لو استثمرت بالشكل الصحيح لكان لها اثر اكبر في التأثير بالسلامة المالية للمصارف.

4 . ولدى التحقق من دور OR في تخفيض تأثير BG في FS، أظهرت النتائج ان مخاطر التشغيل لم تخفض من تأثير رBG في FS الا بمقدار طفيف يكاد لا يذك واحتفاظ متغيرات BG بمقدار معنويتها تقريبا بانخفاض بسيط يكاد لا يذكر بوجود OR, فقد انخفض اثر COB من (– 0،137) إلى (–0،136) أي بمقدار (0،001) وبقاء وBQ غير معنوي حيث كانت Slg (0،181) بعدم وجود المتغير الوسيط، و (0،171) بوجوده, وفي كلتا الحالتين هي أكبر من (0،05), كما ان اثر BS قد ارتفع بمقدار (1%)؛ إذ كان (0،966)

وأصبح (0،974) بوجود OR. لذا يمكن القول إنَّ OR لم يكن له اثر وساطة في العلاقة بين متغيرات BG وFS، لعدم لتوافر شرطين من شروط الوساطة الأربعة وعليه يتم رفض الفرضية. وفي هذا اشارة إلى عدم تفاعلية BG و OR بالتأثير في FS للمصرف. وهو يتفق مع النتيجة التي توصل إليها (OCHIENG,2016:135).

سابعاً: مناقشة نتائج اختبار جودة نموذج (Baron and Kenny 1986) باستخدام path analysis بوجود مخاطر التشغيل.

عند اعتماد path analysis لمعرفة جودة مطابقة ((Baron and Kenny 1986 اشارت النتائج الى أنَّ متغيرات الحوكمة المصرفية المتمثلة ب COB وBS و BQ ليس لها تأثير غير مباشر على FS بوجود متغير MR كمتغير وسيط؛ وهي مطابقة للنتائج التي تم التوصل اليها عن طريق (Baron and Kenny 1986) أي عدم وجود دور وساطة لـ OR في العلاقة بين BG و FS للمصارف التجارية العراقية وعليه يتم رفض الفرضية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد

يتضمن الفصل الخامس الذي جاء بعنوان الاستنتاجات والتوصيات في مبحثه الاول اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة وقد تم التركيز فيها على استنتاجات الجانب التطبيقي.

اما المبحث الثاني فخصص للتوصيات مع مقترح لدراسات مستقبلية كثمرة لهذا الجهد المتواضع.

الفصل الخامس

المبحث الأول

الاستنتاجات

أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات كان ابرزها ما يلي:

1. التزام المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيق بعض مبادى الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل وما ورد بدليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي من حيث حجم ومؤهلات مجلس الادارة. في حين لم تلتزم المصارف بنسبة تركز ملكية اعضاء المجلس كذلك عدم مراعاة التنويع في جنس الاعضاء فلم تضم مجالس ادارة المصارف في عضويتها عنصر نسوي , كما خلت مجالس الادارة من أعضاء مستقلين لا تربطهم علاقات اجتماعية أو مالية بالمصرف, فضلاً عن عدم ضم مدير ادارة المخاطر في عضوية مجلس الادارة.
2. ان أغلب المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وخلال الفترة الممتدة من 2004 لغاية 2018 حصلت على درجة تصنيف تراوحت بين الدرجة الاولى التي تعكس موقف جيد من جميع النواحي وبين الدرجة الثانية التي تعكس وضع سليم نسبياً مع بعض السلبيات التي تتطلب وضع معالجات لها وذلك حسب camels model ووفق المؤشرات المالية المعتمدة في الدراسة الحالية.
3. استنتجت الدراسة ان اغلب المصارف تعاني من ضعف في ادارة مخاطر الائتمان واتضح هذا من خلال النسب المتباينة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض والتي تراوحت بين 0.01 كحد ادنى لا يكفي لمواجهة مخاطر عدم السداد وبين 1.04 كحد اعلى والتي تعطي مؤشر سلبي لتعطيل اموال تعادل حجم القروض الممنوحة.
4. يوجد تباين بين المصارف عينة الدراسة من حيث الحساسية لمخاطر السوق حيث نجد ان بعض المصارف ترتفع درجة تعرضها لمخاطر تغير اسعار الاوراق المالية في حين كانت نسبة التعرض

في البعض الاخر منها لا تزيد على 0.06 فقط. وفي كلتا الحالتين تعكس ادارة ضعيفة لمخاطر السوق فيها.

5. ارتفاع مؤشر مخاطر التشغيل في اغلب المصارف بنسب تصل الى (2.36) ما يعني ان هناك مصاريف تعادل الدخل بمقدار(2.36) مرة وهو يمثل تأكل للإيرادات الي يحققها المصرف, وفي هذا اشارة واضحة لسوء ادارة هذا النوع من المخاطر في المصارف عينة الدراسة للفترة من 2004 لغاية 2018.

6. كما استنتجت الدراسة ان الحوكمة المصرفية في المصارف العراقية توثر في السلامة المالية لهذه المصارف من خلال حجم مجلس الادارة وتركز ملكية الاعضاء ولم يكن لمؤهلات المجلس ممثلة بحصول اعضاء المجلس على للشهادات العليا اثر في ذلك.

8. وجود اثر لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق في السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة اما مخاطر التشغيل فكان لها تأثير يكاد لا يذكر وهذا يدل على عدم ايلاء مخاطر التشغيل بشكل خاص اهمية من قبل مجلس ادارة المصرف وهو ما يفسر تأثير مجلس الادارة في ادارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق مع عدم وجود تأثير له في مخاطر التشغيل.

9. توثر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في العلاقة بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية للمصارف العراقية حيث تعمل على تخفيض اثر الحوكمة المصرفية في السلامة المالية وان كان بمعدلات منخفضة الا ان وهذا يدل على وجود تفاعل بين الحوكمة المصرفية ومخاطر الائتمان في التأثير بالسلامة المالية للمصارف عينة الدراسة وعدم وجود تفاعل بين الحوكمة المصرفية ومخاطر التشغيل في التأثير بالسلامة المالية للمصارف عينة الدراسة. حيث لا تعمل مخاطر التشغيل على تخفيض اثر الحوكمة المصرفية في السلامة المالية للمصارف.

10. عند مقارنة اثر المتغيرات الوسيطة الثلاثة فـــي العلاقة بين بين الحوكمة المصرفية والسلامة المالية كان لمخاطر السوق الاثر الاكبر في التفاعل مع الحوكمة المصرفية في التأثير في السلامة المالية ومن ثم مخاطر الائتمان وهذا يدل على تركيز مجلس ادارة المصرف بالاستثمار في الاوراق المالية.

المبحث الثاني

التوصيات

ثانياً: التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة تم وضع عدد من التوصيات وكما يلي:

1. توصي الدراسة مجالس ادارة المصارف العراقية الالتزام بخصائص مجلس الادارة وحسب توجيهات لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي والبنك المركزي العراقي من حيث نسبة تركز ملكية المجلس ومراعاة التنويع في جنس الاعضاء بضم عنصر نسوي في مجالس ادارة المصرف كذلك ضم أعضاء مستقلين لا تربطهم علاقات اجتماعية أو مالية بالمصرف, فضلاً عن عضوية مدير ادارة المخاطر في مجلس الادارة.
2. ضرورة مساهمة مجالس الإدارة في المصارف العراقية بنشر ثقافة حوكمة المخاطر في المصارف وإرسال رسالة إلى الإدارات التنفيذية والموظفين مفادها أنَّ إدارة المخاطر الشاملة ليست عائقًا أمام تسيير الأعمال وليست مجرد أداة مساعدة لبرنامج الامتثال الشامل للمصرف، بل أنَّها جزء لا يتجزأ من استراتيجية العمليات التجارية.
3. على مجالس الإدارة في المصارف العراقية ومن خلال دورهم الإشرافي على إدارة المخاطر حث المديرين التنفيذيين على ايلاء مخاطر التشغيل اهتمام اكثر وبما يتفق مع استراتيجية المصرف وقابليته للمخاطر، ومتابعة تنفيذ الإدارة العليا للسياسات والأنظمة والعمليات بفعالية على مستويات القرار، وإبلاغ المجلس بشكل دوري بحالات الإخفاق في إدارة المخاطر التشغيلية، وخطط التخفيف منها وتخصيص موارد كافية لفهم مخاطر التشغيل لضمان إدارة سليمة لهذا النوع من المخاطر؛ ذلك بتقديم إجراءات أكثر كفاءة في إدارة مخاطر التشغيل على المستوى التنظيمي؛ كون التحسينات في نظام تكنولوجيا المعلومات وتأهيل الموظفين ستساهم في تخفيض الآثار المالية التي تحدثها هذه المخاطر.

4. توصي الدراسة بمراعاة المبالغ المخصصة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها بشكل يكفي لمواجهة مخاطر عدم السداد القروض من قبل المقترضين ودون المبالغة في هذا المخصص بشكل يتسبب بتعطيل اموال لو تم استثمارها بشكل جيد لاسهمت برفع عوائد المصرف.
5. إنشاء خلايا إدارة المخاطر في كل قسم من أقسام المصرف، تتولى عملية إرسال إشارات تحذير إلى الإدارة العليا، التي عليها أنَّ تحترم هذه الإشارات ، وتتعامل معها بطريقة مناسبة.
6. توصي الدراسة بضرورة تفعيل دور أصحاب المصالح من مودعين ودائنين ومستثمرين وموظفين والمجتمع بمراقبة سلوك الإدارة التنفيذية ومحاسبتها في حال عدم تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية أو تجاوز المصرف المخاطر عن الحد المرغوب وإلغاء المساهمين ترشيح الأعضاء الذين ثبت قصورهم وإبعادهم عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
7. تبين من خلال الزيارة الميدانية لقسم الائتمان في البنك المركزي العراقي اعتماد أربعة مؤشرات فقط من camels models لقياس السلامة للمصارف متجاهلين ومؤشر حساسية السوق بسبب عدم استقرار اسعار السوق العراقية ما يسبب صعوبة في القياس وكذلك تجاهل مؤشر كفاءة الإدارة؛ ما تسبب بحصول المصارف العراقية على درجة تصنيف تراوحت طيلة فترة الدراسة بين الدرجة الاولى والدرجة الثانية وكان لمؤشر كفاءة الادارة الاثر الاكبر في تراجع درجة التصنيف الى الدرجة الثانية .لذا توصي الدراسة بضرورة اعتماد نماذج حديثة بديلة لقياس السلامة المالية للمصارف تتناسب مع بيئة غير مستقرة كالبيئة العراقية.
8. توصي الدراسة بضرورة التفاعل بين مجلس الادارة وادارة المخاطر في المصارف العراقية من خلال رفع مديرين إدارات المخاطر في المصارف تقارير المخاطر إلى مجلس الإدارة بشكل مباشر من دون تمريرها عن طريق الإدارة العليا في المصرف كذلك ضم مدير إدارة المخاطر في عضوية مجلس الإدارة وذلك لتحقيق التفاعل والتكامل بين مجلس الإدارة وإدارة المخاطر.

9. توصي الدراسة بضرورة التزام المصارف العراقية بتطبيق ما ورد في دليل الحوكمة للمؤسسات المصرفية الصادر عن البنك المركزي العراقي؛ كونه يتفق مع أفضل الممارسات والمعايير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الدولية، لغرض تعزيز نظام حوكمة مؤسسية فعال من خلال بتطبيق أفضل الممارسات في القطاع المصرفي للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هذا القطاع بهدف حماية أموال المودعين والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

10. ضرورة تفعيل دور مجالس الإدارة في المصارف بمراقبة سلوك المديرين التنفيذيين لتفادي تفضيلهم لمصالح المساهمين على حساب أصحاب المصلحة الآخرين من المودعين والدائنين والحكومة ودافعي الضرائب. بالذات عند منح المدراء حوافز بشكل اسهم تجعلهم يسلكون سلوك المساهمين بتفضيل المخاطر العالية لتحقيق الارباح وتحويل تلك المخاطر الى اصحاب المصلحة الاخرين.

- **اقتراح الدراسات المستقبلية**

يمكن إجراء البحث المستقبلي من خلال دراسة المجالات الأخرى للحوكمة المصرفية التي لم تتناولها الدراسة الحالية، كما يمكن أن يكون البديل الآخر لمزيد من الدراسات هو المقارنة بين مؤسستين مصرفيتين من حيث مقارنة أثر BG في Fs للمصارف في ظل إدارة المخاطر. يمكن أن تسهم هذه الدراسات في تحقق فائدة عملية وأكاديمية للوقوف على نقاط الضعف في العلاقة بين BG وادارة الأنواع المختلفة من المخاطر.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. تقارير المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات من 2004 لغاية 2018.
2. دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2018.
3. تعليمات افصاح الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية رقم (8) لسنة 2017.
4. أسعد. ب .(2018) . تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي. CAMELS. مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العممية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(04) العدد(1).
5. الشحادة, ع. ا., بنود, م. خ & ,.مبيض, م. (2015). مساهمة قواعد بازل في إدارة المخاطر المنظمات المصرفية : دراسة حالة مصرف عودة سورية .مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية .(11 P. 1), 342–358
6. بوحناش, ف.أ . (2020) مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير اتفاقية بازل الثالثة. رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. غانية .هـ (2015).إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2 و3 دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (BNA–BDL–BEA).رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

8. Abirami, K (2018). Financial soundness of Indian banking industry: bankometer analysis. *International Journal of Applied Research, 4*(3), 357-362.

9. Adams, R., & Mehran, H. (2003). Is Corporate Governance Different for Bank Holding Companies*?. Economic Policy Review*, *9*(1), 123-142. Doi

10. Aebi, V., Sabato, G., & Schmid, M. (2012). Risk management, corporate governance, and bank performance in the financial crisis. *Journal of Banking & Finance, 36*(12), 3213–3226.

11. Aggarwal, P. (2013). Impact of Corporate Governance on Corporate Financial

12. Alam, M., Ab Rahman, S., Mustafa, H., Shah, S., & Rahman, M. (2019). An Overview of Corporate Governance Models in Financial Institutions. *International Journal of Management and Sustainability*, *8*(4

13. Alenazi, S. (2016). *The Role of Corporate Governance in Enhancing Performance and Reducing Corporate Risk: The Case of the UK Banking Sector* (PhD Thesis). Durham University.

14. Alessandro, M., Christian, R., Luigi, P., & Giuseppe, M. (2018). Social impact and evaluation: A rational management theory approach. *African Journal of Business Management*, *12*(5), 92–102.

15. Alhumaymidi,R.(2021). *Shareholder Theory vs Stakeholder Theory*.

16. Allen, F., & Zhao, M. (2007). The Corporate Governance Model of Japan: Shareholders are not Rulers. *PKU Business Review*, *36*(7), 98-102.

17. Aloui. M , Salhi. B , Jarboui . A .(2019). Market risk, corporate governance, and the regulation during the recent financial crisis The French context. *International Journal of Managerial*

18. Apostolik, R., Donohue, C., & Went, P. (2009). *Foundations of banking risk : an overview of banking, banking risks, and risk-based banking regulation*. John Wiley & Sons Ltd.

19. Altameemi, A. F. (2020). The Relationship Between Financial Flexibility and Market Value Added: The Mediation Effect Role of the Corporate Size (A Practical Study on a Sample of Jordanian Industry Sector Firms). International Journal of Economics and Finance, 13(1), 52. https://doi.org/10.5539/ijef.v13n1p52

20. Arnaboldi, F. (2019). *Risk and Regulation in Euro Area Banks: Completing the Banking Union Palgrave Macmillan Studies In Banking*

And Financial Institutions Series Editor: Philip Molyneux. Palgrave Macmillan: Springer Nature, Switzerland.

21. Aspal, P., Dhawan, S., & Nazneen, A. (2019). Significance of Bank Specific and Macroeconomic Determinants on Performance of Indian Private Sector Banks. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *9*(2), 168–174.

22. Atkeson, A. G., Eisfeldt, A. L., & Weill, P. O. (2013). Measuring the financial soundness of U.S. firms, 1926–2012. *Research Department Staff Report 484*, Federal Reserve Bank of Minneapolis.

23. Atuahene, R. (2016). *Corporate governance and financial performance: Evidence from the Ghanian banking sector* . (PhD Thesis). University of Bradford.

24. Banks, E., (2004). *Corporate Governance Financial Responsibility, Controls and Ethics*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

25. Barakat, A., & Hussainey, K. (2013). Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks. *International Review of Financial Analysis*, *30*, 254-273.

26. Barry, T. A., Lepetit, L., & Tarazi, A. (2011). Ownership structure and risk in publicly held and privately owned banks. *Journal of Banking & Finance*, *35*(5), 1327–1340.

27. Bastian, M., Mazarae, M. B., & Ahmadvand, A. (2016). *Dynamics of banking soundness based on CAMELS rating system.* The 34th International Conference of the System Dynamics Society at Delft, Netherlands.

28. BCBS. (1999). *Enhancing corporate governance for banking organisations*. Switzerland: BIS. https://www.bis.org/publ/bcbs56.pdf

29. BCBS. (2006). *Enhancing corporate governance for banking organisations*. Switzerland: BIS. https://www.bis.org/publ/bcbs122.pdf

30. BCBS. (2010). *Basel Committee on Banking Supervision Consultative document*. Switzerland: BIS. https://www.bis.org/publ/bcbs294.pdf

31. BCBS. (2015). *Basel Committee on Banking Supervision Guidelines on the corporate governance principles for banks*. South Africa: KPMG Services Proprietary Limited Retrieved 23 August 2020, from https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/2016/05/Corporate-Governance-Principles.pdf

32. Patricia .p and Eduardo.s.s, Operational Risk Management The Basel II.

33. Becht, M., Bolton, P., & Röell, A. (2011). Why bank governance is different. *Oxford Review of Economic Policy*, *27*(3), 437-463.

34. Ben Bouheni, F., Ammi, C., & Lévy, A. (2016). Banking Governance, Performance and Risk-Taking Conventional Banks vs Islamic Banks (1st ed). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, Inc.

35. Bessis, J. (2012). *Risk management in banking* (3rd ed.). John Wiley & Sons Ltd,

36. Bessis, J. (2015). *Risk Management in Banking*. United Kingdom: John Wiley & Sons Ltd.

37. Birindelli, G., & Ferretti, P. (2017). *Operational risk management in banks : regulatory, organizational and strategic issues*. London: Palgrave Macmillan.

38. Boateng, K. (2019). Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: The 'Camels' Rating Model Approach. *International Journal of Business and Management Invention, 8* (2), 41-48. Available at SSRN

39. Boateng, K. (2020). *Credit risk management and profitability in select savings and loans companies in Ghana*. (PhD Thesis). Bangalore University.

40. Bojinov, B. V. (2016). Risk Management in the Banking Basic Principles and Approaches. *SSRN Electronic Journal*.

41. Bratanovic, S., & Greuning, H. (2009). *Analyzing Banking Risk (3rd Edition)*.The International Bank for Reconstruction and Development: Washington D.C.

42. Bunea, M., Dobre, F., Popa, A. F., & Sahlian, D. N. (2018). Risk management, corporate governance and financial performance of the banking system in Romania. *Proceedings of the International Conference on Business Excellence*, *12*(1), 182–196.

43. Buttimer, R. J., Clark, S. P., & Ott, S. H. (2008). Land Development: Risk, Return and Risk Management. *The Journal of Real Estate Finance and Economics*, *36*(1), 81–102.

44. Cadbury Committee Report. (1992). *The financial aspects of corporate governance*. London. Available online at http://www.shorturl.at/guJVY

45. Charles, O., & Kenneth, U. (2013). Impact of Credit Risk Management and Capital Adequacy on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria. *Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB)*, *2*(2), 703–717.

46. *Chaudhuri, A., & Ghosh, S. K. (2016). Quantitative Modeling of Operational Risk. in Finance and Banking Using Possibility Theory. Studies in Finainess and Soft Computing. Springer International Publishing Switzerland. DOI: https://doi.org/10.1007/978-3-319-26039-6*

47. Chen, Q. (2017). *Market Risk Management for Financial Institutions Based on GARCH Family Models.* (MA Thesis). Washington University in St. Louis.

48. Chidziva, B. (2016). *The Role of Corporate Governance in Preventing Bank Failures in Zimbabwe*. (PhD Thesis). *Walden University.*

49. Chrisman, J. (2019). Stewardship Theory: Realism, Relevance, and Family Firm Governance. *Entrepreneurship Theory and Practice*, *43*(6), 1051-1066

50. Chrisman, J., Chua, J., Kellermanns, F., & Chang, E. (2007). Are family managers agents or stewards? An exploratory study in privately held family firms. *Journal of Business Research*, *60*(10),1030–1038.

51. Cornelius, N. (2016). *Effect of corporate governance on credit risk management in commercial banks in Kenya*. (MA Thesis). The University of Nairobi.

52. Crowther, D., & Seifi, S. (2011). Corporate Governance and International Business.

53. COLEMAN,R.(2011).*OPERATIONAL RISK. by John Wiley & Sons,* Inc. https://www.researchgate.net/publication/227576075

54. Demirgüç-Kunt, A., & Detragiache, E. (2011). Basel Core Principles and bank soundness: Does compliance matter? *Journal of Financial Stability*, *7*(4), 179–190

55. Donker, H., Santen, B., & Zahir, S. (2009). Ownership structure and the likelihood of financial distress in the Netherlands. *Applied Financial Economics*, *19*(21), 1687–1696.

56. Doyle, G. (2019). *Framework 2019 Corporate Governance*. Department of Transport, Tourism and Sport. Ireland.

57. Ehugbo, I. (2021). Effect of Corporate Governance Board Characteristics on Performance of Microfinance Banks in Nigeria. *International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences*, *11*(2), 27–46.

58. Fernandes, C., Farinha, J., Martins, F.V., & Mateus, C. (2017). Bank governance and performance: A survey of the literature. *Journal of Banking Regulation*, *19*, 1-49. DOI:

59. Galai, D., Ruthenberg, D. Sarnat, M., & Schreiber, B. (1997). *Risk Management and Regulation in Banking: Proceedings of the International Conference on Risk Management and Regulation in Banking*. Springer Science & Business Media: New York.

60. Gebba, T. (2015). Corporate Governance Mechanisms Adopted by UAE National Commercial Banks. *Journal of Applied Finance and Banking*, *5* (5), 23-61.

61. Georgios, K., & Elvis, K. (2019). Bank Value using Camels Model Evidence from Balkans Banking System. *International Research Journal of Finance and Economics*, *167*, 182–195.

62. Gericke, R. C. (2019). *Corporate governance and risk management in financial institutions: An international comparison between Brazil and Germany*. Springer, ISBN: 9783030097967.

63. Geyskens, I., Steenkamp, J.-B.E.M., & Kumar, N., 2006. Make, buy, or ally: a transaction cost theory meta-analysis. *Academy of Management Journal*, *49*(3), 519-543.

64. Ghasempour, S., & Salami, M. (2016). Ranking Iranian Private Banks Based on the CAMELS Model Using the AHP Hybrid Approach and TOPSIS. *International Journal of Academic Research in Accounting*, *6*(4), 52–62.

65. Haan, J. & Vlahu, R. (2013). *Corporate Governance of Banks: A Survey*. De Nederlandsche Bank Working Paper No. 386, Available at SSRN

66. Heremans, D. (2007). *Corporate governance issues for banks*. Katholieke Universiteit te Leuven.

67. Hillman, A. J., Withers, M. C., & Collins, B. J. 2009. Resource dependence theory: A review. *Journal of Management*, *35*(6): 1404-1427.

68. Himaj, S. (2014). Corporate Governance in Banks and its Impact on Risk and Performance: Review of Literature on the Selected Governance Mechanisms. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, *3*(3),53.85.

69. Holle, A. (1998). *Corporate governance by banks in transition economies : The Polish experience*. Deutscher Universitäts-Verlag.

70. IMF. (2006). *Financial soundness indicators: Compilation guide.* USA: International Monetary Fund.

71. IMF. (2019). *Coordinated Portfolio Investment Survey Guide (Third Edition)*. USA: International Monetary Fund.

72. Ishtiaq, M. (2015). *Risk management in banks: determination of practices and relationship with performance.* (PhD Thesis). University of Bedfordshire.

73. Kariuki, D. K. (2016). *Examination of the relationship between corporate governance and financial soundness of licensed deposit taking saccos in Kenya.* (MA Thesis). Strathmore University. Retrieved from

74. Karra, N., Tracey, P., & Phillips, N. (2006). Altruism and Agency in the Family Firm: Exploring the Role of Family, Kinship, and Ethnicity. *Entrepreneurship Theory and Practice*, *30*(6), 861–877.

75. Kleinow, J., Molina, M. G., & Horsch, A. (2016). Systemically important financial institutions in Latin America - a Primer. *Brazilian Journal of Political Economy*, *36*(2), 410–429.

76. Kokkinis, A. (2015). A primer on corporate governance in banks and financial institutions: are banks special? In I. H-Y. Chiu & M. McKee (Eds.), *The Law on Corporate Governance in Banks*. Edward Elgar Publishing, USA.

77. Kouki, M., & Mabrouk, L. (2016). Bank Governance, Regulation and Risk Taking: Evidence from Tunisia. *International Finance and Banking*, *3*(2), 122–137.

78. Lessambo, F. (2020). *U.S. banking system: Laws, regulations, and risk management*. Springer, Nature Switzerland.

79. Makkar, A. & Singh, S. (2015). Financial viability of banks in emerging economies: A literature review. *APPEEJAY Journal of Management Sciences and Technology*, *2*(2), 1-12.

80. Mambondiani, L. (2011). *Corporate Governance Of Banks: Evidence from Zimbabwe's Banking Sector* (Doctor of Philosophy). UK: University of Manchester.

81. Mavrakana, C. (2019). *Corporate Governance and Risk Management in the Banking Sector*. (PhD Thesis). University of Piraeus.

82. Mirchandani, A., & Gupta, N. (2018). Impact of Ownership Structure and Corporate Governance on the Performance: A Case of Selected Banks in UAE. International Journal of Economics and Financial, 8(3), 197–206.

83. Mirzaei, A., Moore, T., & Liu, G. (2013). *Does market structure matter on banks' profitability and stability? Emerging vs. advanced economies* (*Working Paper No. 11-12).* Department of Economics and Finance, Brunel University London.

84. Mishkin, F. S., & Eakins, S. G. (2012). *Financial markets and institutions* (7th ed.). USA: Pearson.

85. Moenninghoff, S. C. (2018). *The Regulation of Systemically Relevant Banks How Governments Should Manage Their Exposure to Banking System Risk*. Wiesbaden Springer Fachmedien Wiesbaden: Germany

86. Moez, D. (2018). Agency Costs, Corporate Governance and the Nature of Controlling Shareholders: Evidence From French Listed Firms. *International Journal of Accounting and Financial Reporting, 8*(3), 256-7.

87. Mohammed, S. (2020). Components, Theories and the Business Case for Corporate Social Responsibility. *International Journal of Business and Management Review*, *8*(2), 37–65.

88. Mörttinen, L., Poloni, P., Sandars, P., & Vesala, J. (2005). *Analysing banking sector conditions: how to use macro-prudential indicators*. European Central Bank.

89. Moti, H., Masinde, J., & Mugenda, N. (2012). Effectiveness of Credit Management System on Loan Performance: Empirical Evidence from Micro Finance Sector in Kenya. *International Journal of Business, Humanities and Technology*, *2*(6).

90. Moosa, I. A. (2008). A critique of the advanced measurement approach to regulatory capital against operational risk. Journal of Banking Regulation, 9(3), 151–164. https://doi.org/10.1057/jbr.2008.7

91. Mülbert, P. (2010). Corporate Governance of macmill after the Financial Crisis - Theory, Evidence, Reforms. *ECGI* - Law Working Paper No. 130, Available at SSRN:

92. Muriithi, J. G., Muturi, W. M., & Waweru, K. M. (2016). The Effect of Market Risk on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. *Journal of Finance and Accounting*, *4*(4), 225-233.

93. National Bank of Ethiopia, (2019). *Licensing and supervision of Banking Business-Bank corporate Governance* –Directive No.sBB.

94. Navajas, M. C., & Thegeya, A. (2013). *Financial soundness indicators and banking crises*. International Monetary Fund.

95. Niinikoski, O. M. (2018). *Corporate Governance and Board Composition Diversity and Independence of Finnish Boards*. (MA Thesis). Aalto University School of Business Accounting.

96. Nzioki, S. J. (2011). *The impact of capital adequacy on the financial performance of commercial banks quoted at the nairobi stock exchange*. (PhD Thesis). School of Business, University of Nairobi.

97. Nzioki.c.n.(2016). *effect of corporate governance on credit risk management in commercial banks in kenya*. (ma thesis). business adminstration, school of business, university of Nairobi

98. Ochieng, O. (2016). *Corporate Governance, Risk Management, Firm Characteristics and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. (PhD Thesis)*. School of Business, University of Nairobi.

99. OECD (2014), *Risk Management and Corporate Governance*, , OECD Publishing, Paris

100. Ongore, V., & Kusa, G. (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *3*(1),237–252.

101. Onyema, J., Okey, N., Precious, O., & Amadi, S. (2018). Evaluation of financial soundness of selected commercial banks in Nigeria: An application of Bankometer S-score model. *Research Article*. *Journal of Finance and Marketing*, *2*(04), 22-25

102. Ouma, M. O., & Kirori, G. N. (2019). Evaluating the Financial Soundness of Small and Medium-Sized Commercial Banks in Kenya: An Application of the Bankometer Model. *International Journal of Economics and Finance*, *11*(6), 93-100.

103. Performance. *IOSR Journal of Business and Management*, *13*(3), 01–05. https://doi.org/10.9790/487x-1330105

104. Philippe Jorion. (2003). Financial Risk Manager Handbook. John Wiley & Sons, Inc. Hoboken, N.J.: Chichester.

105. Rashid, Md. H. U., Zobair, S. A. Mohd., Chowdhury, Md. A. I., & Islam, A. (2020). Corporate governance and banks' productivity: Evidence from the banking industry in Bangladesh. *Business Research*, *13*, 615–637.

106. Rehman, H., Ramzan, M., Haq, M. Z. U., Hwang, J., & Kim, K.-B. (2021). Risk Management in Corporate Governance Framework. *Sustainability*, *13*(9), 5015.

107. Rejda, G. E. (2011). *Principles of* risk *management and insurance*. Pearson Education, India. twelfth edition

108. Resti, A., & Sironi, A. (2007). Risk management and shareholders value in banking: From risk measurement models to capital allocation policies. Wiley And Sons: Chichester.

109. Roman, A., & Şargu, A. C. (2013). Analysing the Financial Soundness of the Commercial Banks in Romania: An Approach based on the Camels Framework. *Procedia Economics and Finance*, 6, 703–712. 5

110. Rostami, M. (2015). Determination of Camels model on bank's performance. *International Journal of Multidisciplinary Research and Development*, *2*(10), 652–664.

111. Rozansky, G. (2021). *Guiding Principles for Enhancing U.S. Banking Organization Corporate Governance*. Bank Policy Institute.

112. Salina, A. (2017). *Financial soundness of Kazakhstan bank: Analysis and prediction.* (PhD Thesis). Robert Gordon University.

113. Stanisław. S(2007) OPERATIONAL RISK MANAGEMENT. Organizacja i Zarządzanie Przemysłem

114. Sánchez, F., Zamanillo, O., & Luna, M. (2020). How Corporate Governance Mechanisms of Banks Have Changed After the 2007–08 Financial Crisis. *Global Policy*, *11*(S1), 52-61.

115. Schinasi, G. J. (2004). *Defining Financial Stability*. IMF Working Papers, *4*(187). https://doi.org/10.5089/9781451859546.001 and https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/journals/001/2004/187/001.2004.issue-187-en.xml

116. Schoen, E. J. (2016). The 2007–2009 Financial Crisis: An Erosion of Ethics: A Case Study. *Journal of Business Ethics*, *146*(4), 805–830.

117. Scott, H. S. (2005). Capital adequacy beyond Basel: Banking, securities, and insurance. Oxford University Press.

118. Shahchera, M., & Jouzdani, N. (2010). *The Impact of Regulation on Soundness Banking (Selected Countries)*. International Conference on Business and Economics Research, 1, 152-156.

119. Sharma, N., & Mayanka. (2013). Altman model and financial soundness of Indian banks. *International Journal of Accounting and Financial Management Research*, *3*(2), 55–60.

120. Shungu, P., Ngirande, H., & Ndlovu, G. (2014). Impact of Corporate Governance on the Performance of Commercial Banks in Zimbabwe. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, *5*(15), 93–105.

121. Skoglund, J., & Chen, W. (2015). Financial risk management : Applications in market, credit, asset and liability management and firmwide risk. John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

122. Tandelilin, E., Kaaro, H., Mahadwartha, P.A., & Supriyatna. (2007). *Corporate governance, risk management and bank performance: Does Type of Ownership matter?*. EADN Working Paper. No.34. 1-84.

123. The institute of company secretaries of India (2019). governance,risk management, compliances and ethics. **Lodi Road, New Delhi.**

124. Tomuleasa, I. (2019). *Performance and soundness of European banking systems.* (PhD Thesis).

125. Tosuni, G. (2013). *The impact of corporate governance on the performance of financial institutions* (Ph.D). Staffordshire University.

126. Turlea, E., Mocanu, M. and Radu, C. (2010). Corporate governance in the banking industry. *Accounting and Management Information Systems*, *9*(3), 379– 402.

127. Türsoy, T. (2018). *Risk management process in banking industry*. Personal RePEc Archive. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/86427/1/MPRA_paper_86427.pdf

128. *Unctad (2010). Corporate Governance in the Wake of the Financial Crisis (selected international views). United Nations Publication: Genèva.*

129. Van der Elst, C. (2015). Corporate Governance and Banks: How Justified is the Match? *European Corporate Governance Institute (ECGI*) - Law Working Paper No. 284/, Available at SSRN

130. Vandenameele, J. (2017). *Corporate governance in Belgian banks*. (MA Thesis). University of Ghent.

131. Wahua, L. (2015). *Corporate Governance, Financial Soundness and Economic Development: Empirical Evidence from Malaysia, Indonesia, and Turkey*. ICAF 2nd Annual International Conference on Accounting and Finance, Colombo, Sri Lanka.

132. Zagherd, M., & Barghi, M. (2017). Performance Evaluation of Iranian Banking Industry through CAMELS Framework. *Journal of Accounting & Marketing*, *6*(02), 1-7

133. Zakaria, S., & Islam, S. (2019). *Financial Risk Management in Banking: Evidence from Asia Pacific.* (1st ed). Routledge.

البيانات المالية لمصرف الاتحاد للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	موجود مرجح بالمخاطر	إجمالي القروض	المصار يف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة والفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	1776	2050	1273	777	608	203	45	1	44	-173	2286	1703	315	101	236
2005	16000	16195	15631	564	482	209	201	67	134	33	16382	15876	451	0	187
2006	16000	15414	15045	369	165	374	122	21	101	663	17427	16437	880	971	2013
2007	16000	18877	18530	347	211	582	106	27	79	633	23602	17539	3960	2250	4725
2008	25000	35089	31116	3973	3746	1192	384	29	355	1353	41495	27959	12676	0	6406
2009	50000	110118	56840	53278	13131	1200	6248	29	6219	2655	118890	53254	63219	38561	8772
2010	50000	97073	50911	46162	39422	1448	14980	6270	8710	6957	105562	60578	42208	5101	8489
2011	59800	136504	83748	52756	32424	2108	7977	3058	4919	2136	144643	64406	57149	7046	8139
2012	100000	603673	361680	241993	155459	3468	41720	9934	31786	15038	614981	120405	427906	7749	11308
2013	152000	476963	203567	273396	257067	6132	106470	28746	77724	40869	494235	215425	247363	71	17272
2014	252000	680337	298251	382086	325812	6452	87579	31978	55601	9151	701234	271690	375327	66	20897
2015	252000	607219	92660	514559	504361	6432	75846	15428	60418	-739	631419	260874	346000	63	24200
2016	252000	609728	104453	505275	266389	1056	14361	5510	8851	20	629577	260895	185129	50	19849
2017	252000	559116	89968	469148	301689	1637	10995	850	10145	97	589312	260983	153164	50	30196
2018	252000	484334	89648	394686	121394	2580	10749	121	10628	63	548551	261042	127470	831749	64217

البيانات المالية لمصرف الاقتصاد للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	مو - نقد	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	2000	4924	947	3977	527	420	768	521	247	88	5768	1132	4561	300	844
2005	1000	11062	7302	3760	452	659	1186	594	592	1079	12325	2216	10013	289	1263
2006	10000	35176	21124	14052	434	896	3572	1115	2457	4185	36746	15875	17909	231	1570
2007	20020	64072	50461	13611	2158	1062	8520	1750	6770	4813	66048	28251	32339	1060	1976
2008	25000	149469	97685	51784	7161	3919	23190	1898	21292	13522	154916	43518	104301	3076	5447
2009	70000	187188	87638	99550	15658	7980	24306	3605	20701	6067	207272	84588	116086	3582	20084
2010	76000	288575	106548	182027	75611	11311	25057	2320	22737	10334	314794	96764	182217	3806	26219
2011	100000	346842	149286	197556	77170	11311	30673	1648	29025	9488	392633	121713	261950	4249	45791
2012	100000	446531	136878	309653	68157	19420	67923	6979	60944	20105	543617	154220	366676	4448	97086
2013	150000	525228	126057	399171	52483	24583	66058	8224	57834	3306	654420	216051	414070	4209	129192
2014	207153	521677	112680	408997	47824	12685	43037	6404	36633	-3249	921400	258912	344506	2432	399723
2015	207153	435312	36072	399240	28886	24585	29776	7556	22220	4413	530488	207829	21321	1432	95176
2016	207153	430032	27481	402551	137695	9391	8223	1715	6508	491	519549	208050	20189	2229	89517
2017	250000	431019	633. 6666.14	191225.3	129873	9011	7630	2695	4935	-1380	506734	24385	131487	2411	75715
2018	109498	274164	78655	205629	38949	10862	26004	3358	22645	3326	373918.6	112590	155620.3	2573	92831

البيانات المالية لمصرف الأهلي للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	موجودات مرجحة بالمخاطرة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	إجمالي موجودات	إجمالي القروض	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	1143	11675	7243	4432	3082	420	723	0	723	290	13498	1998	13848	3549	7304	327	1823
2005	25000	63001	42363	20638	3458	722	1786	13	1773	1500	64005	27104	64005	3587	98347	16500	1004
2006	25000	43057	28383	14674	7025	2039	1690	26	1664	-742	43925	26361	43925	7025	13562	7122	868
2007	25000	50354	39375	10979	6968	3527	2156	26	2130	799	51192	27945	51192	6968	21816	439	838
2008	25000	68345	42299	26046	9430	2809	2694	24	2670	2978	70563	31080	70563	9430	37519	15319	2218
2009	50000	90974	52477	38497	16398	3047	2892	33	2859	556	94052	51771	98169	16398	40308	19732	3078
2010	50000	103692	50688	53004	35648	3637	5406	13	5393	1084	107558	52913	161649	35648	51706	11546	3866
2011	100000	180676	109984	70692	49054	5727	11344	5012	6332	2970	184664	105416	184664	51583	75720	16335	3988
2012	100000	331512	257644	73868	67493	6927	27524	17272	10252	19644	337248	154660	337248	67493	154837	1943	5736
2013	152000	533783	383537	150246	115537	7545	29770	10881	18889	13180	542405	168479	542405	116288	360328	31941	8622
2014	250000	600236	409722	190514	165327	11729	33991	10730	23261	6701	615235	263429	615235	165327	337379	13805	14999
2015	250000	547390	300465	246925	149973	8103	28266	7845	20421	2207	592231	264352	592231	149973	251177	65780	44841
2016	250000	493714	308745	184969	144071	4686	44786	12192	32594	23501	578847	287838	578847	144071	197016	1615	85133
2017	250000	545563	270947	274616	134355	9470	37287	33493	3794	2857	603213	285704	603213	3200	188991	184169	57650
2018	250000	481431	205639	275792	76828	13070	14376	6103	8273	-7967	524948	257766	524948	5200	117007	189928	43517

البيانات المالية لمصرف الاستثمار للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	موجودات مرجحة بالمخاطرة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي إيرادات العمليات	إجمالي الموجودات	الربح بعد ضريبة وفوائد	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	5760	127004	63474	63530	27461	1079	4189	197	3992	130581	1005	7446	62822	3380	3577
2005	25000	134385	47565	86820	49901	1240	8456	567	7889	138577	4731	30686	86152	31354	4192
2006	29750	162346	114944	47402	42637	1960	10049	748	9301	167731	0	31184	119522	1810	5385
2007	29750	126591	99664	26927	22868	1780	7923	199	7724	131112	7703	38950	76236	1303	4521
2008	37500	151906	136044	15862	6011	3097	6652	181	6471	158171	7500	47046	99825	1323	6265
2009	50400	183674	154283	29391	11603	3766	7406	333	7073	191558	4365	62522	118951	1433	7884
2010	75020	237908	149462	88446	75774	5315	19603	275	19328	246091	8456	88455	139014	3799	8183
2011	100000	314130	155831	158299	116150	6143	23531	80	23451	327719	9422	117107	187225	3232	13589
2012	100000	362657	158849	203808	150913	7380	28163	35	28128	378276	1313	118557	193308	3385	15619
2013	155000	505493	231470	274023	135484	7390	49403	1262	48141	520596	25462	186366	283287	4250	15103
2014	250000	541303	355451	185852	6619	7878	59613	914	58699	558655	27434	283749	256735	3790	17352
2015	250000	535153	361399	173754	79123	7918	40470	3635	36835	551734	16624	281262	260109	3	16581
2016	250000	562402	426463	135939	69774	3665	28662	4291	24371	577870	9670	289792	254003	16982	15468
2017	250000	552917	385847	167070	88766	3620	21766	2473	19293	573706	3796	283082	246005	23738	20789
2018	250000	587579	355093	232486	109727	6571	4781	793	3988	607084	322	283101	238583	21550	19505

البيانات المالية لمصرف التجاري للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	المرجحة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	إجمالي القروض	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	10000	70639	19464	51175	11961	1180	2403	1	2402	1029	73465	12549	14481	33209	8488	2826
2005	60000	152354	108726	43628	21719	1920	3915	313	3602	659	155584	62661	21719	84418	9806	3230
2006	60000	161571	31861	129710	25170	2181	4885	56	4829	858	164594	63771	25170	78863	93512	3023
2007	60000	188065	35405	152660	23282	2361	5303	27	5276	1216	191014	191014	23282	92696	120548	2949
2008	60000	198579	48778	149801	10132	2859	3290	12	3278	1399	204974	67052	10132	89238	126335	6395
2009	60000	205480	23171	182309	6569	5809	1627	43	1584	3065	208304	84150	6659	86892	159525	2824
2010	60000	202626	42783	159843	359	10323	2686	40	2646	10612	204163	94538	359	80272	133588	1537
2011	100000	245895	108924	136971	829	5786	1390	9	1381	5744	247446	135184	829	83430	115410	1551
2012	100000	291632	137403	154229	2311	6288	7605	4830	2775	10573	293436	143200	2311	112077	127962	1804
2013	150000	333244	191803	141441	3956	8541	9948	354	9594	7989	334843	196579	3956	96691	112852	1599
2014	250000	447845	134597	313248	7154	6105	6717	1467	5250	8293	449272	284385	7154	121063	280262	1427
2015	250000	389227	111814	277413	28334	8448	1286	34252	-32966	7260	390117	274439	28334	90661	168087	890
2016	250000	422319	102849	319470	29244	5450	1306	14526	-13220	7577	423819	281941	29244	121220	163649	1500
2017	250000	458854	83598	375256	10789	2819	23864	1750	22114	10050	460616	291808	30932	134226	146359	1762
2018	250000	442165	145389	296776	11932	2060	19769	1302	18467	108	443945	283958	31242	134550	104222	1780

البيانات المالية لمصرف الخليج للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	المرجحة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	4120	12653	4471	8182	2699	549	582	73	509	279	15136	4629	9051	2461	2483
2005	10300	40887	19617	21270	7728	1028	2504	1040	1464	1043	45733	12118	18793	8066	4846
2006	22344	75083	31269	43814	14222	1931	4107	1109	2998	1088	81847	34157	54007	17965	6764
2007	22344	134252	50424	83828	14223	3240	4960	597	4363	2999	141855	28431	106116	59136	7603
2008	25000	229551	69356	160195	17821	5159	8290	466	7824	10459	239984	41050	165752	129904	10433
2009	50000	120209	57993	62216	31726	6389	9227	397	8830	7103	258650	59200	187469	125527	138441
2010	56990	252504	75931	176573	35260	7086	10786	267	10519	4014	272021	63548	190009	110162	19517
2011	103950	323682	96677	227005	671350	7922	17395	1299	16096	10069	343800	118183	216937	129404	20118
2012	103950	401600	160054	241546	167382	9662	45108	13088	32020	29314	424766	149087	260779	17944	23166
2013	250000	739693	368770	370923	241019	11735	72021	20048	51973	45079	781479	303984	417143	64783	41786
2014	300000	764140	365144	398996	245481	13452	69787	13342	56445	34339	816478	345974	455212	77925	52338
2015	300000	739110	200156	538954	155892	8975	38206	8976	29230	12427	800108	314204	370218	2259	60998
2016	300000	735291	164912	570379	159952	9983	26083	8976	17107	5577	807529	317733	42200	2659	72238
2017	300000	545187	201791	343396	61102	10325	25950	5830	20120	4230	603312	320887	265803	51200	58125
2018	300000	528479	123248	405231	110388	9209	16617	4203	12414	5978	578336	314472	232934	51200	49857

البيانات المالية لمصرف الشمال للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	الموجودات المرجحة بالمخاطر	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	1250	15253	13245	2008	1496	192	226	47	179	2014	15785	1260	12978	500	532
2005	10000	49079	25717	23362	9791	568	2100	597	1503	847	49931	11082	35968	325	852
2006	25000	74404	38127	36277	35576	1155	4334	1034	3300	1139	82696	26925	49366	949	8292
2007	100000	300710	169465	131245	88069	4307	28880	6297	22583	11841	306293	116790	137778	1013	5583
2008	100000	347408	237181	110227	63215	4685	36056	15940	20116	11465	354336	117820	223316	1589	6928
2009	100000	492166	299980	192186	116201	4967	55697	18979	36718	15143	515069	126684	365496	3805	22903
2010	100000	850230	481878	368352	222209	7426	65882	8347	57535	20321	889683	151749	712937	10121	39453
2011	175000	799896	434339	365557	267711	10520	92546	34525	58021	33847	919016	217750	633281	18642	119120
2012	210000	1420981	902066	518915	443053	16623	132214	51756	80458	54621	1604621	275375	108631	9537	183640
2013	265000	1520276	871025	649251	489251	16945	128866	23125	105741	35381	1608634	315483	1183202	53702	88358
2014	300000	1417173	820811	596362	442777	18699	92192	10656	81536	17687	1497823	334504	107966	55879	80650
2015	300000	775826	225324	550502	344478	1184	47688	5392	42296	-5532	850433	339145	344688	66743	74607
2016	300000	408037	117361	290676	214755	8414	33969	8762	25207	-22703	462549	305692	171504	31650	54512
2017	300000	408040	70590	337450	173725	9466	11979	231	11748	-12574	462549	293116	83583	30908	54509
2018	163303.57	634248.5	336222.07	298026.43	208021.93	7510	52330	13263	39067	-12973	687101.3	188098	297906.7	20383	52852

البيانات المالية لمصرف المتحد للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	المرجحة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	10000	20422	12965	7457	3518	582	2019	1435	584	1147	20790	11735	7349	145	368
2005	10000	37380	29195	8185	2241	321	2588	1861	727	1112	39614	12019	23400	1067	2234
2006	10000	24418	19637	4781	2001	1113	1556	1058	498	-2744	26612	9276	16239	1291	2194
2007	10000	29132	24317	4815	1457	899	1544	743	801	415	31264	9298	15847	2112	2132
2008	25000	60235	45588	14647	831	1090	1090	127	963	-710	62382	23645	30151	7899	2147
2009	100000	433068	294289	138779	109553	2414	22261	105	22156	12168	439745	122678	231888	3308	6677
2010	150000	508252	210358	297894	261921	3287	53289	1081	52208	32200	518599	183987	286556	6395	10347
2011	200000	642070	137010	505060	280013	6725	64758	952	63806	40095	655825	247446	299377	10786	13755
2012	250000	659168	216118	443050	383970	12898	88924	270	88654	50547	706408	338883	248693	14397	47240
2013	300000	703241	113743	589498	735659	144353	71904	509	71395	28632	754864	261119	349519	14103	51623
2014	300000	488790	35529	453261	381448	12005	46962	838	46124	20554	543486	316915	186156	10794	54696
2015	300000	522926	118220	404706	324228	157454	44740	1360	43380	5002	581243	321716	228902	4584	58317
2016	300000	468686	90726	377960	323328	14276	20769	140	20629	98583	526401	301703	65028	6741	57715
2017	300000	463030	40799	422231	329052	14148	18526	150	18376	-3130	519396	297437	103903	4187	56366
2018	300000	347212	13263	333949	341001	7146	13593	300	13293	-10493	510035	303730	73269	3450	162823

البيانات المالية لمصرف الموصل للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	المرجحة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	10000	39921	22451	17470	4069	422	779	208	571	1013	42351	11345	28944	3281	2430
2005	49283	76515	39222	18387	1294	940	2594	134	2460	1328	79855	22453	49283	4015	3340
2006	20000	86489	48555	37934	19975	996	3441	365	3076	1858	90371	24339	61457	4413	3882
2007	25000	108990	80815	28175	15130	1591	6212	1606	4606	3085	112973	30703	84335	4777	3983
2008	25000	200832	142890	57942	15835	2089	8889	2697	6192	6126	205984	37157	142738	5016	5152
2009	50000	199482	125950	73532	60414	2890	9536	2475	7061	6256	205310	59673	167721	5172	5828
2010	50000	222653	79529	143124	64473	3350	16399	2533	13866	9712	230332	64390	151794	7574	7679
2011	75000	251145	119677	131468	82557	2849	19002	3713	15289	10039	258603	891551	156589	6298	7458
2012	202000	467133	204412	262721	202276	4435	25157	1141	24016	15447	472979	222429	242406	17674	5846
2013	202000	554473	318942	235531	153389	5431	57941	3057	54884	26000	560875	261119	269410	14937	6402
2014	202000	342164	92047	250117	165153	4735	10978	319	10659	1700	348145	262939	71464	5578	5981
2015	252500	360205	134700	225505	156906	4054	6163	237	5926	-322	365478	262607	86496	5328	5273
2016	252500	405716	112162	293554	562943	1801	9037	3875	5162	3522	410055	265637	91856	581	4339
2017	252500	404992	156330	248662	66810	1536	11266	6272	4994	4895	409302	270642	100690	590	4310
2018	252500	302653	166472	136181	117109	1835	10399	264	10135	2455	409740	265774	116674	269	107087

البيانات المالية لمصرف الائتمان للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	المرجحة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	1600	26255	10645	15610	8509	1095	4118	114	4004	730	27394	2566	22698	3868	1139
2005	25000	211459	135013	76446	27530	2431	8686	780	7906	4413	213869	20972	174506	42138	2410
2006	25000	355206	162296	192910	22892	4820	12323	2715	9608	88500	357423	33709	305533	150388	2217
2007	50000	357389	167743	189646	18701	4961	16480	8326	8154	15333	359329	77875	252885	155783	1940
2008	70000	336143	167378	168765	4784	6009	13461	2225	11236	16102	337992	93069	210988	143788	1849
2009	85000	362222	160640	201582	11076	6485	12304	7320	4984	6073	363961	111912	222578	173142	1739
2010	100000	593600	209420	384180	13085	6675	10478	3876	6602	5231	594931	135093	430018	356742	1331
2011	100000	442925	195773	247152	9633	7440	19126	11947	7179	14946	444122	151965	261062	226294	1197
2012	100000	558682	182302	376380	7319	7099	18724	12530	6194	21299	561579	175547	354914	359114	2897
2013	150000	600088	196654	403434	2472	6866	16221	9916	6305	10455	602995	197079	380529	391570	2907
2014	250000	622321	201694	420627	1227	6497	8646	3286	5360	12270	625187	290171	311749	408720	2866
2015	250000	615690	295041	320649	6644	5949	6279	2341	3938	11056	618517	301809	162043	306640	2827
2016	250000	508339	73562	434777	11156	9437	15855	1031	14824	4695	513382	306898	178894	421680	5043
2017	250000	473715	116338	357377	2564	2206	12811	8121	4690	6370	476638	315456	144170	308092	2923
2018	250000	493397	341339	152058	2294	2935	11512	2614	8898	5216	497694	313498	162366	80448	4297

البيانات المالية لمصرف بابل للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	المرجحة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	6300	37099	20429	16670	9185	362	2142	18	2124	1506	38885	8509	23383	4338	1786
2005	30000	67432	37446	29986	25414	443	4253	70	4183	1509	69870	32593	34422	35843	2438
2006	30000	72411	23498	48913	23167	609	5344	161	5183	2321	74829	35629	35947	1824	2418
2007	30000	78815	44208	34607	17596	856	5267	653	4614	3810	82455	35321	44967	2469	3640
2008	30000	114572	87271	27301	7639	1318	5040	225.5	4814.5	5260	122436	39626	79380	4054	7864
2009	50000	154160	128295	25865	8081	1797	6979	225.5	6753.5	3474	168521	55262	109872	1715	14361
2010	50000	181842	140391	41451	10769	2302	9091	50	9041	4247	201242	95833	136761	1856	19400
2011	100000	244655	147828	96827	35226	2588	13895	22	13873	4591	271377	106945	161756	3042	26722
2012	100000	274275	21523	252752	31810	3063	13532	1682	11850	4772	303653	111969	188920	3041	29378
2013	150000	286457	90126	196331	172531	3719	21619	8473	13146	3376	328166	160932	165532	2984	41709
2014	178859	241987	59459	182528	166173	5060	19028	1946	17082	4610	312027	190144	112649	1670	70040
2015	236859	284258	76572	207686	147710	4045	23154	1831	21323	3400	358698	244724	99943	1685	74440
2016	250000	269340	81104	188236	135801	3274	18932	133	18799	6984	344486	265268	57253	1000	75146
2017	250000	253212	41079	212133	104809	3818	15505	442	15063	3230	328532	268668	37264	1000	75320
2018	250000	301275	30544	270731	95534	3137	11210	2076	9134	3586	375666	272444	69247	1245	74391

البيانات المالية لمصرف بغداد للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	المرجحة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	5280	57775	16359	41416	14171	1375	5050	288	4762	200	61788	8635	49006	162211	4013
2005	52973	313841	163194	150647	63040	2354	8091	631	7460	1470	318090	55921	246127	72995	4249
2006	52973	326810	187524	139286	43295	3947	11270	398	10872	5621	331209	59489	242317	52986	4399
2007	52973	352697	160942	191755	52663	5013	19090	2438	16652	15786	363724	76107	255474	84983	11027
2008	70000	531049	204708	326341	45576	7603	18699	1507	17192	19303	542911	93341	404177	217149	11862
2009	85000	782686	222984	559702	72951	12769	19991	2235	17756	12142	802194	109299	661255	995198	19508
2010	100000	930902	511825	419077	24381	14423	33106	872	32234	12124	961063	118272	804688	129529	30161
2011	112900	841254	457387	383867	145657	16335	48228	16198	32030	19910	875267	139619	699368	185465	34013
2012	175000	1257407	812391	445016	137255	18517	46262	18814	27448	23844	1300654	207252	1046719	239128	43247
2013	250000	1708093	1014698	693395	208184	22124	58187	25477	32710	30463	1764904	291262	1393584	410177	56811
2014	250000	1770087	992408	777679	226699	24940	57058	15485	41573	19741	1827505	292419	1491599	455021	57418
2015	250000	1325667	795650	530017	261797	19004	79912	28000	51912	4264	1479042	262144	834615	7026	153375
2016	250000	1042904	541806	501098	195066	19825	73620	35007	38613	20009	1200424	282821	790048	5864	157520
2017	250000	1043111	505021	538090	55965	14760	26680	20630	6050	6122	1090587	266271	743597	747998	47476
2018	250000	1041716	612061	429655	56814	14360	16216	8148	8068	4152	1113538	266742	782173	786385	71822

البيانات المالية لمصرف سومر للأعوام من 2004-2018

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	المرجحة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	6000	9916	3526	6390	5633	377	1106	262	844	197	11828	654	4836	0	1912
2005	17809	23997	5444	18553	730	549	2322	105	2217	760	27069	17995	7625	313	3072
2006	21180	26177	6748	19429	15065	751	2699	206	2493	860	39416	22629	13465	3963	13239
2007	21180	40682	17591	23091	11857	953	2830	787	2043	1098	47219	27033	16767	2231	6537
2008	45000	70873	46317	24556	16750	1299	3446	64	3382	692	77531	49751	22477	4392	6658
2009	50000	87736	22042	65694	46974	1459	7924	577	7347	3514	94982	59248	29020	1104	7246
2010	70500	112889	55889	57000	49182	1916	6235	4	6231	390	120428	76238	38595	1205	7539
2011	100000	158953	64007	94946	75548	2155	8512	37	8475	188	168075	105976	51778	705	9122
2012	151000	253336	14888	238448	74492	2670	22760	0	22760	940	270141	158687	104957	1010	16805
2013	187300	294268	186088	108180	105472	3247	44396	34	44362	1377	311033	197800	105254	1010	16765
2014	250000	399909	246912	152997	143049	3965	14935	3853	11082	2318	420615	260707	135693	1010	20706
2015	250000	342515	205726	136789	116279	4352	12778	1066	11712	4249	369588	263710	92153	1760	27073
2016	250000	323388	177310	146078	97552	2574	2322	1131	1191	3760	351772	267079	67663	1338	28384
2017	250000	358453	217185	141268	89944	8769	12497	1549	10948	400	390176	267313	89771	1738	31723
2018	250000	380446	217354	163092	75426	2398	7063	1073	5990	912	409535	268424	80745	2524	29089

المبالغ بالمليون

السنة	رأس المال	الموجودات المتداولة	نقد	المرجحة	إجمالي القروض	المصاريف الإدارية	الإيرادات	إيرادات بيع العملة	صافي الإيرادات	الربح بعد ضريبة وفوائد	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	الودائع	الأوراق المالية	الموجودات الثابتة
2004	7500	170693	73489	97204	33503	2245	6606	1554	5052	2753	175541	13433	134037	50865	4848
2005	15000	307863	104497	203366	25075	3548	8224	691	7533	8308	319469	27359	276542	159325	11606
2006	27000	278492	128600	149892	20004	6034	10093	1678	8415	290	299285	35782	239348	98556	20793
2007	31000	381548	174354	207194	26194	7835	15774	2243	13531	496	406782	50449	333057	151046	25234
2008	42000	532252	217433	314819	15516	9550	63752	1603	62149	13100	569667	63840	431100	187597	37415
2009	55000	510555	355744	154811	63798	9728	21523	1670	19853	11000	557540	75547	452515	77067	46985
2010	26000	352611	242909	109702	242380	10359	21016	2935	18081	10075	580125	84098	463227	1958	227514
2011	100000	511264	349731	161533	188852	16071	45210	5737	39473	11530	657756	137899	505117	5257	146492
2012	150000	746692	463908	282784	197335	13089	56037	7279	48758	23068	818969	187746	615784	43487	72277
2013	150000	686717	422060	264657	206777	13403	52024	2298	49726	19831	774180	202779	551856	19065	87463
2014	250000	589241	249766	339475	187865	15866	34843	1231	33612	4291	683076	307074	358117	26859	93835
2015	250000	578091	325310	252781	149924	14507	43229	1772	41457	5149	675123	276967	331665	42573	97032
2016	250000	523192	334921	188271	64279	5938	30242	793	29449	11750	656850	287361	251838	42803	133658
2017	250000	657490	429269	228221	61672	5785	19669	3353	16316	-581	770690	261151	324513	36364	113200
2018	250000	700749	474895	225854	87440	4452	21135	2861	18274	-2295	800749	267467	429590	-3387	100000

Abstract:

The study aimed to show the impact of risk management on the relationship between banking governance and the financial soundness of commercial banks. The study targeted a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange, which amounted to 14 commercial banks for the period from (2004 - 2018), And the number of views amounted to 210 views. For the purpose of achieving the objective of the study, Baron & Kenny (1986) approach was adopted to test intermediation, as well as the path analysis which was also used to find out the direct and indirect impact of banking governance on the financial soundness of banks. The study relied on cross-sectional data (panel data), and descriptive statistics and diagnostic tests were carried out on the data using several statistical methods. Quantitative measures represented by relevant financial ratios, as well as for the measurement of intermediate variables that included credit risk (CR), market risk (MR, operational risk) OR. As for the financial safety variable (FS), it was measured using the CAMELS model, which consists of capital adequacy Money, asset quality, management quality, profits, liquidity and sensitivity to market risk.The results of the study showed a statistically significant effect of BG in FS for (BS, COB), while (BQ) was not a significant effect, and the results also showed a partial mediation For CR and MR in the relationship between BG and FS for commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange; this indicates the complementarity and interactiveness of banking governance and credit and market risk management by influencing the financial soundness of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, while it did not appear to his administration. The operating framework has a mediating effect on that relationship. Finally, the study recommends regulators, boards of directors, bank administrations, and risk management committees, to ensure compatibility and interaction in their activities (supervision, implementation, and control to achieve the bank’s objectives, and improve levels of financial safety in it

.**Keywords:** banking governance, financial soundness., credit risk, operational risk, market risk.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

The University of Basrah

College of Administration and Economics

Department of Financial and Banking Sciences

Banking Governance and its impact on the Financial Soundness of Iraqi Banks under the Risk Management

A Study of a Sample of Commercial Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the period from 2004 - 2018

A Dissertation Submitted by

AMEENA ABDULELAH HALBBOS

To The Council of the College of Administration and Economics, The University of Basrah, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Ph.D. Degree in Financial and Banking Sciences

Supervised by

Prof. Dr. HUSSEIN J. KADHUM

2021 A.D 1442 A.H